دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــــــــة الزاويـــــــــــة

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كليـــة الاقتصـــاد / الزاوية

قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

دور المجتمع المدني في تطوير حوكمة العدالة والأمن القومي

دراسة مقارنة بين ليبيا وتونس بعد 2011-2024م

إعداد الطالبة: دلال عبدالحفيظ محمد الشيباني

رقم القيد : 5233031016

إشراف الدكتور/ عمر سعيد الفلاح

العام الدراسي: 2025-2026م

الآية القرآنية

قال تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء الآية: 58

الإهـداء

إلـى من اقترن رضـا الله برضـائهما والـديَّ الكـريمين، اللـذين كـان لـدعمهما غيـر المنقطـع، وتشـجيعهما الدائم، وصـبرهما ومحبتِهمـا أثرٌ عميقٌ فـي مسيرتي العلميـة؛ فكانـا مصـدر القوة، ونبـراس الهدايـة الـذي أضاء طريقي نحو المعرفة.

وإلـى أساتذتي الأفاضـل، الـذين أولَـوني من علمهم وخبراتهم مـا وسّـع آفـاقي البحثيـة، ووجّهـوني بحكمـةٍ وصبر، وأسهموا إسهامًا كبيرًا في ترسيخ منهجيتي العلمية وصقل شخصيتي الأكاديمية والإنسانية.

وإلـى زملائـي وأصـدقائي، الـذين قدّموا الـدعم والمشورة، وشـاركوا معـي لحظـات التحـدّي والعمـل، فكـان لوقوفهم أثرٌ طيّبٌ في اجتياز مراحل هذا البحث.

وإلى كل من يعمل بإخلاص فـي خدمـة المجتمـع المدني، وتطـوير منظومـات العدالـة والأمـن الـوطني، تقديرًا لما تمثّله جهودهم وتجاربهم من مصدر إلهام، ولما تضفيه مبادراتهم من قيمـة حقيقيـة دفعتـني إلـى توثيق أثرهم وإبراز أهميته.

كمـا أهدي هذا العمـل إلـى وطنَـيَّ العزيـزين، ليبيـا وتـونس، راجِيًـا أن تسـهم نتـائج هذه الدراسـة فـي دعـم مسيرة البناء والتنمية، وتطوير ثقافة العدالة والمشاركة المجتمعية، وخدمة الأجيال القادمة.

إليكم جميعًا أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة: دلال عبدالحفيظ

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الغايات، وبلطفه تتيسّر السبل وتُذلَّل الصعوبات، فله الحمد أولاً وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، على ما أنعم ويسّر وأعان. والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبكل اعتزاز وامتنان، أتقدّم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف، الدكتور عمر الفلاح، لما قدّمه من توجيه علمي كريم، ومتابعة دقيقة، وإرشادات منهجية كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل والارتقاء بجودته. فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجّه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة والتحكيم، لجهودهم وملاحظاتهم العلمية القيّمة التي أثرت مضمون الرسالة وأسهمت في تطوير مستواها العلمي.

ولا يفوتني أن أعبّر عن بالغ امتناني لجامعة الزاوية، رئاسةً وإدارةً، لما وفرته من بيئة أكاديمية محفّزة ودعم مؤسسي فعّال كان له دور محوري في تيسير مسيرتي البحثية. وفي هذا السياق، أتقدّم بالشكر للأستاذ الدكتور عصام البدري أبو خضير، رئيس الجامعة، على دعمه المتواصل لبرامج الدراسات العليا، وحرصه الدائم على توفير الظروف الملائمة للبحث العلمي.

كما أتقدّم بالشكر للدكتور حمزة العربي كشلاف، مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب، على دعمه الإداري وتوجيهاته المستمرة، وللأستاذ الدكتور الصديق خليفة الكيلاني، عميد كلية الاقتصاد، تقديرًا لإدارته الأكاديمية الرشيدة، وما قدّمته الكلية من دعم أكاديمي متميز.

كما أخصّ بالشكر أساتذة قسم العلوم السياسية ببرنامج الماجستير، لما بذلوه من جهد علمي وعطائهم المعرفي الذي أسهم في إثراء تجربتنا الأكاديمية وتعميق فهمنا للقضايا البحثية.

ولا يسعني في الختام إلا أن أتوجّه بالشكر لكل من قدّم لي الدعم والمساندة خلال هذه الرحلة العلمية، بكلمة، أو دعاء، أو نصيحة، فلهُم جميعًا خالص الامتنان والتقدير.

والله وليّ التوفيق.

الباحثة

قائمة المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
المقدمة	1
أولاً: أسباب اختيار الموضوع	3
ثانيًا: مشكلة الدراسة	4
ثالثًا: التساؤلات الفرعية للدراسة	4
رابعًا: فرضيات الدراسة	5
خامسًا: أهمية الدراسة	5
سادسًا: أهداف الدراسة	6
سابعًا: حدود الدراسة	7
ثامنًا: منهج الدراسة	8
تاسعًا: تحديد المفاهيم	8
عاشرًا: الدراسات السابقة	10
الإطـار النظـري	
الفصل الأول	
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية والإطار النظري للحوكمة والمجتمع المدني	22
المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني وأدواره السياسية والاجتماعية	23
المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة وعلاقتها بالعدالة والأمن	33
المطلب الثالث: مفهوم العدالة والأمن القومي في السياق المعاصر	42
المبحث الثاني: الإطار المنهجي والمقارن للدراسة	51
المطلب الأول: المنهج المقارن وأهميته في دراسة النماذج السياسية والأمنية	52
المطلب الثاني: محددات المقارنة بين ليبيا وتونس بعد 2011م	63
المطلب الثالث: الأدوات والمنهجيات المستخدمة في التحليل المقارن	68

المحتويات	رقم الصفحة
الفصل الثاني: **تطور المجتمع المدني والسياقات السياسية في ليبيا وتونس بعد 2011**	
المبحث الأول: السياق الليبي وتحولات المجتمع المدني	74
المطلب الأول: وضع المجتمع المدني قبل 2011	75
المطلب الثاني: التغيرات بعد 2011 ودوره في الانتقال السياسي	86
المطلب الثالث: إسهاماته في قضايا العدالة والأمن	97
المبحث الثاني: السياق التونسي وتحولات المجتمع المدني	108
المطلب الأول: تطور المجتمع المدني قبل الثورة	109
المطلب الثاني: دوره بعد 2011 في دعم الانتقال الديمقراطي	119
المطلب الثالث: مساهماته في تطوير العدالة والأمن الوطني	129
الفصل الثالث **الدور المقارن للمجتمع المدني في حوكمة العدالة والأمن القومي**	
المبحث الأول: دور المجتمع المدني في حوكمة العدالة	140
المطلب الأول: الممارسات والتجارب الليبية	141
المطلب الثاني: الممارسات والتجارب التونسية	152
المطلب الثالث: مقارنة تحليلية لأدوار المجتمع المدني في البلدين	163
المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في حوكمة الأمن القومي	174
المطلب الأول: الأدوار الليبية في مجال الأمن الوطني	175
المطلب الثاني: الأدوار التونسية في مجال الأمن الوطني	186
المطلب الثالث: التحديات المشتركة والفروقات في الأداء	197
الخاتمة	201
نتائج الدراسة	203

المحتويات	رقم الصفحة
توصيات الدراسة	206
قائمة المراجع	208

المقدمة :

منذ انطلاق الربيع العربي عام 2011م شهدت دول شمال إفريقيا مثل ليبيا وتونس تغييرات جذرية في سياساتها ومجتمعها وقد أحدثت هذه التغييرات تحولات جذرية في كيفية تقاسم السلطة، وكيفية بناء المؤسسات الحكومية، في ظل هذا الوضع غير المستقر أصبح المجتمع المدني عنصرًا هامًا وفاعلًا في مساعدة الحكومة على أداء واجبها ولا سيما فيما يتعلق بالعدالة والأمن الوطني وهذا يُظهر أن الحكومات المستقرة والمجتمعات الفاعلة مترابطة. ويعد المجتمع المدني الذي يشمل المنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والمجموعات الشبابية، وسيلةً مهمةً لمراقبة الأمور ومحاسبة الأفراد وصنع السياسات العامة وتختلف القدرة على التأثير في العدالة والأمن الوطني باختلاف البلد، ويتأثر ذلك بالنظام السياسي، واستعداد السلطات لقبول التدخلات، ومستوى وعي المواطنين بأهمية المشاركة المجتمعية.

شهدت مؤسسات الدولة والمجتمع في كل من ليبيا وتونس تغييرات كبيرة خلال السنوات العشر الماضية، وخاصة منذ عام 2011. وقد تغيّرت البيئات السياسية والمؤسسية بفعل الثورات الشعبية، مما أثار مخاوف جديدة بشأن مستقبل العدالة والأمن والحوكمة. وأصبح المجتمع المدني لاعبًا أساسيًا في هذه البيئة الانتقالية المعقدة، حيث يعمل على سدّ فجوات الحوكمة، ودعم مبادرات الإصلاح المؤسسي، وتطوير المساءلة والانفتاح. بعد الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية، أعادت التحولات السياسية فتح باب المشاركة المدنية، مما مكّن مجموعة متنوعة من الجمعيات والمنظمات من العمل بحرية نسبية في مجال عام كان مغلقًا لعقود. ومع ذلك، وبسبب اختلاف الأطر المؤسسية، واستقرار الدولة، وديناميكيات القوة، ودرجات المخاوف الأمنية، تباينت مسارات المجتمع المدني في ليبيا وتونس.

إن ازدياد حِكمة الدولة لم يعد يقتصر على مؤسسات الدولة الرسمية، ما يجعل من الضروري دراسة كيفية مساهمة المجتمع المدني في تحسين حوكمة الأمن الوطني والعدالة. فقد أصبحت عمليةً تعاونيةً تتفاعل فيها جهود الدولة مع جهود الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل منظمات حقوق الإنسان، ومؤسسات الرصد والمساءلة، والمنظمات التي تُعنى ببناء السلام وحل النزاعات. علاوةً على ذلك، برز المجتمع المدني كلاعبٍ أساسي في تقييم فعالية مؤسسات

العدالـة، وتطـوير سـيادة القـانون، وتطـوير ثقـة المـواطنين بالدولـة، لا سـيما فـي ظـلّ الانقسـام السياسـي أو الهشاشـة الأمنيـة. أعاقـت مشـكلات هيكليـة تتعلـق بالتشـرذم المؤسسـي وضـعف الحكومـة المركزيـة قـدرة المجتمـع المـدني الليبـي علـى التـأثير فـي سياسـات العدالـة والأمـن. ومـع ذلك، ورغـم الصـعوبات المستمرة المتعلقـة بالمنـاخ السياسـي والضـغوط الاجتماعيـة والاقتصـادية، لعـب المجتمـع المـدني فـي تـونس دورًا أكثـر رسـوخًا فـي دعـم التحـول الـديمقراطي وتحسـين المؤسسات القانونية والأمنية.

أولاً- أسباب اختيار الموضوع :

الأسباب الذاتية:

- **الأهمية الأكاديمية والاجتماعية:**

1. يعكس اهتمام الباحث بفهم التفاعلات بين الدولة والمجتمع المدني في مرحلة التحولات السياسية
2. يسهم في إثراء المعرفة حول أساليب تطوير المشاركة المجتمعية ودورها في تطوير العدالة والأمن.

- **الرغبة في تقديم توصيات عملية:** حيث

1. تمكّن دراسة هذا الموضوع الباحث من تقديم مقترحات عملية لدعم المجتمع المدني في تطوير الحوكمة.
2. تحسين آليات التعاون بين الدولة والمنظمات المجتمعية بما يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار.

الأسباب الموضوعية:

- **الأهمية الاستراتيجية للعدالة والأمن القومي:** بعد عام 2011، واجهت كل من ليبيا وتونس تحديات كبيرة في مجالات العدالة والأمن القومي ما جعل دراسة الآليات التي تعزز الحوكمة في هذه المجالات ضرورة لفهم كيفية تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- **الدور المتزايد للمجتمع المدني:** أصبح المجتمع المدني لاعباً رئيسياً في دعم الحوكمة والمساءلة والمشاركة في صياغة السياسات العامة، خصوصاً في دول تمر بمرحلة انتقالية مما يفرض دراسة دوره وتأثيره على مؤسسات الدولة.
- **غياب الدراسات المقارنة الشاملة:** على الرغم من تعدد الدراسات المحلية حول المجتمع المدني إلا أن هناك نقصاً في الدراسات المقارنة التي تستعرض التجارب المختلفة بين ليبيا وتونس خاصة فيما يتعلق بتأثير المجتمع المدني على حوكمة العدالة والأمن القومي.

ثانيًا- مشكلة الدراسة:

شهدت كل من ليبيا وتونس منذ عام 2011م تحولات سياسية واجتماعية عميقة أدت إلى إعادة تشكيل المؤسسات الحكومية، وظهور تحديات جديدة في مجالات العدالة والأمن القومي ومع ذلك تبقى فعالية الدولة في ضمان سيادة القانون واستقرار الأمن القومي محدودة أحيانًا بسبب هشاشة المؤسسات، والتغيرات السياسية المتسارعة، ونقص آليات الرقابة والمساءلة الفعالة.

وبرز المجتمع المدني كفاعل مهم يمكن أن يسهم في تطوير حوكمة العدالة والأمن القومي من خلال الرقابة والمشاركة المجتمعية والمساهمة في صياغة السياسات العامة، إلا أن هناك تفاوتًا واضحًا في قدرة وتأثير المجتمع المدني بين ليبيا وتونس نتيجة اختلاف بيئاتهما السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومدى تقبل السلطات لتدخلاته.

وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي في الحاجة إلى فهم دور المجتمع المدني في تطوير حوكمة العدالة والأمن القومي، وتحديد العوامل التي تؤثر على فعاليته، وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين الليبية والتونسية بعد 2011م، وذلك لتقديم توصيات عملية تسهم في تطوير مشاركة المجتمع المدني وتحسين أداء مؤسسات الدولة في هذه المجالات الحيوية.

ثالثًا- التساؤلات الفرعية للدراسة :

انطلاقًا من مشكلة الدراسة التي تتمثل في فهم دور المجتمع المدني في تطوير حوكمة العدالة والأمن القومي في ليبيا وتونس بعد 2011م، تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية لتوجيه البحث وتحليل التجارب المقارنة:

1) ما دور المجتمع المدني في تطوير الحوكمة في سياق العدالة والأمن القومي، وماهي الأدوات والمنهجيات المناسبة لدراسة هذا النوع في ليبيا وتونس بعد 2011م؟
2) كيف تطور دور المجتمع في ليبيا وتونس بعد 2011، وماهي أبرز التحديات التي واجهها في تعزيز العدالة والأمن في كلا البلدين؟
3) ما أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين الليبية والتونسية في تأثير المجتمع المدني على حوكمة العدالة والأمن القومي، وما هي الدروس المستفادة من هذه المقارنة؟

رابعًا- فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية:

- للمجتمع المدني دور إيجابي وفعّال في تطوير حوكمة العدالة والأمن القومي في كل من ليبيا وتونس بعد عام 2011م.

الفرضيات الفرعية:

1) إن المجتمع المدني يساهم في دعم وتطوير الأمن القومي في ليبيا وتونس من خلال المشاركة المجتمعية والرقابة على مؤسسات الدولة.
2) هناك مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية تؤثر على فعالية المجتمع المدني في تطوير حوكمة العدالة والأمن القومي.
3) توجد فروق واضحة بين التجربتين الليبية والتونسية فيما يتعلق بدور المجتمع المدني في حوكمة العدالة والأمن القومي، نتيجة اختلاف البيئة السياسية والاجتماعية لكل بلد.
4) تطوير مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار والسياسات العامة يؤدي إلى تحسين أداء مؤسسات الدولة في مجالات العدالة والأمن القومي.

خامسًا- أهمية الدراسة :

أولاً- الأهمية العلمية:

1. تسعى الدراسة إلى سد الفجوة البحثية المتعلقة بدور المجتمع المدني في تطوير حوكمة العدالة والأمن القومي في دول شمال إفريقيا من خلال تقديم تحليل مقارن بين ليبيا وتونس بعد عام 2011م.
2. توفر الدراسة إطاراً مفاهيمياً ومنهجياً يمكن الاستناد إليه لفهم العلاقة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة في سياق التحولات السياسية والاجتماعية.
3. من خلال المقارنة بين التجربتين الليبية والتونسية حيث توفر الدراسة رؤية واضحة لأوجه التشابه والاختلاف، مما يساعد على استخلاص الدروس المستفادة وتعميمها على تجارب مشابهة في المنطقة.

ثانياً- الأهمية العملية:

1. تقدم نتائج الدراسة معلومات قيمة لصناع القرار والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، من حيث التعرف على أفضل الممارسات وآليات تطوير الحوكمة في مجالات العدالة والأمن القومي.
2. تساعد الدراسة في وضع توصيات عملية لتطوير مشاركة المجتمع المدني وتحسين فعالية أداء مؤسسات الدولة.
3. تساهم الدراسة في تقديم رؤى قابلة للتطبيق في تحسين حوكمة العدالة والأمن القومي، بما يخدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في دول شمال إفريقيا.

سادسًا- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في تطوير حوكمة العدالة ودعم الأمن القومي في كلٍّ من ليبيا وتونس بعد عام 2011 وذلك من خلال الكشف عن طبيعة ارتباط المجتمع المدني بمؤسسات الدولة، ومدى قدرته على التأثير في السياسات العامة، وتفعيل المشاركة المجتمعية، وتطوير مبادئ الشفافية والمساءلة وتتبع أهمية هذه الأهداف من الحاجة إلى فهم العوامل التي تعزز أو تعيق فعالية المجتمع المدني في البيئتين الليبية والتونسية بالإضافة إلى تقديم مقارنة تحليلية بين التجربتين بما يسمح باستخلاص الدروس المستفادة وتقديم توصيات قابلة للتطبيق تُسهم في تحسين منظومة الحوكمة والأمن القومي في المنطقة.

حيث هدف الفصل الأول الذي عبارة عن المفاهيم الأساسية والإطار النظري والمنهجي هدف إلى :

1. توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمجتمع المدني والحوكمة والعدالة والأمن القومي، وتحديد أطرها النظرية في سياق ما بعد 2011.
2. بناء إطار منهجي مقارن يوضح أسس المقارنة بين ليبيا وتونس، وبيان محددات المنهج والأدوات التحليلية المستخدمة في الدراسة.

أما الفصل الثاني: تطور المجتمع المدني والسياقات السياسية في ليبيا وتونس هدف إلى

1. تحليل تطور المجتمع المدني في ليبيا وتونس قبل وبعد عام 2011، وقياس مدى التغير في دوره خلال المراحل الانتقالية.

2. تحديد الإسهامات التي قدمها المجتمع المدني في البلدين في مجالي العدالة والأمن، وربطها بالسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل حالة.

وهدف الفصل الثالث: الدور المقارن للمجتمع المدني في حوكمة العدالة والأمن القومي إلى

1. تحديد دور المجتمع المدني في تطوير حوكمة العدالة في ليبيا وتونس، من خلال دراسة آليات المشاركة المجتمعية والرقابة على مؤسسات العدالة.
2. بيان مساهمة المجتمع المدني في دعم الأمن القومي في البلدين، مع تحليل الوسائل والمبادرات التي اعتمدها لتحقيق الاستقرار وتطوير الثقة في مؤسسات الدولة.
3. إجراء مقارنة تحليلية بين التجربتين الليبية والتونسية للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف واستخلاص العوامل المؤثرة في فعالية المجتمع المدني في مجالَي العدالة والأمن.
4. تقديم توصيات عملية مبنية على نتائج المقارنة لتطوير دور المجتمع المدني وتحسين أداء مؤسسات الدولة في تطوير العدالة والأمن القومي.

سابعًا- حدود الدراسة:

1. **الحدود الزمنية:** تركز الدراسة على الفترة ما بين عامي 2011 و2024م، أي منذ بداية التحولات السياسية والاجتماعية في ليبيا وتونس بعد أحداث 2011، مرورًا بالتغييرات الكبيرة في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في كلا البلدين، وتأثير هذه التغيرات على حوكمة العدالة والأمن القومي خلال هذه الفترة الزمنية المحددة.
2. **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الدولتين ليبيا وتونس، باعتبارهما نموذجين لمجتمعات شمال إفريقيا التي شهدت تحولات سياسية بعد 2011م، مع التركيز على مقارنة التجربتين في مجال دور المجتمع المدني في تطوير الحوكمة.
3. **الحدود الموضوعية:** تتناول الدراسة دور المجتمع المدني في تطوير حوكمة العدالة والأمن القومي مع التركيز على آليات المشاركة المجتمعية، الرقابة على مؤسسات الدولة، العوامل المؤثرة على فعالية المجتمع المدني، وأوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين.

ثامنًا- منهج الدراسة :

تعتمد الرسالة على مناهج متكاملة

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** لوصف مفهوم المجتمع المدني، وأدواره في الحوكمة ومقوماته التنظيمية، وتحليل مفهوم حوكمة العدالة وتحليل مفهوم الأمن القومي وأبعاده في الدول الانتقالية، وتحليل العلاقة الجدلية بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة بعد 2011.
2. **المنهج التاريخيّ :** لتقديم خلفية تاريخية لنشأة المجتمع المدني في البلدين، ودراسة تطور منظومة العدالة (القضاء، مكافحة الفساد، التشريعات)، ودراسة تطور مفهوم الأمن القومي والهياكل الأمنية، وتحليل أثر المراحل التاريخية (ما قبل 2011 – ما بعد 2011) على أداء المجتمع المدني وقدرته على التأثير في الحوكمة.
3. **المنهج المقارن:** لمقارنة الإطار القانوني المنظم للمجتمع المدني في ليبيا وتونس. ومقارنة بنية الدولة بعد الثورة (مؤسسات – انتقال سياسي – استقرار)، مقارنة دور منظمات المجتمع المدني في تطوير الشفافية والرقابة. ومقارنة تجارب إصلاح منظومة العدالة (استقلال القضاء، مكافحة الفساد). ومقارنة التعاطي مع تحديات الأمن القومي في كل بلد.

وتعتمد الدراسة على مصادر متنوعة تشمل الدراسات الأكاديمية السابقة، التقارير الحكومية، تقارير المنظمات غير الحكومية، والبيانات الصادرة عن المؤسسات الدولية والإقليمية بالإضافة إلى مصادر كمية ونوعية أخرى ويهدف هذا التعدد في المصادر إلى تطوير دقة المقارنة وموثوقية النتائج، وتقديم تحليل شامل يتسم بالموضوعية والعمق العلمي.

تاسعًا- تحديد المفاهيم :

تُعدّ المفاهيم الأساسية محوراً رئيسياً لفهم موضوع الدراسة وتحديد أبعاده النظرية والتطبيقية فبما أن البحث يتناول دور المجتمع المدني في تطوير حوكمة العدالة ودعم الأمن القومي في ليبيا وتونس بعد عام 2011 فمن الضروري توضيح المفاهيم المركزية التي يقوم عليها التحليل لضمان الاستخدام الدقيق للمصطلحات وتوحيد دلالاتها ضمن إطار الدراسة ويساعد تحديد هذه المفاهيم على بناء أرضية معرفية مشتركة تُسهِم في تفسير النتائج وتوجيه

المقارنة بين السياقين الليبي والتونسي وفيما يلي عرض موجز لأهم المفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة:

1. المجتمع المدني:

نبت مفهوم المجتمع المدني Civil Society في الدول الغربية، من قبل الفيلسوف والمفكر "أرسطو" لذلك نجد أن أصل الكلمة جاء من الحضارة اليونانية القديمة، ولقد استقر هذا المصطلح لدى الرومانيين، حيث أطلقوا على المجتمع المدني "Societies Cavil's" وأصبح مفهوم المجتمع المدني مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية خاصة بعد تراجع الاتحاد الاشتراكي وتقدم الكتلة الغربية. (1)

وتعرف منظمات المجتمع المدني بأنها مجموعة من المنظمات التطوعية التي تنبثق من اختيار أعضائها الحر، وتشغل حيزًا عامًا بين الأسرة والدولة، سعيًا منها لتطوير مصالح أعضائها وتلتزم هذه المنظمات، في أنشطتها العديدة الداعمة لحقوق الإنسان، بمبادئ ومُثُل عليا، كالاحترام والتسامح والتعامل الفعال مع التنوع والاختلاف، بدلًا من السعي وراء الربح المادي.(2)

2. حوكمة العدالة:

تعرف الحوكمة بأنها الطرق التي يتم من خلالها توجيه المؤسسات ومراقبتها لضمان تحقيق أهدافها بكفاءة وعدالة.

حوكمة العدالة تُعدّ أحد المكونات الأساسية للحوكمة العامة، وتركّز على ضمان أن يكون النظام القضائي عادلاً وشفافاً وخاضعاً للمساءلة وقد عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الحوكمة القضائية بأنها ممارسة السلطة القضائية بطريقة تتسم بالشفافية والمساءلة وتراعي مبادئ المشاركة وسيادة القانون، بما يحقق العدالة ويوفر الخدمات القضائية بكفاءة ويبرز هذا المفهوم أهمية ترسيخ مبادئ الحوكمة داخل الأجهزة القضائية باعتبارها من أهم الضمانات لتحقيق العدالة الناجزة ومكافحة الفساد وتطوير ثقة المواطنين بالمؤسسات العدلية.(3)

---

(1) كاهنة شاطر، بحث بعنوان واقع المجتمع المدني في الجزائر، ضرورة التكريس وإشكالية التمكين، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 15، (2017م)، ص113.

(2) سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية القاهرة، (1995م)، ص5.

(3) حسام مهنى صادق عبد الجواد، الحوكمة القضائية وأثرها في جودة العمل القضائي دراسة تحليلية مقارنة بأحكام الفقه الإسلامي، جامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون بأسيوط المجلة العلمية، مجلة كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر – فرع أسيوط العدد السابع والثلاثون الإصدار الرابع، ج1، (2025م)، ص13.

3. الأمن القومي:

يعرف الأمن القومي بأنه جملة المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة، وسلامة أركانها ومقومات استمرارها واستقرارها، وتلبية احتياجاتها، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخلياً وخارجياً، مع مراعاة المتغيرات البيئية الداخلية والإقليمية والدولية. [1]

عاشرًا- الدراسات السابقة:

1. دراسة (د. بن صغير عبد العظيم، 2015م) بعنوان دور مؤسسات المجتمع المدني المحلي في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية.

تُعدّ مؤسسات المجتمع المدني فاعلاً رئيسياً في صياغة القرارات العامة وتنفيذها ومتابعة رقابتها، إذ تمارس أدواراً متعددة تشمل الجوانب الإصلاحية والاجتماعية والخدماتية والاقتصادية والسياسية، وجميعها تصب في إطار واحد هو تطوير فعالية المجتمع المدني بما يسهم في إحداث حركية مستمرة داخل الميدان السياسي والاجتماعي، هذه الحركية تُسهم في توسيع المشاركة العامة، وضمان حرية تدفق المعلومات، وتطوير الاستجابة السريعة لمتطلبات المواطنين، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، وعندما تتحقق هذه المبادئ في أي مجتمع، فإنها تمهد الطريق نحو حوكمة محلية حقيقية تشكل الأساس لتحقيق التنمية المحلية والشاملة، وهو ما يجعل من المجتمع المدني أحد الركائز الجوهرية في بناء منظومة الحوكمة الرشيدة للعدالة والأمن القومي.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى:

يُعدّ المجتمع المدني أحد أهمّ الأطراف الفاعلة في الإدارة البلدية والجمعيات والنقابات والاتحادات والرأي العام، ووسائل الإعلام ليست سوى أمثلة قليلة على مختلف كيانات المجتمع المدني. ولا يُمكن تحقيق الحوكمة المحلية إلا بتشارك جميع مبادئها – الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، والاستجابة، والكفاءة، والفعالية، ومكافحة الفساد. وتُساعد الجمعيات على تطوير

(1) لي عباس مراد، مشكلات الأمن القومي – نموذج تحليلي مقترح، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، (2005م)، ص12.

الشفافية من خلال معالجة بعض أوجه القصور. كما تُحقق الفعالية في الحياة السياسية، وتُفعّل المشاركة من خلال عملها التطوعي والعملي، وتُكافح الفساد من خلال جهودها التوعوية. كما تُعدّ وسائل الإعلام بمثابة قناة لنقل المعلومات بين الحكومة المحلية والجمهور، مما يجعلها من أهم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وهذا يضمن استمرار تدفق المعلومات، ويطلق نظام مراقبة لحماية الحي، ومحاسبة المسؤولين، وضمان اتخاذ إجراءات فورية.

رأي الباحث:

تُسلّط هذه الدراسة الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تطوير مبادئ الحوكمة على المستوى المحلي مع التركيز على أدوارها في المشاركة والرقابة وتحسين الأداء المؤسسي كما تعكس استنتاجاتها موضوع الدراسة الحالية، وتُظهر الدور المحوري الذي يلعبه المجتمع المدني في تطوير المساءلة والشفافية والمشاركة العامة، وهي جميعها أمور ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن القومي وحوكمة العدالة مع ذلك لم تُقارن الدراسة بيئات مختلفة أو مناهج متعارضة؛ بل ركّزت على الحكم المحلي دون الخوض في تفاصيل حوكمة العدالة أو الأمن القومي بتوسيع نطاق البحث ليشمل ليبيا وتونس بعد عام 2011، والتركيز على الجوانب الأمنية والقضائية، وتسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين البلدين، تُصبح الدراسة الحالية مُكمّلة وبذلك يتم بناء إطار مقارن أكثر شمولًا لوظيفة المجتمع المدني في الحكومة.

2. دراسة (د. احمد محمد نبوى، 2017م) بعنوان أدوار مؤسسات المجتمع المدني التطوعية في تحقيق العدالة.

يهدف هذا البحث إلى تحليل الأدوار التنموية للمنظمات التطوعية في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد، بهدف اقتراح استراتيجيات واقعية قابلة للتطبيق لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري. ولتحقيق ذلك يدرس البحث الآليات التي تُسهم من خلالها المنظمات التطوعية في تطوير العدالة الاجتماعية، مع التركيز على مجالات رئيسية كالحد من الفقر، والحصول على التعليم، والاندماج في سوق العمل والتماسك الاجتماعي، ومكافحة التمييز، وضمان تكافؤ فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية وتطوير الحراك الاجتماعي المنصف بين الأجيال المختلفة في كلا البلدين قيد المقارنة.

كما يُسلّط البحث الضوء على الأهمية المتزايدة لدور الجماعات التطوعية في الدول النامية، في ظل عجز الحكومات عن تلبية متطلبات التنمية وتنمية الكفاءات البشرية وتبرز هذه المنظمات كمشارك أساسي في تمكين الفئات المحرومة داخل المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاعتماد على نفسها من خلال برامج تنموية قائمة على مبادئ العدالة والمواطنة المتساوية، خالية من أي تحيز أو إقصاء.

تنبع أهمية هذا الموضوع من المزايا النسبية التي تتمتع بها المنظمات التطوعية، كانخفاض تكلفة تنفيذ مبادراتها التنموية، وقدرتها على حشد المتطوعين، وقدرتها على الصمود في وجه الضغوط المالية واحترامها للمعرفة المحلية، و تبنيها فلسفة تنموية قائمة على الاستفادة من تجارب الفئات المستفيدة وبالتالي يُسهم هذا البحث في بناء نموذج مقارن يُرشد جهود تفعيل دور المنظمات التطوعية في تطوير العدالة الاجتماعية في مصر.

توصلت الدراسة إلى:

التركيز على القوانين المنظمة لعمل الوالدين وتقديم خدمات الرعاية الصحية للآباء وأطفالهم. وأكدت الدراسة على أهمية مشاركة المنظمات التطوعية في برامج تخفيف أعباء الديون الحكومية، وضرورة توسيع نطاق جهودها لتشمل رعاية الأطفال والشباب، ودعت الدراسة إلى مبادرات لرفع دخل المتقاعدين من خلال تدريبهم على أنشطة مدرة للدخل لتعويض انخفاض دخلهم بعد التقاعد، بالإضافة إلى توفير برامج رعاية المسنين التي من شأنها تخفيف عبء رعاية الحكومة لهذه الفئة العمرية.

رأي الباحث:

تقدم هذه الدراسة إطارًا أساسيًا لفهم وظائف العدالة والتنمية للمنظمات غير الربحية في مختلف البيئات العالمية وتحقق ذلك من خلال مقارنة تجارب السويد والولايات المتحدة، واستخلاص استنتاجات مفيدة حول كيفية تطوير العدالة الاجتماعية في دولة نامية مثل مصر وتتجلى أهميتها في إظهارها كيف يمكن للمجتمع المدني سدّ الثغرات في العدالة والخدمات الأساسية، وهما أمران وثيقا الصلة بجوهر الحوكمة مع ذلك لا تستكشف الدراسة الحوكمة المؤسسية للعدالة أو علاقتها بالأمن القومي، بل تُركز على العدالة الاجتماعية وتنمية المجتمع لا تُقدم الدراسة منظورًا مقارنًا للدول التي تمر بمرحلة انتقالية، ولا تتناول المناخ السياسي أو

التغيرات التي قد تُقيد فعالية المجتمع المدني وهنا تكمن أهمية الدراسة الحالية فمن خلال دراسة دور المجتمع المدني في ليبيا وتونس بعد عام 2011 حيث تتعارض شواغل العدالة مع الأمن القومي وعوامل سياسية مُعقدة، تهدف الدراسة إلى توسيع نطاق التحليل وعلى النقيض من الدول المستقرة التي تمت دراستها سابقاً فإن هذا النموذج يوفر إطاراً أكثر شمولاً لفهم فعالية المجتمع المدني في الظروف الانتقالية والديناميكية.

3. دراسة (د. خير الله، 2018م) بعنوان دور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير الشفافية.

هدفت الدراسة إلى بيان الدور الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني في تطوير مبدأ الشفافية بوصفه أحد المقومات الأساسية لتقدم وتطور الشعوب في مختلف المجالات السياسية والتنموية، فقد أوضحت أن المجتمع المدني يسهم سياسياً في تكريس الديمقراطية الحقة من خلال المشاركة والرقابة وتطوير مبادئ الشفافية والمساءلة، كما يضطلع بدور تنموي فاعل عبر تحفيز النمو والمشاركة الميدانية في الرقابة والمحاسبة على الأداء العام، وترتبط هذه الدراسة بالدراسة الحالية ارتباطاً وثيقاً، إذ تمثل الشفافية أحد الأسس الجوهرية لمفهوم حوكمة العدالة الذي تسعى الدراسة الحالية إلى تحليله من خلال دور المجتمع المدني في ترسيخ مبادئ الحوكمة في مجالي العدالة والأمن القومي، كما أن الدراسة الحالية توسع الإطار التحليلي ليشمل البعد المقارن بين ليبيا وتونس بعد عام 2011م، بما يتيح فهماً أعمق للعوامل التي تؤثر في فعالية المجتمع المدني في تطوير قيم الشفافية والعدالة والأمن داخل الأنظمة الانتقالية.

وتوصلت الدراسة إلى:

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في التأثير على ديناميكيات العملية السياسية وتوزيع السلطة داخل الدولة، بما في ذلك الدولة نفسها. ومن أهم العوامل التي تحدد مدى ديمقراطية النظام كيفية تفاعل الدولة ومنظمات المجتمع المدني. إن قدرة منظمات المجتمع المدني على التغلب على المشكلات والتحديات الداخلية هي ما يمنحها قوتها. فإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني قوية داخلياً، فإنها تستطيع زيادة أنشطتها ومبادراتها، مما يُسهم في الحد من الصعوبات الخارجية الناجمة عن القوانين وسياسات الدولة. ويعتمد ازدهارها على هذا الاستقرار الداخلي. ويتعزز مفهوم الشفافية نتيجة لقدرة منظمات المجتمع المدني على إنفاذ مطالبها، والقيام بدور المراقب والمسئول والمراقب، بفضل استقلاليتها في الموارد والفكر والتوجيه والولاء.

رأي الباحث:

تُؤكد هذه الدراسة على أهمية الشفافية كركيزة أساسية للحوكمة الفعالة وتُبيّن بنجاح كيف تُعدّ منظمات المجتمع المدني من أهم الأدوات لتطوير قيم المساءلة والشفافية في المجالين السياسي والتنموي وتُساعد الدراسة على توضيح دور المجتمع المدني في الرقابة والمشاركة، مما يُحسّن أداء المؤسسات العامة ويُعزز الديمقراطية.

وعلى الرغم من القيمة العلمية للدراسة في تناولها للشفافية كنهج أساسي للحوكمة، إلا أنها تُركّز بشكل أساسي على الشفافية كمكون مستقل دون التعمق في جوانب أخرى من الحوكمة، مثل حوكمة العدالة أو علاقتها بالأمن القومي كما أنه لا تُقارن الدراسة دولًا ذات ظروف سياسية مُختلفة، مما يُقيّد قابلية تطبيق استنتاجاتها على الحالات التي تمر بمرحلة انتقالية أو تلك التي تأثرت باضطرابات سياسية كبيرة.

وتتميز الدراسة الحالية بتقديمها امتدادًا تحليليًا أكثر شمولًا يُركّز على قضايا الاستقرار المؤسسي والأمني وتقوم هذه الورقة بمعالجة دور المجتمع المدني في إرساء نظام متكامل لحوكمة العدالة والأمن الوطني في بيئتين انتقاليتين – ليبيا وتونس بعد عام 2011 – من خلال منظور مقارن يسلط الضوء على الاختلافات والعوامل المؤثرة على فعالية المجتمع المدني في كلتا التجربتين.

4. دراسة (أ. ابتسام امراجع، 2020م) بعنوان دور منظمات المجتمع المدني في ليبيا في تطوير المشاركة السياسية دراسة حالة لمنظمات المجتمع المدني بمدينة بنغازي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني ودورها في تطوير المشاركة السياسية في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011م، من خلال دراسة حالة لمنظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي خلال الفترة من 2011 إلى 2017م، وسعت إلى تحليل طبيعة هذه المنظمات ومساهمتها في ترسيخ مبادئ الديمقراطية والمواطنة والحوار والتسامح داخل المجتمع الليبي.

ركز الباحث على المنظمات الأكثر نشاطًا في بنغازي بوصفها نموذجًا معبرًا عن الظاهرة على المستوى الوطني، حيث تناول مفهوم المجتمع المدني وتطوره في ليبيا، واستعرض

القوانين المنظمة لعمل هذه المنظمات، كما حلّل علاقاتها بالسلطة السياسية ومدى فاعليتها في تطوير المشاركة السياسية عبر قنواتها المختلفة، معتمدًا على مقابلات وحوارات معمقة مع مسؤولين وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المعنية بالانتخابات.

مع التركيز على بنغازي كنموذج يعكس الديناميكيات الوطنية، تُعدّ هذه الدراسة موردًا قيّمًا لفهم دور منظمات المجتمع المدني في تطوير المشاركة السياسية في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011 وتُسلّط الدراسة الضوء على الصعوبات التي تواجهها هذه المنظمات في تفاعلها مع السلطات الحكومية والإطار التشريعي الذي يُنظّم عملها، وكيف ساهمت في ترسيخ مبادئ الديمقراطية والمواطنة والحوار والتسامح.

تنبع أهمية الدراسة من دراستها الدقيقة للخصائص التشغيلية لأكثر المنظمات نشاطًا من خلال حوارات ومقابلات مع أصحاب المصلحة، مما يُضفي مصداقية على النتائج ويُتيح فهمًا دقيقًا لدور المجتمع المدني في تطوير المشاركة السياسية كما تُركّز الدراسة على الجوانب السياسية والاجتماعية فقط؛ ولا تُفصّل بدقة كيفية اندماج هذه المنظمات في حوكمة الأمن الوطني أو العدالة ولا تُقدّم الدراسة مقارنات بين ليبيا وتونس أو أي أماكن أخرى؛ إذ يقتصر التحليل على بنغازي.

لذلك تُعدّ الدراسة الحالية قيّمة لأنها تُوسّع نطاق البحث ليشمل حوكمة العدالة والأمن الوطني في سياق مُقارن بين ليبيا وتونس بعد عام 2011 مع التركيز على فعالية المجتمع المدني في تطوير مؤسسات الدولة والحوكمة وهذا يُوفّر إطارًا أشمل لفهم العلاقة بين السياسات العامة والمجتمع المدني في البيئات الانتقالية.

وتوصلت الدراسة إلى:

تُهيمن هياكل نخبوية وعائلية على قيادة وتوجيه منظمات المجتمع المدني في ليبيا، مما يُسفر عن مشاكل داخلية خطيرة. ويُمثل نقص الوعي العام بدور المجتمع المدني ومساهماته مشكلة أخرى. وقد تأثر هذا الانطباع بالتحولات السياسية والصراعات التي شهدتها البلاد، بالإضافة إلى اعتماد العديد من هذه المنظمات على التمويل الخارجي. كما أن ضعف التشبيك والتعاون بين المنظمات العاملة في المجال نفسه، وكذلك في بناء تحالفات أو شبكات لتحقيق الأهداف المشتركة، يُعيق منظمات المجتمع المدني الليبية بشكل أكبر. وفي ليبيا، غالبًا ما

تنحرف غالبية منظمات المجتمع المدني عن أهدافها الرئيسية ومجالات تركيزها. واستجابةً للأحداث السياسية والإنسانية المتغيرة، تُشارك هذه المنظمات في أعمال تتعارض مع أهدافها المعلنة والمنصوص عليها في أنظمتها الأساسية، وتتداخل مسؤولياتها. وتُعدّ اللجنة التوجيهية للشؤون الاجتماعية، ومفوضية المجتمع المدني، ومراكز دعم المجتمع المدني أمثلةً على الهيئات التنفيذية التي فشلت في الضغط على السلطات السياسية والتشريعية لإصدار قانون معاصر يُنظّم عمل منظمات المجتمع المدني.

5. دراسة (أ. سميرة شرحة، 2022م) بعنوان دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية– دراسة حالة تونس.

أوضحت الدراسة أن العديد من الدول عانت على مرّ التاريخ من الاستبداد والاضطهاد، غير أن تجاربها المتراكمة أظهرت توقها العميق إلى الحرية والديمقراطية، سعت الدراسة إلى توضيح مفهومَي المجتمع المدني والعدالة الانتقالية وبيان العلاقة الوثيقة بينهما، إذ أصبح تطبيق آليات العدالة الانتقالية ضرورة حتمية في المجتمعات التي شهدت انتهاكات جسيمة وجرائم ضد الإنسانية، كونها تمثل الأداة الأنسب للانتقال من النظام الاستبدادي إلى دولة القانون والعدالة.

وتُعد تونس مثالاً بارزاً في هذا السياق، إذ كانت من أوائل الدول العربية التي طبقت آليات العدالة الانتقالية بعد ثورة 2011م لضمان تفكيك النظام السابق الذي عانى التونسيون في ظله من مظاهر التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وقد كان للمجتمع المدني التونسي دورٌ محوري وفعّال في ترسيخ مبادئ العدالة الانتقالية، من خلال المراقبة، والمناصرة، والمشاركة في صياغة السياسات، وهو ما ساعد إلى حدٍّ كبير في تحقيق أهداف العدالة الانتقالية رغم ما واجهه من عوائق وتحديات مؤسسية وسياسية.

وتوصلت الدراسة إلى:

تميزت تونس عن بقية العالم العربي بعدة جوانب فقد شهدت انتخابات، وتسليمًا سلميًا للسلطة، ومشاركة نسائية واسعة، وكانت تونس، مهد الربيع العربي، من أوائل الدول العربية التي شهدت تحولًا ديمقراطيًا، ولتجاوز إرث الحقبة السابقة، يلعب المجتمع المدني دورًا حاسمًا في هذه المرحلة الانتقالية، التي تتميز بنمط جديد من الحكم يرتكز على تبني نظام ديمقراطي وتنفيذ

التغييرات المؤسسية اللازمة التي تشمل جميع شرائح المجتمع، وتُمثل العدالة الانتقالية الوسيلة التي تُمكّن الدول الخارجة من صراعات عنيفة وانتهاكات لحقوق الإنسان من مواجهة ماضيها والبدء بإعادة بناء مجتمعها ودولتها.

رأي الباحث:

تتناول هذه الدراسة الأكاديمية المهمة موضوع العدالة الانتقالية في السياق التونسي وتلفت الانتباه إلى مدى فعالية المجتمع المدني في دعم هذه العملية الدقيقة في أعقاب ثورة 2011 ومن خلال تسليط الضوء على كون منظمات المجتمع المدني من أهم الجهات الفاعلة في فضح الانتهاكات، وتطوير العدالة، والتأثير على السياسات، ومراقبة التزام الدولة بقيم العدالة والمساءلة، تُقدم الدراسة شرحًا وافيًا للعلاقة التكاملية بين المجتمع المدني وآليات العدالة الانتقالية.

تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على الحالة التونسية كتجربة عربية رائدة في هذا المجال وتقدم الدراسة توثيقًا وتحليلًا للمبادرات التي اتخذها المجتمع المدني لتسهيل الانتقال من دولة استبدادية إلى دولة سيادة القانون كما تُقدم الدراسة دراسةً شاملةً للصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في مواجهة الضغوط المؤسسية والسياسية، مما يُعزز معرفة خصائص البيئة الانتقالية في تونس.

إلا أن الدراسة تجاهلت الجوانب الأمنية والحوكمة، وخاصةً تلك المتعلقة بحوكمة الأمن الوطني أو دور المجتمع المدني في تطوير المنظومة الأمنية ككل، مُركزةً بشكل رئيسي على العدالة الانتقالية كما ركزت الدراسة على حالة واحدة فقط دون مقارنتها بدول أخرى تواجه مشاكل مماثلة.

وهذا يُبرز أهمية الدراسة الحالية، التي تُقارن تجربتي ليبيا وتونس بعد عام 2011، بهدف توسيع نطاق تحليلها ليشمل حوكمة العدالة والأمن الوطني. ولاستخلاص دروس أكثر عمومية وقابلية للتطبيق في مختلف الظروف الانتقالية، تسعى الدراسة الحالية أيضًا إلى تقديم رؤية أكثر شمولًا لكيفية تأثير البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على فعالية المجتمع المدني.

6. دراسة (د. محمود محمد جاد وأخرون، 2024م) بعنوان المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في تونس.

أوضحت الدراسة أن المشهد السياسي في تونس بعد عام 2011م اتسم بتباين واضح بين القوى السياسية والاجتماعية، نتيجة الأزمات المتلاحقة التي رافقت عملية التحول الديمقراطي وما أحاط بها من تجاذبات واحتقان سياسي، مما جعل مسار الانتقال محفوفًا بالمخاطر ومع ذلك فقد شكّلت مبادرات المجتمع المدني نقطة تحول مهمة، بدءًا من انتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر 2011م، التي أعقبها انتخابات تشريعية في أكتوبر 2014م أفرزت مجلس نواب يعكس التنوع السياسي في البلاد، ثم الانتخابات الرئاسية في العام ذاته التي عمّقت المسار الديمقراطي.

وبيّنت الدراسة أن فعالية المجتمع المدني التونسي كانت عاملاً حاسماً في دعم التحول الديمقراطي من خلال تطوير المشاركة الشعبية والسياسية وترسيخ قيم المواطنة وسيادة القانون، بما تمتلكه من قدرات تنظيمية وهيكلية تُسهم في تقوية الدولة ومؤسساتها، وقد ساعد ذلك على إكساب الدولة التونسية صبغة ديمقراطية حقيقية تُلبّي تطلعات الشعب، وتفتح المجال أمامه للمساهمة الفاعلة في بناء نظام سياسي أكثر انفتاحًا وعدالة.

توصلت الدراسة إلى:

بعد فرار زين العابدين بن علي لعب المجتمع المدني دورًا محوريًا في تحقيق التحول الديمقراطي حيث أطاح بجميع فلول الحكومة السابقة، بل وحلّ حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المهيمن، وقد تجلى تأثيره خلال الفترة الانتقالية في مشاركته في الهيئة العليا، التي سعت إلى تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وارتفع عدد الأحزاب السياسية من تسعة أحزاب فقط إلى 106 أحزاب، وكان ذلك من أوائل النجاحات. كما ساهمت منظمات المجتمع المدني في تطوير المشاركة الشعبية في الحياة السياسية التونسية ولتحقيق الانسجام بين المعتقدات الإسلامية والتراث الثقافي الليبرالي، وكذلك الانسجام بين الأفراد والجماعات في المجتمع التونسي، كان للمجتمع المدني دورٌ حاسمٌ في تقريب وجهات النظر المتباينة ونظرًا لأن عملية التحول الديمقراطي انطلقت من الفئات المهمشة اجتماعيًا ومكانيًا، فقد رسخ المجتمع المدني ترابطه مع هذه العملية.

رأي الباحث:

تُؤكد هذه الدراسة على أهمية المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي في تونس بعد عام 2011 وتُوضح كيف ساهم في تطوير الدولة ومؤسساتها وإضفاء طابع ديمقراطي حقيقي عليها من خلال تشجيع المشاركة العامة والسياسية، وترسيخ مبادئ المواطنة وسيادة القانون ومن انتخابات المجلس التأسيسي لعام 2011 إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2014 تُركز الدراسة أيضًا على كيفية قدرة المجتمع المدني على تنظيم المبادرات والمشاركة في العملية السياسية وهذا يُوضح مدى نجاح المجتمع المدني في تطوير الحوكمة وتشجيع المشاركة العامة ولم تُقارن الدراسة تجاربها مع تجارب دول أخرى ذات بيئات انتقالية؛ بل ركزت على الجانب السياسي والانتقال الديمقراطي دون توسيع نطاق التحليل ليشمل حوكمة الأمن القومي أو العدالة وهذا يُصعّب استخلاص الدروس التي يُمكن تطبيقها في سياقات أعم.

ومن هنا تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من خلال تقديم مقارنة بين ليبيا وتونس بعد عام 2011، مع التركيز على دور المجتمع المدني في تطوير حوكمة العدالة والأمن الوطني، وبالتالي تقديم رؤية أكثر شمولاً وتكاملاً لفعالية المجتمع المدني في بيئات انتقالية متعددة.

الإطـــار النظـــري

الفصل الأول

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية والإطار النظري للحوكمة والمجتمع المدني.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني وأدواره السياسية والاجتماعية.

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة وعلاقتها بالعدالة والأمن.

المطلب الثالث: مفهوم العدالة والأمن القومي في السياق المعاصر.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي والمقارن للدراسة.

المطلب الأول: المنهج المقارن وأهميته في دراسة النماذج السياسية والأمنية.

المطلب الثاني: محددات المقارنة بين ليبيا وتونس بعد 2011م.

المطلب الثالث: الأدوات والمنهجيات المستخدمة في التحليل المقارن.

المبحث الأول

المفاهيم الأساسية والإطار النظري للحوكمة والمجتمع المدني

يعد تحديد المفاهيم الأساسية والإطار النظري خطوة جوهرية لفهم العلاقة التفاعلية بين المجتمع المدني والحوكمة والعدالة والأمن القومي، خاصة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الدول العربية بعد عام 2011م، فالتغيرات العميقة التي أعقبت ما يُعرف بالربيع العربي أفرزت بيئة جديدة أعادت طرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة الدولة، وحدود السلطة، ودور المجتمع المدني في بناء منظومة حوكمة رشيدة تُكرِّس مبادئ العدالة وتحافظ على الأمن القومي.

يهدف هذا المبحث إلى توضيح الأسس النظرية والمفاهيمية التي تقوم عليها الدراسة، من خلال تحليل مفهوم المجتمع المدني وأدواره السياسية والاجتماعية، باعتباره أحد الفاعلين الرئيسيين في تطوير الديمقراطية والمساءلة والمشاركة الشعبية، كما يتناول مفهوم الحوكمة بوصفها آلية لإدارة الشأن العام على أسس من الشفافية والكفاءة والمسؤولية، مبرزاً علاقتها المباشرة بتحقيق العدالة وصون الأمن القومي، ويتطرق المبحث إلى مفهوم العدالة والأمن القومي في السياق المعاصر، من حيث تداخلهما كركيزتين لضمان استقرار الدولة وتطوير ثقة المواطنين في مؤسساتها.

المطلب الأول

مفهوم المجتمع المدني وأدواره السياسية والاجتماعية

أولاً: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني وأركانه

يُعد مصطلح المجتمع المدني من أكثر التعابير شيوعًا، فهو مفهوم حديث نسبيًا، لم يتطور بشكله المنظم دفعةً واحدة على يد مفكر أو فيلسوف معين بل تطور بفضل تراكم مساهمات العديد من الفلاسفة والمفكرين، ولا سيما السياسيين، بناءً على اختلافاتهم الفكرية، مما أثار جدلًا واسعًا نتج عنه خلافات أيديولوجية، ويرتبط هذا التوسع في استخدامه وانتشاره أيضًا بمفاهيم أخرى، ونكاد نجزم بأنها وثيقة الصلة به، نظرًا لارتباطها العضوي الوثيق، سواءً من حيث أطرها المرجعية الفكرية أو من حيث العلاقات المتداخلة بينها في الممارسة العملية[1].

- **تعريف المجتمع المدني:**

أن مصطلح "المجتمع المدني" لم يُذكر القواميس والموسوعات، وإن ذُكرت كلمة "مدني"، إلا أنها أصبحت تُشير إلى كلمات أخرى، وتُستخدم كلمة "مدني" في اللاتينية "سيفيس" للتعبير عن معانٍ مرتبطة بالمواطن كما أنها تُعبر عن نقيض ما هو همجي ووحشي، لذا، فإن "مدني" تعبير مدني يدل على ما هو خارج المجتمع الرسمي ومخالف له، أي خارج المؤسسات الحكومية. (الطاهر 2006) يعرف المجتمع المدني بأنه "مجموعة من المنظمات التطوعية الحرة التي تملأ الفضاء العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أعضائها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والقبول والتسامح، ومن ثم، تشمل جماعات المجتمع المدني المجتمعات المترابطة، والنقابات، والأحزاب، والنوادي التعاونية، أي كل ما هو غير حكومي وغير وراثي"[2].

ويشار إليها أيضًا باسم "الهيئات والمنظمات التطوعية المختلفة التي أنشئت بإرادة أعضائها الحرة بهدف حماية مصالحهم والدفاع عنها، بما في ذلك على سبيل المثال: الأحزاب

---

(1) عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2012م)، ص15.

(2) لينده نصيب، المجتمع المدني الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، (2006م)، ص167.

السياسية، والنقابات العمالية، والجمعيات المهنية، وجماعات المصالح، ومنظمات المجتمع المدني"[1].

تعريف آخر للمجتمع المدني هو "عالمٌ تُمارس فيه علاقة وسيطة بين الحكومة والأسرة، وتشغله مؤسساتٌ منفصلةٌ عنها، تتمتع باستقلالية في علاقاتها معها، ويشكلها أفراد المجتمع طوعًا لحماية مصالحهم أو قيمهم أو تطويرها" وتختلف هذه التعريفات بين المؤسسات الرسمية والشبكات الاجتماعية غير الرسمية القائمة على الزبائنية أو الولاءات الدينية أو الطائفية، وكذلك بين المنظمات التي تلعب أدوارًا سياسيةً كجماعات الضغط أو مناصرة القضايا، وتلك التي تبقى عملياتها خارج النظام السياسي[2].

1. **الفرق بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:** يتألف هذا المجتمع من العائلات والعشائر والقبائل، وهو متأثرٌ بالأساس بالأفكار الدينية وممارساتها، التي تجمع بين مقتضيات الدين السائد في كل مجتمع ومقتضيات الحياة الدنيا، كما إنه مجتمعٌ يتميز بروابط الدم والانتماء العرقي والديني أو الطائفي، وعلى عكس المجتمع المدني، الذي يتألف من مؤسسات مدنية ينضم إليها الناس بحرية وتهدف إلى خدمة مصالحهم، فقد كان خاضعًا للسلطة القائمة، التي لا تُشكك في شرعيتها ولا تُحاسب[3].
2. **الفرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي:** يختلف المجتمع المدني عن المجتمع السياسي، ويوضح ذلك بقوله إن المجتمع المدني هو مجتمع المدينة، الذي يُعرّفه بأنه مجتمع التقدم والحضارة، ولا يتحقق هذا الأخير إلا عندما يحكم القانون كيفية تفاعل أعضائه مع بعضهم البعض، إن إنفاذ القانون كقاعدة ودليل لتنظيم العلاقات الاجتماعية سمة أساسية مشتركة بين المجتمع المدني والدولة، فالرابط الذي يجمع المجتمع السياسي والمجتمع المدني رابط تكاملي وتقييمي[4].

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، التطور الديمقراطي في الوطن العربي، قضايا وإشكاليات المجلة السياسية الدولية، العدد (142)، (2000م)، ص22

(2) سلاف سالمي، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية الجزائر دراسة حالة (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2010م)، ص7.

(3) روبرت مابرو، المجتمع الأهلى في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوروبي، ندوة عمان حول دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي العربي، عمان 1، (العدد (3).، (2000م)، ص50.

(4) مبروك الفالح، المجتمع والديمقراطية و الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2000م)، ص37.

- **الجذور التاريخية للمجتمع المدني وتطوره.**

لمصطلح "المجتمع المدني" تاريخٌ طويل، فقد ناقشه الفلاسفة اليونانيون في العديد من مؤلفاتهم حول المجتمع والدولة، قرّبه أرسطو من فكرة المواطنة، وربطه بمراكز ثقافية بعيدة، وبرر روسو ذلك بأنه نقيض للمجتمع الديني، ومن خلال ربطه المجتمع المدني إما بالبرجوازية عند هيجل أو بالبروليتاريا عند غرامشي، قدمت كتبه صورةً أيديولوجيةً للمجتمع المدني، مع صعود الدولة القومية وتوسع الرأسمالية الحديثة، انتشرت أفكار المجتمع المدني، وهو اليوم أحد الركائز الأساسية لتكوين الدولة، سواءً على مستوى الخدمات أو على مستوى المعايير الاجتماعية والأخلاقية[1].

1. نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي:

ظهر التفاعل بين قطبي المجتمع والسياسة من خلال إدخال فكرة المجتمع المدني في الفلسفة، وقد حدث هذا نتيجة للصراع بين أفكار القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي، ويتفق العديد من المنظرين السياسيين على أن التجربة التاريخية للمجتمعات الأوروبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وخاصة في فرنسا وإنجلترا وكذلك الأفق الثقافي والفكري الجديد الذي ساهم فيه فلاسفة عصر التنوير في تشكيل خصائصه الأساسية وشكلت الإطار العام الذي احتضن، لأول مرة بوضوح وتميز ظهور فرضية المجتمع المدني، وغالبًا ما يُنظر إلى نظرية العقد الاجتماعي على أنها النتيجة الأكثر أهمية لهذه التجربة التاريخية، سواء من الناحية الفكرية أو من حيث أيديولوجيات الحكم، وقد طور مفكرون بارزون، مثل جان جاك روسو في فرنسا وتوماس هوبز وجون لوك في إنجلترا، هذه الفكرة.

نظرية العقد الاجتماعي: ترسخت فكرة المجتمع المدني في مصطلحاتها السياسية ضمن إطار نظرية العقد الاجتماعي، التي سعت إلى تجاوز المنظور اللاهوتي للدولة، ووفقًا لهذه الفكرة، أصبح المجتمع المدني والمجتمع السياسي أي المجتمع القائم على نظرية العقد الاجتماعي، كما ذكرها جون لوك[2].

---

(1) سعيد بن سعيد العلوي، نشأة و تطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بعنوان المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط 1، بيروت، (1992م)، ص48.

(2) سعيد بن سعيد العلوي، مرجع سابق، (1992م)، ص51.

كان الهدف الأساسي لهذه النظرية تحدي وتجاوز فكرة الحق الإلهي للملوك، التي استمدت سلطتها من الكنيسة وغطت هذه الفكرة فترة ظهور فلسفة التنوير، التي شكلت أساسًا لحكم الدولة الأوروبية، ودعمت هذه الرؤية فكرة أن الثقافات المتحضرة تطورت من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع أو الدولة من خلال الموافقة الحرة والطوعية، و تم التخلي عن مفهوم العدالة الطبيعية، القائم على فكرة القوة، باعتباره أحد أهم نتائجها لأنه يمنع الناس فقط من تلبية مطالب لا يريدونها أو لا يستطيعون تلبيتها، و بررت المبادئ التي تحكم طبيعة كل فرد – بل النظام نفسه – الميل إلى الكراهية والغضب والكذب والنفاق والقوة والاستبداد.

وفقًا لتوماس هوبز، كانت الحياة في العالم الطبيعي بدائيةً ووحشية، تتسم بالجشع والهمجية وحب الذات ويعيش الناس في خوف دائم، ويدفعهم هذا الشغف إلى الامتلاك والسيطرة والتملك، أما جون لوك، فقد رأى أن هذا التغيير حدث بموجب اتفاق توافقي، حيث تنازل الناس عن جميع حقوقهم وسلطاتهم لحاكم واحد قوي مقابل وعده بفرض القانون والنظام وتوفير الأمن والسلام للجميع، وقد أسس هذا الحاكم ما يُعرف بالمجتمع المنظم من خلال هذا الضمان.

إن وجود بعض التناقضات بين مؤيدي نظرية العقد الاجتماعي الثلاثة لا ينفيه هذا الفهم الأولي للفكرة، و كان الهدف الرئيسي لتوماس هوبز هو التغلب بسرعة على حالة الطبيعة بأي ثمن، لا سيما وأن الأهوال التي نتجت عنها هددت الاستقرار السياسي والوئام الاجتماعي، وكلاهما ضروري للتنمية البشرية والنشاط الاقتصادي، و ركز على تحليل النموذج التعاقدي الذي ينبغي أن يسعى الناس إليه، كما اعتقد أن التخلي عن حق طبيعي واحد أو أكثر لشعب ما لطرف ثالث – ممثلاً بشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص – ينتج سلطة مطلقة وشاملة لا يمكن ولا ينبغي الطعن فيها بأي شكل من الأشكال، والهدف من هذه السلطة هو خلق مفهوم جديد للدولة من خلال التحكم في السلوك الفردي وتنظيمه، وركّز جون لوك وجان جاك روسو بشكل خاص على الأهداف والغايات بعيدة المدى لفلسفة العقد الاجتماعي، وهي الدفاع عن الحقوق الأساسية للمواطنين والأفراد، والحفاظ عليها وحمايتها، لا سيما الحق في الملكية الخاصة والحرية والحياة، ووفقًا لهذين الفيلسوفين، فإن السلطة السياسية للدول والحكومات الناتجة عن نظرية العقد مقيدة بمتطلب أساسي: تطبيقها من أجل رفاهية وأمن واستقرار المجتمع الجديد،

الذي رفض أعضاؤه التنازل عن حقوقهم، أما فيما يتعلق بسلطتهم المتأصلة تجاه طرف ثالث فهو محايد[1].

2. مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر:

يُعد مفهوم "المجتمع المدني" غريبًا عن تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي، وهذا أمرٌ لا بدّ من الإقرار به. فهو مصطلحٌ استُخدم مؤخرًا في النقاشات السياسية العربية، وتميّز بخصائص فريدة تُميّزه عن الفكر الغربي الذي يُفترض أنه سياقه الأصلي، ويجد الباحثون العرب صعوبةً في التعامل مع هذا المفهوم، الذي يتسم بالديناميكية، إذ استُخدم مصطلح "المجتمع المدني" في الفلسفة العربية لتطبيق ضوابط عديدة على مستوى البنية والمضمون ويُستخدم في سياقات متنوعة، منها الدولة والمجتمع السياسي، والدين، والأنظمة العسكرية، والحكومات الاستبدادية، وهذا يُصعّب على الباحثين العرب التعامل معه وتحديد مفهومه بدقة ونظرًا لاختلاف قيم بعض الباحثين العرب وتوجهاتهم[2].

أركان المجتمع المدني:

على الرغم من وجود تعريفات متعددة للمجتمع المدني، إلا أنها تستند دائمًا إلى أربعة مبادئ أساسية[3]:

1. المشاركة الطوعية، وهي في الأساس عمل إداري حر أو طوعي، وهذا ما يميز هياكل وأشكال المجتمع المدني عن غيرها من التشكيلات الاجتماعية القسرية أو الموروثة.
2. يتميز المجتمع المدني بالتنظيم على عكس المجتمع التقليدي، ويشير هذا الركيزة إلى فكرة "المأسسة" التي تغطي عمليًا جميع جوانب الحياة المتحضرة، بما في ذلك المكونات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.
3. وظيفة أو هدف هذه الجماعات والأهمية الحاسمة لاستقلالها عن السلطة المهيمنة وسلطة الدولة، وبصفتها منظمات اجتماعية، تعمل هذه الجماعات ضمن هيكل وسياق يعكسان عناصر الصراع والتنافس المجتمعي أو التعاون والتكاتف.

---

(1) فريال حسن خليفة، المجتمع المدنى عند توماس هوبز وجون لوك، القاهرة، مكتبة مدبولي، (2005م)ص 45 ص51.

(2) كريم أبو حلاوة، (1990م)، نشأة مفهوم المجتمع المدنى وتطوره وتجلياته في الفكر العربي المعاصر . رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، جامعة دمشق، ص61.

(3) التجاني، حاج سعيد محمد و مجدوب عبد المؤمن. (2015). دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية دراسة حالة المجتمع المدني في بلدية تقرت رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ورقلة، ص16.

4. ضرورة اعتبار المجتمع المدني جزءًا من إطار مفاهيمي أوسع يشمل مفاهيم مثل المواطنة والفردية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والشرعية الدستورية[1].

- **خصائص المجتمع المدني**

1. **القدرة على التكيف في مقابل الجمود:** يصف هذا المفهوم قدرة المنظمة على الاستجابة للقوى الداخلية والخارجية وتحديها من خلال ترتيبات محددة، مثل تغيير الأشخاص أو المهن، وذلك للتكيف مع الاتجاهات المحلية والعالمية ويمكن القول إن المنظمة تزداد فعاليتها كلما زادت قدرتها على التكيف مع الظروف الحالية؛ ومن ناحية أخرى، فإن جمودها وعدم قدرتها على التكيف سيؤديان إلى زوالها أو انخفاض فعاليتها

وهناك ثلاثة أنواع من التكيف:

- **التكيف الزمني:** هو قدرة المنظمة على البقاء لفترة زمنية كبيرة، وكلما طالت مدة وجود المنظمة أصبحت أكثر مؤسسية.
- **التكيف الجيلي:** تُعرف قدرة المنظمة على الصمود مع تعاقب الأجيال، وخاصةً على مستوى القيادة وضمان ظهور قادة جدد بالتكيف الجيلي.
- **التكيف الوظيفي:** تُعرف قدرة المنظمة على تعديل عملياتها ووظائفها استجابةً للظروف المتغيرة بالتكيف الوظيفي، مما يحول دون كونها مجرد أداة لتحقيق أهداف محددة[2].

2. **الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية**

إن درجة استقلالية منظمات المجتمع المدني من أهم أنشطتها، فمن الأسهل السيطرة عليها وتوجيه سلوكها بما يتماشى مع رؤية الجهة المُسيطرة عليها نظرًا لافتقارها للاستقلالية وخضوعها للمنظمات أو الأفراد الآخرين، ويضعف استقلال هذه المنظمات من قبضة الدولة عليها، مما يمنحها ديناميكية مستقلة تُمكّنها من العمل كوسيط بين الدولة والمجتمع المدني، ويصبح الفرد مواطنًا وعضوًا في منظمة أو جماعة تُوفر له بعض الأمان[3].

---

(1) قرزيز محمود ويحياوي مريم، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغير، مقالة بالمركز الجامعي ببرج بوعريريج وجامعة بسكرة، ص39

(2) منظمة هاريكار غير الحكومية، دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، دهوك آذار، (2008م)، ص13

(3) بالعيور الطاهر، مرجع سابق، ص11

يمكن استخدام المقاييس التالية لتقييم مدى استقلال منظمات المجتمع المدني عن الحكومة، وأهمها:

- الظروف التي أدت إلى تشكيل منظمات المجتمع المدني ودرجة تدخل الحكومة فيها.
- استقلال منظمات المجتمع المدني ماليًا، سواء أكان التمويل ذاتيًا من خلال مساهمات الأعضاء أو الهدايا أو عوائد أنشطتها الخدمية أو الإنتاجية، أو من خارج الدولة أو مصادر أخرى، فإن هذا الاستقلال يتجلى في المنظمات المسؤولة عنه.
- يُعرف مدى استقلال منظمات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية وفقًا للقوانين واللوائح الداخلية، بعيدًا عن تدخل الدولة، بالاستقلال الإداري والتنظيمي.

3. التعقيد في مقابل الضعف التنظيمي

يشير هذا إلى تعدد مستويات المؤسسة الأفقية والعمودية وهو وجود مستويات إدارية داخلية من جهة، وتنوع وتعدد هيكلها التنظيمي من جهة أخرى، وتوسعها إلى أقصى حد بين أفراد المجتمع من جهة ثالثة، عندما يكون للمؤسسة أهداف متعددة، تكون أكثر قدرة على التكيف عند فقدان أي منها، وبالتالي تتنوع خياراتها لتحقيق هدفها النهائي[1].

ثانياً: الأدوار السياسية والاجتماعية للمجتمع المدني في تطوير التحول الديمقراطي

1. صيانة الطابع التعاقدي للدولة وضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع

الدولة الدستورية هي الدولة التعاقدية ولا يمكن اليوم البقاء لغير الدولة الدستورية التي تجسد التزاما متبادلا بين الشعب والحكومة، كما نظر رواد نظرية العقد الاجتماعي وكما أكد الإسلام في مفهوم البيعة والشورى كما قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿ **وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ** ﴾ [2]، يمكن صيانة هذا التعاقد إلا بقيام تجمعات المجتمع المدني التي تضمن الاستقرار للتعاقد بين الدولة والمجتمع، وإلا فان الدولة تندرج وتتحول إلى دولة مستبدة مهما كان في رموزها من الذكاء والإصلاح.

---

(1) تجاني، مرجع سابق، (2015م)، ص15.

(2) سورة الشورى الآية 38

ولكن هذه الإشارة تتجنب ثلاثة شرور كبرى، الاستبداد العسكري، وسيطرة الحزب الواحد والرأي الواحد وسيطرة المركزية والبيروقراطية، وسيطرة السوق التجارية على الحياة والصحة والثقافة، وما يسمى بالأخلاق التجارية الأنانية؛ وغطرسة النخب واستعباده[1].

تعتبر منظمات المجتمع المدني وسيلةً لمراقبة السلطة الحكومية والتحكم في كيفية تفاعل الأفراد والجماعات مع بعضهم البعض، ويمكن القول إن كل منظمة أو جماعة تضع مجموعةً من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالالتزامات والحقوق المترتبة على الانضمام إليها، ويُعتبر التزام الأعضاء بهذه القوانين واللوائح شرطًا أساسيًا لقبولهم واستمرار مشاركتهم في هذه المنظمة.

2. إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية:

إن نشر ثقافة مدنية راسخة في المجتمع، تحترم قيم العمل التطوعي والجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة النزاعات بفعالية في ظل قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي بشفافية، يُعدّ من أهم أدوار ووظائف منظمات المجتمع المدني، فهذه مبادئ الديمقراطية، إذ لا يمكن بناء مجتمع دون الاعتراف بحقوق الإنسان، وخاصة حرية الدين والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم، وإن الحياة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني، التي تربي أعضائها على هذه المبادئ، وتربيهم عليها عمليًا من خلال الممارسة العملية، تؤكد دور المجتمع المدني في تطوير هذه الثقافة[2].

3. زيادة الثروة وتحسين الأوضاع

يُفصّل هذا القانون إتاحة الفرصة للأفراد للمشاركة في أنشطة تُحسّن دخلهم من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، والمشاريع الصغيرة المُدرّة للدخل التي تُنفّذها منظمات المجتمع المدني، ومبادرات التدريب المهني التي تُديرها النقابات، وتُؤدي الظروف الاقتصادية السيئة إلى انشغال الأفراد بإيجاد سبل لكسب عيشهم، مما يُضيّق عليهم الوقت للمشاركة السياسية، ويُصبح الناس مُنعزلين عن الاهتمامات العامة، ولا يُساهمون في حلّها، مما يُعيق التطور الديمقراطي للمجتمع.

---

(1) شاوش خوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر. دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية قسم العلوم الاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة، (2015م)، ص74.

(2) محمد جمال مظلوم، دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية المرورية في الدول العربية قسم البرامج التدريبية كلية التدريب الرياض. (2013م).

4. وظيفة تجميع المصالح

تمكن مجموعات المجتمع المدني أعضاءها من اتخاذ إجراءات جماعية لمعالجة المشاكل وحماية مصالحهم من خلال صياغة مواقف جماعية بشأن القضايا والتحديات التي يواجهونها.

5. حسم وحل الصراعات

ويتم تسوية أغلب النزاعات الداخلية بين أعضائها ودياً من خلال منظمات المجتمع المدني بدلاً من اللجوء إلى الحكومة وأجهزتها البيروقراطية، مما يوفر على أعضائها المشقة، ويوفر عليهم الوقت والجهد، ويساعد في توفير وتطوير أسس التكافل الاجتماعي [1].

6. إفراز القيادة الجديدة

إن وجود قادة أكفاء لضمان تقدم المجتمع أمرٌ أساسي لتطوره وتنظيم حركته، يحتاج المجتمع باستمرار إلى إعداد قادة جدد من الأجيال اللاحقة لضمان استمرار تقدمه، ويبدأ تطوير القيادات الجديدة داخل المجتمع المدني، في الاتحادات والجمعيات ومنظمات الشباب والنساء. تُعد هذه المجموعات مصدرًا لا ينضب للقيادات الجديدة، لأنها تُقدم محتوىً للمجتمع يجذب الأعضاء إلى عضويتها ويساعدهم على تحقيق إمكاناتهم من خلال العمل الجماعي.

7. التعبير والمشاركة الفردية والجماعية

حتى لو اختلف الناس مع النظام الحكومي وسياساته، فإن وجود المجتمع المدني ومؤسساته يُعطي انطباعًا بأن لديهم قنوات ووسائل مفتوحة للتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم بحرية، كما يمكنهم التنظيم والتعبير سلميًا عن مصالحهم ومطالبهم دون اللجوء إلى العنف، شريطة توفر بديل سلمي، وتُعزز هذه الوظيفة شعور الناس بالمواطنة والانتماء، مما يُمكّنهم من بدء العمل التطوعي البنّاء دون خوف، وتُشجعهم الحكومة على التنقل بحرية واستقلالية دون الاعتماد عليها في خدمة المجتمع، وهم على ثقة بأن حقوقهم وحرياتهم مصانة لأن لديهم ملاذًا آمنًا يلجأون إليه في حال انتهاك الدولة لهم[2].

---

(1) هراكي حياة، (2019م)، معوقات مشاركة المجتمع المدني في التخطيط الحضري، دراسة ميدانية لبعض جمعيات المجتمع المدني لمدينة بسكرة، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة –، ص44.

(2) تجاني، (2015م)، مرجع سابق، ص17.

8. تحقيق التكافل الاجتماعي:

تتجلى أهمية هذه المهمة الصعبة عندما نتأمل مدى محدودية أو ضعف قنوات التعبير العلني عن أفكار الناس، مما يحرمهم من القدرة على التأثير في القرارات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على حياتهم، وطالما أنهم غير قادرين على التعبير عن غضبهم علانية، فإن أولئك الذين لا يرضون بالوضع الراهن يعترضون على قمع مشاعر الغضب لديهم، مما قد يؤدي إلى انفجار عند بلوغه نقطة الغليان، وتعد منظمات المجتمع المدني أساسية في تطوير المشاركة السياسية، ومراقبة الحركات الاجتماعية والسياسية، ومحاولة التأثير عليها بفعالية وهذا يحول دون تعرض المجتمع للاحتجاجات العنيفة بشكل منتظم، لأن الأفراد والجماعات لم يتمكنوا من إيجاد منظمات تلبي مطالبهم.

المطلب الثاني

مفهوم الحوكمة وعلاقتها بالعدالة والأمن

أولاً: مفهوم الحوكمة وأبعادها الأساسية

على الرغم من شيوع استخدام مصطلح "حوكمة " إلا أن العديد من المؤلفين والباحثين قد عرّفوها بشكل مختلف، ويرجع ذلك إلى تداخلها مع العديد من الجوانب التنظيمية والمالية والاقتصادية والاجتماعية للشركات، والتي تؤثر جميعها على المجتمع والاقتصاد ككل، ويُعرف الحوكمة بأنها عملية وضع وتنظيم عمليات سليمة من قِبل المسؤولين عن المؤسسة، بما يضمن مصالح حاملي السندات والمساهمين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة، ويتحقق ذلك من خلال ضمان تنفيذ اتفاقياتهم التعاقدية بشكل صحيح واستخدام أدوات مالية ومحاسبية موثوقة، بما يتوافق مع معايير الإفصاح والشفافية المناسبة[1].

تعد الحوكمة أداةً فعّالة لمكافحة الفساد بجميع مظاهره، المالية والتنظيمية والسياسية والإدارية، وقد وصف البنك الدولي الحوكمة في أواخر ثمانينيات القرن الماضي بأنها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية للدولة من أجل التنمية.

وجاء في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : الحوكمة هي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة وتسيير شئون الدولة على كافة المستويات[2].

كما تعرف الحوكمة بأنها أسلوب وطريق للحكم والقيادة أو بأنها الأنشطة التي يقوم بها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لضمان نزاهة عملية إعداد التقارير المالية[3].

أيد خبراء اللغة العربية، ومنهم مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، مصطلح "الحوكمة" الذي اعتمده مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 20 مايو 2005م، و ويشير المصطلح أيضًا إلى مجموعة المبادئ التوجيهية المصممة لخلق بيئة عمل مناسبة ذات سياسات متماسكة، واتخاذ القرارات، والمساءلة والجودة، والتميز في الأداء[4].

---

(1) أبو العطاء ترمين، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة.

(2) نرمين أبو العطا، (2006م)، حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال بمصر، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (2007م)، ص2 وما بعدها.

(3) محمد علي سويلم، حوكمة الشركات في الأنظمة العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص11 وما بعدها.

(4) نرمين أبو العطا، مرجع سابق، (2010م)، ص٢ وما بعدها.

ويعرف ويليام الحوكمة : بأنها مجموعة الترتيبات التي تستهدف إحداث توافق بين مصالح المديرين والمساهمين[1].

عرفها أيضاً حماد على أنها الإجراءات التي تستخدم من قبل أصحاب المصلحة في المنظمة كالمساهمين وغيرهم، وذلك من أجل الإشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة[2].

كما عرفها الخواجة بأنها: مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس إدارتها والمساهمين فيها وغيرهم من الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة كل في موقعة الإداري أو التمويلي أو التنفيذي[3].

أن جميع هذه التعريفات تُركّز على ثلاث ابعاد للحوكمة:

انطلاقا من التعريفات السابقة للحكم الراشد، وفي سياقه السوسيو سياسي تحديدا هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة و إطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، ويتم ذلك بتطوير أفراد المجتمع عبر ثلاث أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقا للوصول للحكم الراشد[4].

1- **البعد السياسي:** ويرتكز على التزام الدولة بتحقيق الديمقراطية، وتشجيع المشاركة السياسية، والحفاظ على سيادة القانون، و احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية، يقتضي البعد السياسي للحكم الراشد بوجود مجموعة من السلوكيات تعكس وجود ديمقراطية فعالة وذلك من خلال[5]:

- تعتبر الانتخابات في الأنظمة المعاصرة "البُعد الإجرائي للديمقراطية"، والوسيلة التي تُمكّن المواطنين من المشاركة في وضع السياسات وعملية صنع القرار، وتظهر

(1) Williamson."Corporate Governance" Yale Law Journal, 1984.

(2) حماد، طارق عبد العال، (2005م)، حوكمة الشركات المفاهيم المبادئ والتجارب، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

(3) الخواجة، علاء، مفهوم حوكمة الشركات جامعة القاهرة، مركز دراسات بحوث الدول النامية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الحكم الرشيد والتنمية. (2003م)

(4) حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح" في كتاب إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط2، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، (2006م)، ص97

(5) نمر امال و قوي بوحنية احمد حوكمة الإدارة المحلية : دراسة حالة ولاية ورقلة (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ورقلة، (2015م)، ص15.

الانتخابات الحرة والنزيهة أن الشعب مصدر السلطة السياسية، وأن القدرة على عزل الأفراد المنتخبين تضمن قيامهم بواجباتهم.

- تعد المشاركة السياسية، سواءً في شكلها الإجرائي (الانتخابات) أو في إطار الفرص المتاحة للجماعات والمجتمع المدني لممارسة السلطة، سواءً من خلال الوصول إلى المعلومات أو المشاركة في عملية صنع القرار، مقياسًا للممارسة الفعلية للسلطة من قِبل المواطنين من خلال المجالس والانتخابات.
- ولأن المشاركة السياسية ترتكز على درجة معينة من اللامركزية، فإنها تتطلب المستويين المحلي والمركزي، وتُعدّ المشاركة في صنع القرار المحلي على مستوى المجالس المحلية أمرًا بالغ الأهمية وكذلك مشاهدة تنفيذ القرارات ونتائجها بعد المشاركة في صياغتها، وهذا يحقق أحد أهداف المشاركة السياسية: الفهم العميق لأهميتها كمؤشر مباشر وجوهري على القدرة على تحقيق التنمية وتنفيذ برامجها وسياساتها والارتقاء من مستوى الخطاب النظري إلى مستوى التنفيذ الناجح والسياسات التطبيقية[1].

2- **البعد الاقتصادي:** ويشمل السماح للقطاع الخاص بالانخراط في النشاط الاقتصادي دون منح القطاع العام معاملة خاصة، و الربط بين حجم الاستثمار والحوكمة من جهة، ومكافحة الفساد والتنمية من جهة أخرى[2].

3- **البعد الإداري:** يتعلق هذا بعمل الإدارة العامة وفعاليتها وكفاءتها، أي وجود جهاز إداري قوي وفعال ينفذ المهام الإدارية الموكلة إليه بكفاءة وشفافية، ويتحقق ذلك من خلال السعي إلى القضاء على العيوب البيروقراطية، ومحاربة الفساد الإداري بجميع مظاهره، ووضع ضوابط وضوابط تحدد مسؤوليات وحقوق القائمين على النظام، ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تكون الإدارة بمنأى عن التأثيرات الاقتصادية والسياسية وأن تلتزم التزامًا كاملًا بالقانون وللنظام الحالي تأثير كبير على الإدارة، إذ يعكسها في جوانب عديدة، ويعود ذلك إلى أن الإدارة، سواءً على مستوى التنظيمات الإدارية المركزية أو المحلية، تعمل ضمن الهياكل السياسية التي تحكمها[3].

---

(1) يوسف زدام، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، (2006م) ص2.

(2) علي حسون، محمد علاء دهام، أبعاد الحاكمية المحلية في العراق . مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد الخامس والعشرون، (2010م)، ص50-51.

(3) عمار بوحوش، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الجزائر، دار البصائئ للنشر والتوزيع، (2008م)، ص39-40.

ثانيًا: مبادئ الحوكمة ومقوماتها الرئيسة

تختلف مبادئ أو معايير الحوكمة باختلاف الجهات والمصالح المعنية، فبينما يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الانفتاح السياسي، يركز البنك الدولي على العوامل التي تعزز النمو الاقتصادي والانفتاح، ومع ذلك، يمكن تصنيف أبرز هذه المبادئ على النحو التالي:

1. المشاركة:

يتناول هذا المبدأ بالتفصيل تحديد القنوات والإجراءات المناسبة لمشاركة السكان المحليين، فرديًا وجماعيًا في عمليات صنع القرار، إما مباشرةً أو من خلال مجالس محلية منتخبة تمثل مصالحهم، أو من خلال المساعدة في تحديد القضايا والمشاكل على المستوى المحلي، ويجب أن تتاح للأفراد والجماعات فرص متساوية وكافية لعرض مطالبهم على أجندات السلطات الوطنية والمحلية لضمان فعالية المشاركة[1].

ويستطيع المواطنون اختيار ممثلين لهم على مختلف مستويات الحكومة والمشاركة في الانتخابات في سياق التنافس على المناصب العامة، ويمكن تطوير الخبرة المحلية من خلال تطوير ثقة المواطنين وقبولهم للقرارات السياسية نتيجة للمشاركة.

2. سيادة القانون:

إن منع تضارب المصالح بين المسؤولين والمواطنين هو هدف سيادة القانون كآلية لتوجيه سلوك الأفراد في الحياة السياسية- كما يتطلب قواعد واضحة ومتسقة، أي أن الجميع خاضعون للقانون – حكامًا ومحكومين على حد سواء – وأن لا شيء يعلو على القانون، وأن تُطبّق القوانين بالتساوي ودون تحيز، وإن سيادة القانون تُضمَر ضمنًا في استقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويتم الحفاظ على هذه القيم، ويرتقي مفهوم المواطنة إلى مستوى المساواة بين المواطنين عند تطبيق هذا النظام[2].

---

(1) ليلى جردير، التنمية الإدارية كمدخل لتجسيد الحكم الراشيد . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستسير، جامعة قسنطينة، (2011م)، ص67.

(2) عبد النور ناجي، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة . عنابة : مديرية النشر الجامعة باجي مختار، (2010م)، ص55.

3. الشفافية:

من أهم جوانب الحوكمة إتاحة المعلومات الحيوية التي تؤثر على حياتهم اليومية للمواطنين، ومن أمثلة ذلك الحق في الحصول على المعلومات، وإمكانية الاطلاع على محاضر الجلسات الدورية للمجالس الوطنية والمحلية والشعبية، للمشاركة والمساهمة في رقابة هذه المجالس، ويجري كل ذلك بهدف تشجيع المواطنين على المشاركة والتعبير عن آرائهم بشأن القضايا المهمة[1].

ويجب على الدولة سنّ تشريعات تحمي الحق في حرية التعبير، وتسمح للجمهور ووسائل الإعلام المختلفة بالاطلاع على جميع الوثائق المتعلقة بالقوانين والأنشطة الحكومية وغيرها من السجلات.

4. المساءلة:

تستلزم محاسبة الأفراد والمؤسسات على أدائهم الذي يُقيَّم بأقصى قدر ممكن من الحيادية، ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعني المساءلة أن يُقدِّم المسؤولون لأصحاب المصلحة التوضيحات اللازمة حول كيفية استخدامهم لسلطاتهم وأداء واجباتهم، وقبولهم للنقد، والوفاء بالتزاماتهم، وتحملهم مسؤولية أي أخطاء أو احتيال أو تقصير، و حرية المعلومات، والتنظيم الذاتي لأصحاب المصلحة، وسيادة القانون، كلها عوامل أساسية للمساءلة[2].

- **المساءلة المالية:** هي واجب كل من يتولى مسؤولية موارد، أو منصب عام، أو أي دور آخر قائم على الثقة، أن يقدم تقريرًا عن الاستخدام المقصود والفعلي للموارد أو المنصب الذي اختير له، وهذا يتضمن ضمان شفافية العمليات والإجراءات العملية لتنفيذ هذا الالتزام.
- **المساءلة الإدارية:** تشمل آليات الرقابة الداخلية الحكومية، التي تدعم وتضمن التنفيذ السليم للقيود والضوابط التي تضعها الحكومة الدستورية والمواطنون المشاركون فيها، وتشمل هذه الأنظمة المراجعة الإدارية، وقواعد الأخلاقيات، والعقوبات الجنائية، ومعايير وحوافز الخدمة المدنية.

---

(1) Rachel m., Gisselquist, good governance as aconcept and why matters of development policy working paper, marche 2012.p8.

(2) عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص56.

5. المساءلة السياسية:

يمكن تفعيل الرقابة بفعالية من خلال المسؤولية السياسية، وتُعدّ الانتخابات المفتوحة والشفافة الخطوة الأولى نحو هذه المساءلة، ففي ظل الديمقراطية المنتخبة، يتمتع المواطنون بوسائل منتظمة وشفافة لمكافأة أو معاقبة من وثقوا بهم في مناصب السلطة، ويُحاسب المسؤولون المنتخبون والمعينون على أفعالهم أثناء توليهم المناصب العامة من خلال انتخابات منتظمة وإجراءات رقابية، هذا يعني أن مفهوم المساءلة أمام الرأي العام ومؤسساته يجب أن ينطبق على جميع المسؤولين والحكام وصانعي القرار في الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتتطلب المساءلة القدرة على محاسبة الموظفين العموميين على إدارتهم للموارد العامة، والمهام الموكلة إليهم، والنتائج التي يحققونها خلال مسيرتهم المهنية، والالتزامات الملقاة على عاتقهم، وتُعد المساءلة من أهم الاستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة[1].

6. المساواة:

تعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة و عدم التمييز في إطار الحكم الراشد، فالكل متساو في الحقوق والحريات و الكرامة.

7. الإجماع:

وهذا يعني أن كافة المصالح المجتمعية قد تتعارض مع بعضها البعض وتتطلب حسماً حاسماً في قضية معينة، لذا يجب أن يسود رأي الجماعة لتحقيق المصلحة العامة للبلاد والمواطنين، وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات[2].

8. الرؤية الإستراتيجية:

إن فكرة التنمية من خلال التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، من خلال خطط طويلة المدى لتطوير العمل المجتمعي وأفراده من جهة، والعمل على تنمية الإنسان من جهة أخرى، تُحدد الرؤية وفقًا لمبدأ الحوكمة الرشيدة، ومن الضروري مراعاة العوامل الداخلية

---

(1) نمر آمال و قوي بوحنية أحمد حوكمة الإدارة المحلية : دراسة حالة ولاية ورقلة (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ورقلة، (2015م)، ص20.

(2)asian social science,. the good governance level leader's local administrative organization .by canadian center education, vol10, n18, 2014.p221.

والخارجية، وتحليل المخاطر، والبحث عن الحلول عند وضع الخطط في إطار الحوكمة الرشيدة، وترتكز هذه الرؤية، التي تهدف إلى تحسين حياة الناس والنهوض بالمجتمع، على الواقع الثقافي والاجتماعي[1].

9. العدالة:

تشير العدالة الاجتماعية إلى إعطاء جميع أفراد المجتمع – النساء والأطفال والرجال وكبار السن – الفرصة لتحسين ظروفهم الاجتماعية والعمل بشكل مستمر على تحسين حياة الفئات المهمشة والمحرومة، وضمان أمنهم الاجتماعي، وتلبية احتياجاتهم الأساسية[2].

10. اللامركزية:

من أهم عناصر تحقيق فكرة الحكم الرشيد تفعيل مبدأ توزيع السلطات بين أفراد المجتمع من خلال التوزيع الجغرافي للدولة، بهدف إدارة شؤونها وحماية حقوق الأفراد فيها، ويشعر الأفراد بالتمكين والاستقلالية في تحقيق ذواتهم، لكنهم في الوقت نفسه يخضعون للرقابة العامة، ويعتقد البعض أن الأفراد في أي جزء من الدولة هم الأقدر على وضع القواعد التي تحكم تفاعلاتهم مع الحكومة ومع بعضهم البعض، ومن أجل تحقيق التنمية المنشودة التي تلبي احتياجاتهم، فهم أيضًا الأقدر على وضع وتطوير الأهداف والسعي نحو تحقيق فكرة المشاركة[3].

11. الكفاءة:

وهو ما يضمن استمرار تحقيق التقدم والازدهار، ويسعى دائماً إلى تطوير فكرة التنمية والتنمية المستدامة ويسعى إلى الالتزام بالاستخدام الأمثل للموارد الوطنية.

12. الإستجابة و بناء التوافق :

تسعى المؤسسات و العمليات المجتمعية إلى خدمة أصحاب المصلحة، والعمل على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

---

(1) محمد الصالح بوعافية، (2010م)، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المحلية في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول : إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة الجزائر يومي : 12 و 13 ديسمبر (2010) ص6.

(2) نضيرة دوبابي، (2010م)، الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، ص146 .

(3) Alter, Rolf, (2004)"Public Governance for Investment Public Governance Development and Territorial"-OECD Press, Paris, P24.

13. الصدق:

إنَّ الجانب الأخلاقي للإدارة متأصل، فالنزاهة لا تتجلى إلا بالإخلاص في العمل ونقاء القلب، والكفاءة تتجلى بالشهادات والخبرة، والشفافية تتجلى باتباع القواعد واللوائح، وهو أصعب ما يُعثر عليه، وغيابه لدى الأفراد المؤهلين يُثير قلقًا بالغًا[1].

ثالثًا: العلاقة بين الحوكمة والعدالة والأمن

الحوكمة والعدالة بينهم علاقة وثيقة ومتكاملة، إذ تمثل الحوكمة الإطار المؤسسي والقيمي الذي يتيح تحقيق العدالة في المجتمع، فالعدالة تقوم على مبادئ المساواة، وسيادة القانون، والشفافية، وهي ذات المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة الرشيدة، فكلما كانت مؤسسات الدولة تُدار على أساس من النزاهة والمساءلة واحترام القانون، كلما ازداد النظام القضائي قوة واستقلالية وقدرة على تحقيق العدالة بين الأفراد، كما تساهم الحوكمة في بناء منظومة قانونية عادلة من خلال ترسيخ قيم المشاركة والمحاسبة، و يزيد ذلك من ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة ويحد من مظاهر الظلم والفساد، وتمثل العدالة ركيزة أساسية لنجاح الحوكمة، إذ تمنحها الشرعية وتضمن احترام المواطنين لقراراتها وسياساتها، وهو ما يؤدي في النهاية إلى استقرار النظام السياسي وتطوير التنمية الشاملة[2].

اما العلاقة بين الحوكمة والأمن فهي علاقة عضوية متبادلة، إذ تمثل الحوكمة الإطار المؤسسي والإداري الذي يُمكِّن الدولة من إدارة مواردها ومؤسساتها بكفاءة وشفافية، بينما يُعد الأمن أحد أهم المخرجات التي تنتج عن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، فحين تكون إدارة الدولة قائمة على الشفافية، والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون، فإن ذلك يؤدي إلى ترسيخ الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويحدّ من النزاعات ويُضعف من فرص انتشار العنف أو الفساد أو التهميش.

كما أن الحوكمة تدعم بناء مؤسسات أمنية أكثر مهنية وفعالية، إذ تعتمد على مبادئ التخطيط الجيد والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان، وهو ما يخلق توازناً بين متطلبات الأمن

---

(1)خلدون عيشة، أساليب تفعيل الحكم الراشد في الإدارة المحلية في الجزائر : واقعا و تحديات، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول : إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة الجزائر يومي : 12 و 13 ديسمبر (2010) ص3.

(2) Channuwong, S.. The relationship between good governance principles and organizational justice: A case study of Bangkok government officials. Asia-Pacific Social Science Review, 18(3). (2018), 5.

وضرورات الحرية، فكلما كانت مؤسسات الأمن خاضعة لمعايير الحوكمة، من حيث الشفافية والرقابة والمساءلة القانونية، زادت قدرتها على أداء مهامها دون تجاوز أو استغلال للسلطة.

ولا يمكن تحقيق الحوكمة الفاعلة دون وجود بيئة آمنة ومستقرة، فالأمن هو الشرط الأساسي الذي يسمح بتطبيق مبادئ الحوكمة وتفعيل المؤسسات العامة، فعندما يسود الاضطراب أو الصراع، تتراجع قدرة الدولة على إدارة شؤونها بفعالية، وتنحسر قيم الشفافية والمساءلة لصالح منطق القوة والطوارئ، لذا فالعلاقة بين الحوكمة والأمن علاقة تبادلية وتكاملية؛ فالحوكمة توفر إطاراً مؤسسياً لتحقيق الأمن المستدام، والأمن بدوره يُهيئ المناخ اللازم لترسيخ الحوكمة وتفعيل مبادئها في مختلف قطاعات الدولة[1].

(1) Crawford, A.. Introduction: governance and security. In Crime and Insecurity (2013) (pp. 1-23). Willan.

المطلب الثالث

مفهوم العدالة والأمن القومي في السياق المعاصر

أولاً: مفهوم العدالة وأبعادها في النظم السياسية المعاصرة

أن العدالــة مفهــوم واســع النطــاق، تغلغــل فــي مجــالات الحيــاة الفكريــة والأخلاقيــة والاجتماعية والثقافية والسياسية والمؤسسية، فإن طرحها يطرح تحديات تتجاوز المعنى اللغوي لصعوبة تصنيفها، و يعتبر العدالة قيمة إنسانية، أو فضيلة، أو مفهومًا حديثًا في فلسفة الدولة المؤسسية.

من الضروري إعادة النظر في الخلفية التاريخية والتطورية للعدالة لفهم العدالة الحديثة، فوفقًا لسقراط، تُعدّ العدالة في صورتها الحضارية التقليدية قيمةً أخلاقيةً تُمثّل الجهدَ الدؤوب والعيشَ الرغيد، في المقابل، وصفها أفلاطون بالمساواة في العمل، والحياة البدائية النقية، والطبيعة البشرية الطيبة، وربط كايموس النظرة العالمية السفسطائية باستخدام سلطة الدولة لتحقيق العدالة[1].

ربط أرسطو العدالة بالمساواة الاجتماعية بين الناس لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولكن خلال العصور الوسطى وخلطت الميول اللاهوتية والدينية بين مفهوم الضمير، محوّلةً إياه إلى أداة لترسيخ السلطة والتأثير الاجتماعي، لكن بدلاً من حصر العدالة في نص أو عقيدة صارمة، منحها مونتسكيو روحًا عقلانية، ثم اتجهت العدالة نحو إيمانويل وإطاره الأخلاقي القائم على الاحترام والتقدير، متبنيةً نهجًا ليبراليًا نفعيًا بنثاميا كثقل موازن للعدالة الاجتماعية[2].

انتقل الخطاب حول العدالة الاجتماعية من النظرية إلى التطبيق في العصر الحديث، حيث استكشف فلاسفة مثل آدم سميث وجيريمي بنثام وإيمانويل كانط معايير لتقييم العدالة في المؤسسات الاجتماعية بناءً على التوزيع العادل للمنافع والأعباء، وشهد أوائل القرن التاسع عشر ظهورًا واضحًا للعدالة الاجتماعية كمفهوم يركز على الرعاية الاجتماعية، انطلاقًا من الآراء التقليدية المرتبطة بالعقاب، واكتسب بحث هنري سيدجويك في مبادئ التوزيع العادل للحقوق

---

(1) راسل برتراند، تاريخ الفلسفة الغربية (الكتاب الاول) (ط.2). القاهرة: مؤسسة هنداوي للطبع والنشر، (2024م) ص128.

(2) بايميه، كلاوز فون من مرحلة ما بعد الديمقراطية الى مرحلة الديمقراطية الجديدة الدوحة قطر المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، (2023م)، ص188، 190.

والامتيازات أهمية، ولم تكتسب المناقشات الجادة حول العدالة الاجتماعية زخمًا إلا بعد الحرب العالمية الأولى، مدفوعةً بالثورة الاشتراكية في روسيا والتزامها برفاهية المواطن.

وتتحدى النظرية الكينزية الليبرالية الكلاسيكية، داعيةً إلى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، كما دمج منظرون جدد مثل بول سويزي الفكر الكينزي مع الديمقراطية الاجتماعية، معتبرين العدالة الاجتماعية قيمة أساسية في المجتمعات الرأسمالية، ومضعين معايير لتقييم عدالة المؤسسات الاجتماعية[1].

العدالة الاجتماعية الحديثة، فهى تُشكّل فكرة العدالة الاجتماعية حاليًا محور النقاش السياسي، ويزدريها اليمين السياسي ويرى فيها وسيلةً لتوسيع سلطة الدولة، و قلّل فريدريش فون هايك وفلاسفة آخرون من أهميتها وحاول جون راولز إحياء الفلسفة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال طرح نموذج للعدالة الاجتماعية يتجاوز الفلسفة النفعية ويرتبط بالديمقراطية الاجتماعية، تُعدّ نظرية راولز، التي تهدف إلى الموازنة بين العدالة الاجتماعية والحرية الفردية، عملًا رائدًا في الفلسفة الحديثة، و كانت أهدافه الرئيسية المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص وقبل مناقشة العدالة على نطاق عالمي ومفاهيم الإنصاف في العلاقات بين الأمم والشعوب بدأ جون راولز بالعدالة بين أفراد المجتمع، الذي يُطلق عليه اسم المجتمع المحلي[2].

التعريف الاصطلاحي للعدالة في اللغة اليومية، يشير العدالة إلى الأخلاق والصدق والنزاهة، ومن التعريفات الشائعة لها "الاحترام الدقيق للحقوق" ومن التعريفات الأخرى لها إعطاء كل ذي حق حقه[3].

بشكل عام، للعدالة عنصران:

1. **العنصر الفردي:** يتعلق بالفرد ويُعتبر فضيلة فردية تعكس نزعة، وعندما يُظهر الشخص فضائل كالصدق والوفاء والعفة والفروسية والأمانة، من بين أمور أخرى، فإنه يمتلك صفة العدالة.

---

(1) مجموعة باحثين، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، معتز بالله عبد الفتاح، الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2005م)، ص176-177.

(2) مهيرة خديجة، مفهوم العدالة عند جون راولز من العدالة المحلية إلى العدالة الكوسموبوليتية، مجلة دراسات، جامعة قسنطينة 2، مجلد 13، العدد الأول، الجزائر، (2022م)، ص392.

(3)عادل مصطفى بيربك، العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي الليبرالي المعاصر (جون راولز أنموذجاً)، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية، (2024م)، ص358، 359.

2. **العنصر الاجتماعي:** يتطلب هذا دائمًا وجود عدة أشخاص وروابط اجتماعية قائمة على احترام حقوق الآخرين. على الجميع احترام حقوق الآخرين، وهي أيضًا علاقة ينبغي فيها معاملة الناس معاملة لائقة لأنهم أفراد، وإن الدفاع عن حقوق كل شخص بالتساوي، دون تفضيل أحد على الآخر على أساس العرق أو الإثنية أو اللون، هو مظهر من مظاهر العدالة في المجتمع، يمكن ملاحظة أن المساواة وثيقة الصلة بمفاهيم العدالة عمومًا والعدالة الاجتماعية خصوصًا – ليس لأن الفكرتين متماثلتان، بل لأنهما وثيقتا الصلة، ولكن وفقًا لنظرية جون راولز في العدالة الاجتماعية، فإن أساس العدالة الاجتماعية هو عدم المساواة.

تعرّف العدالة الاجتماعية بأنها مفهوم اجتماعي يُعنى بالرفاهية الاجتماعية، ويُمثل توزيع العوائد والمكاسب والمكافآت في المجتمع بطريقة يمكن تبريرها أخلاقيًا، ويتناقض هذا مع التعريف التقليدي للعدالة، الذي كان يُعنى بالعقوبات والجزاءات، و تسعى العدالة إلى الحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وتُقيّم بناءً على معايير الأجور والأرباح والسكن والرعاية الصحية وبرامج الرعاية الاجتماعية، ويختلف الكثيرون حول ضرورة حصر عملية التوزيع في الجانب الاقتصادي، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والسياسية العديدة، مع أن التوزيع المادي للاقتصاد يُعد الأهم في سياق التوزيع العادل.

تُعبّر العدالة عن مفهوم توزيعي يُعرف بالعدالة التوزيعية، لارتباطه بالمهام التي تُكلّف الدولة بأدائها، كتوزيع المكافآت على مواطنيها ومنح كل فرد حقوقه؛ أي التزامات الدولة تجاه أعضائها، وتنظيم التزامات كل فرد وحقوقه تجاه المجتمع والدولة، وتقوم الدولة بتوزيع الثروة والفوائد والحقوق على الأفراد على أساس مساهماتهم في الصالح العام، من الناحية النظرية[1].

إن توزيع المكافآت والمنافع والإنتاج بين أفراد المجتمع، و الالتزامات الناشئة عن عملية توزيع الحقوق (المنافع)، كلها جوانب من العدالة الاجتماعية عمومًا، و نجد أن العدالة الاجتماعية، وفقًا لراولز، تُعنى بوضع قواعد العدالة التي تُحدد كيفية توزيع المنافع بين أفراد المجتمع بشكل عادل ومنصف في ظروف محددة وهناك قضيتان مثيرتان للجدل بين مختلف التيارات الفكرية، هما العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل.

---

(1) علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية، ط، دار ومكتبة عدنان، بغداد، (2015م)، ص64.

حيث تؤكد الماركسية على أن المجتمع الشيوعي يسوده المساواة والعدالة، ويُقضى على الاستغلال من خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج، أما الليبرالية الجديدة، فتعود إلى فكرة العدالة القديمة، مؤكدةً على احترام القانون وحقوق الأفراد، ومجادلةً بأن التوزيع العادل يحدث تلقائيًا دون تدخل الحكومة، ووفقًا للنفعية، يُعد التوزيع عادلًا إذا حقق أقصى قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس، ومع ذلك، فإن الليبرالية الحديثة تدعو إلى بنية اجتماعية سليمة أخلاقيًا لمعالجة الظلم الاجتماعي دون الحاجة إلى تدخل حكومي[1].

ليس هدف العدالة الاجتماعية القضاء على الفوارق والتفاوتات الجوهرية بين الأفراد، كالمزاج والذكاء والجمال والقوة، والتي تؤدي إلى تفاوتات إضافية كالثراء والنجاح الاجتماعي والنفوذ والشهرة والوصول إلى المناصب العليا والمكانة الاجتماعية المرموقة، بل إنها تسعى إلى ضبط الصالح العام والحد من إساءة استخدام هذه الفوارق والحد منها. لذا، فإن تحقيق التوزيع العادل والعمل على تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية – لا الفوارق الطبيعية – بما يعود بالنفع على المجتمع، ويعزز الكفاءة الاقتصادية، ويلبي احتياجات الفقراء، هي أهداف العدالة الاجتماعية[2].

ثانيًا: مفهوم الأمن القومي وتطور مقاربته في العصر الحديث

عُرّف مصطلح "الأمن القومي" لأول مرة عام 1943م من قِبل الأمريكي والتر ليمان: "تكون الدولة آمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وعندما تُواجه تحديًا، تكون قادرة على حماية تلك المصالح بشن الحرب"، و استُخدم هذا المصطلح بعد أن بدأت كلمة "القومية" بالظهور في الخطاب السياسي نتيجةً لانبثاق الشعوب من دول متخلفة وتابعة، وانتقال الولاء من السلطة إلى الدولة، وتحول احترام القانون إلى رمزٍ للحضارة والتقدم، وخلال تلك الفترة، تجلّت فكرة الأمن القومي – وهي في الأصل مُعَرَّبة من المصطلح الأوروبي، إلى جانب كلمة "القومية"، ظهرت أيضًا عبارات أخرى، ارتبط معظمها بالأفكار القومية[3].

---

(1) عادل مصطفى بيربك، مرجع سابق، (2024م)، ص360.

(2) عبد الرحمن بدوي، الأخلاق النظرية، وكالة المطبوعات الكويت، (1975م)، ص165.

(3) الباز، عفاف محمد، الترابط بين الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوروبية، القاهرة، الندوة العلمية عن المضمون السياسي في الحوار العربي الأوروبي، معهد البحوث والدراسات العربية، (1979م)، ص24.

يُشير الأمن عمومًا إلى السكينة والطمأنينة واستمرار مظاهر الحياة والحفاظ على مقوماتها وشروطها الأساسية من الناحية النظرية والعملية، بعيدًا عن أي خطر أو تهديد، و الأمن والتحرر وجهان لعملة واحدة وهما نقيض الخوف[1].

هناك أربعة أنواع من الأمن: الأمن الدولي أو العالمي، الذي تشرف عليه منظمات دولية كالأمم المتحدة أو مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين؛ وأمن الدولة ضد أي تهديدات خارجية أو داخلية، ويُعرف أيضًا بالأمن القومي، والذي يتحقق باتفاق بين عدة دول ضمن إقليم مشترك لتنسيق جهودها لمواجهة التهديدات والأمن القومي، وهو أمن الفرد داخل المجتمع ضد أي خطر يهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته[2].

يُعدّ مفهوم الأمن القومي مصطلحًا معاصرًا في العلوم السياسية، وقد طبّقته الولايات المتحدة الأمريكية، التي أسّست مجلس الأمن القومي الأمريكي عام (1947م)، تطبيقًا واقعيًا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[3].

بدأت كلمة "الأمن" تكتسب أهميةً كبيرةً بعد الحرب العالمية الثانية، وتشغل حيزًا كبيرًا من تفكير المسؤولين وأوقاتهم حول العالم، ويرجع ذلك إلى أن إرساء الأمن في المجتمع يتطلب بناءه على أسس سياسية واقتصادية واجتماعية متينة، وارتبطت مكانة هؤلاء المسؤولين لدى جماهيرهم بمسألة توفير هذا الأمن، ولأن الأمن يُمكّن المسؤولين من ضمان سعادة ورفاهية شعوبهم، أصبح الأمن ركيزةً أساسيةً في تنظيم أي جماعة دولية وارتبط بقائها بتحقيق الأمن بين أعضائها وضمان استمرار السلام والطمأنينة لهم. ولذلك، أولى واضعو ميثاق الأمم المتحدة أولويةً لضمان الأمن الدولي خلال اجتماعاتهم الأولى خلال الحرب العالمية الثانية، بل جاء الميثاق ليجعل استقرار الأمن الدولي إحدى القضايا الرئيسية التي يرتكز عليها الهيكل الدولي الجديد[4].

اتخذ موضوع الأمن القومي بُعدًا جديدًا، انطبق على كلٍّ من الدولة العربية الإسلامية التي تأسست بعد وفاة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، والدول القومية التي نشأت في العصر

---

(1) علي عباس مراد) الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية دار ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية – ناشرون لبنان بيروت الطبعة الأولى، (2017)، ص15

(2)Balzacq, Thierry, « Qu'est-ce que la sécurité nationale ?», Revue internationale et stratégique, vol. 52, no. 4, . 2003, pp. 33-50.

(3) الطويسي، باسم محمد، الادراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي وجهة نظر المثقفين في الأردن، عمان، دار سندباد للنشر، (1997م)، ص5.

(4) الحسن، سبعاوي إبراهيم، الأمن الجماعي العربي دراسة في القانون الدولي، بغداد، دار الحرية للطباعة، (1983م)، ص13.

الحديث، بما فيها دول النظام الإقليمي العربي، والتي يندرج تحت هذا المفهوم عندما تكون وحيدة، ويعود ذلك إلى أن كلمة "قومي" فقدت جوهر معناها العرقي، وأصبحت مرادفة لكلمة "وطني"، وقد حُدِّد هدف نقاش الأمن القومي بأنه أمن الدولة القومية (البلد)، الذي لا يشير إلى جهاز الدولة أو سلطاتها أو هياكلها الإدارية، بل إلى كيفية قيامها تاريخيًا واستمرار وجودها على أرض محددة، وتحدثها لغة واحدة، وحرصها على تطوير القيم الروحية والثقافية الموحدة[1].

يعدّ الأمن القومي مفهومًا نظريًا يُحدد طبيعة وتوجهات أنشطة وسياسات مُحددة، واستنادًا إلى قيم الدولة وظروفها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وقدراتها، تُطوّر الأسس النظرية لمفهوم الأمن القومي، وما يترتب عليه من وظائف وسياسات عملية، مفاهيميًا وتُطبّق إجرائيًا، لذا، فإنّ أساس ومحور السياسة النهائية للدولة هما مبادئ وثوابت الأمن القومي ولتطوير الاستقرار، وحماية مصالح الدولة الأساسية، وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية، تسعى هذه المبادئ إلى ضمان وجود الدولة، وتُحدّد ذلك عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية مترابطة ومهمة، ولا تتطور مفاهيم الدول للأمن القومي في فراغ؛ بل تتشكل من خلال تفاعلاتها مع الدول الأخرى ونظرياتها الأمنية، وكذلك من خلال تفاعلاتها مع مكونات النظام الدولي الأخرى وأهدافها وقيمها وسياساتها، وتتعامل الدولة مع مجموعة متنوعة من القضايا، بعضها ينبع من داخلها والبعض الآخر من خارج المنظمات الدولية[2].

وعلى العموم ؛ فقد تطور مفهوم الأمن القومي نتيجة لوجود الدولة القومية في أوروبا، إذ مر هذا المفهوم بالمراحل الثلاث الآتية :

1. **الأمن من خلال القوة:** في تلك المرحلة، كان يُنظر إلى الأمن القومي على أنه قدرة الدولة على الدفاع عن مبادئها في وجه التحديات الخارجية، ولأن الجيش كان التهديد الأبرز في ذلك الوقت، فقد سادت فكرة الأمن كقوة، حيث اعتُبرت القوة العسكرية للدولة السبيل لتحقيق الأمن القومي.

2. **الأمن من خلال التنمية:** لم يعد الأمن القومي مهددًا بالقوة العسكرية فحسب، فبفضل أدواتها ومواردها الخاصة، وتهديدها الذي لا يقل خطورة عن القوة العسكرية، تطورت القوة الاقتصادية

(1) توركماني، حسن، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، دمشق، الأولى للنشر والتوزيع، (2004م)، ص15.
(2) بن جمعة، جمعة بن علي الأمن العربي في عالم متغير، القاهرة، مكتبة مدبولي، (2010م)، ص27.

والسياسية والدبلوماسية لتلعب دورًا بارزًا في العلاقات الدولية، وترسخت فكرة الأمن كتنمية، مما يعني أن قدرة الدولة على تحقيق أمنها القومي تعتمد على قوتها السياسية والاقتصادية، و تحقيق مختلف جوانب التنمية الاجتماعية، بما في ذلك السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية

3. **الأمن من خلال القوة والتنمية:** في عصرنا هذا، الذي شهد فيه النظام الدولي تغيرات عديدة، يرتكز مفهوم الأمن القومي على عاملين: القوة والتنمية، ولضمان الاستقرار، يجب تحقيقهما بشكل متوازن، وتشير هذه الفكرة الآن إلى القدرة على توفير أعلى مستوى من الأمن والاستقرار للعمل الوطني في جميع العمليات التي تنفذها الدول ضد جميع أنواع التهديدات من مصادر مختلفة[1].

باعتبارها أول حكومة في العالم تُصدر وثيقةً مكتوبةً تُفصّل استراتيجيتها للأمن القومي، كان للولايات المتحدة دورٌ أساسيٌّ في إضفاء الطابع الرسمي على دراسات الأمن القومي، و حذت دولٌ أخرى حذوها، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وخاصةً مع استقلال العديد من دول العالم الثالث واندماجها اللاحق في النظام العالمي، تنامى مفهوم الأمن القومي، وتطور ليشمل تحقيق التنمية المرتبطة بالأمن الشامل والقضاء على عواقب التخلف الاقتصادي، وإلى جانب الفكرة التقليدية المتمثلة في المخاطر التي تُشكّل تهديدًا مُحددًا ومحدودًا، برزت منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي مفاهيمٌ أكثر شمولًا للأمن القومي، ولم تعد الأبعاد العسكرية للدفاع والردع هي المحور الوحيد، وتُظهر وجهات النظر التالية تنوع الأفكار حول الأمن القومي:

1. مفهوم الأمن عند النظرية الواقعية:

الواقعية، هي إحدى أقدم مدارس العلاقات الدولية التي تناولت مسائل الأمن الدولي، هي في المقام الأول نظرية أمنية، وتربط الواقعية بين أمن الدولة وأمن الفرد، معتبرةً أن النظام العالمي الذي تتعاون فيه الدول دون سلطة عليا قد يتحول إلى فوضى عارمة مع تنافسها على الهيمنة، وبصفتها طرفًا مشاركًا في العلاقات الدولية، تخوض الدول صراعًا مستمرًا على الهيمنة، وفقًا لتوماس هوبز، ويتمثل دور الدولة في الدفاع عن نفسها ضد الدول الأخرى، وهو ما يُعادل الأمن القومي، ويستند إلى امتلاك السلطة اللازمة للدفاع عن مصالح دولة معينة ضد خصومها،

(1) توركماني، حسن مرجع سابق، (2004م)، ص15.

وفي كتابه "السياسة بين الأمم" (1948م)، قدّم هانز مورغنثاو (1904–1980م)، أحد رواد الواقعية الحديثة، تفسيرًا نظريًا للسياسة الدولية، ووفقًا لهذا التفسير، تُعدّ الدول أهم اللاعبين في السياسة العالمية، والعلاقات الدولية صراعًا من أجل السلام والقوة، ويُنظر إليها كجهات فاعلة متماسكة ومنطقية تسعى إلى القوة وتُقيّم مصالحها بدقة[1].

قدمت الواقعية في العلاقات الدولية نظرية معضلة الأمن، ممهدةً الطريق لنهج واقعي جديد يتمحور حول الأمن القومين ففي سبعينيات القرن الماضي، ظهرت الواقعية البنيوية أو الواقعية الجديدة، التي ترى أن الأمن القومي يتطور مع تطور السياسة الدولية، مركّزة على وجهات نظر اجتماعية تتسم بالخوف والريبة بين الدول، مع أن الواقعية البنيوية تتفق على أن الدولة وحدة أساسية، إلا أنها تختلف عن الواقعية الكلاسيكية في تركيزها المادي، كما طورت النظرية مفهوم "توازن القوى"، إلا أن الجدل قائم حول تبني سياسات هجومية مقابل دفاعية، أدى انتقاد الواقعية البنيوية إلى ظهور الواقعية الكلاسيكية الجديدة في تسعينيات القرن الماضي، والتي تفترض أن القوة، لا الأمن، هي الهدف النهائي، وتُسلّط الضوء على تأثير الهياكل الداخلية على تكيف الدول مع التغيرات الخارجية، على الرغم من اختلاف وجهات النظر هذه، عادةً ما يُعطي الواقعيون الأولوية للأمن القومي في القضايا الدولية[2].

مفهوم الأمن عند النظرية الليبرالية:

على عكس الواقعية، لا ترى الليبرالية الدولةَ الفاعلَ الوحيدَ أو الأهمَّ في العلاقات الدولية، ولا كيانًا واحدًا ثابتًا يتصرف دائمًا بمنطقية، بل تنظر إلى اللاعبين الرئيسيين في السياسة الدولية كأشخاصٍ ومنظماتٍ منطقية، وتُقدِّم الليبرالية مفهومًا واسعًا للأمن القومي يشمل العناصر العسكرية والاقتصادية، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بالرعاية الاجتماعية، وترى أن البطالة والركود الاقتصادي يُشكِّلان خطرين اجتماعيين على الاستقرار الداخلي والخارجي، والأمن الداخلي والدولي متشابكان، والتعاون المؤسسي هو مفتاح تحقيق الأمن، ويُشكِّل تصاعد

(1)Hans Morgenthau ،Politics among Nations, The sruggle for Power and Peace, Alfred A. Knopf, New York, 1948.

(2) انور محمد فرج، "نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، (2007م)، ص243.

الإرهـاب ومـا يترتـب عليـه مـن سياسـات أمنيـة مُعقَّـدة ومُتنوِّعـة تحـديًا لليبراليـة، وخاصـةً للنيوليبرالية[1].

المدارس الأمنية النقدية:

أدت المدرسة الواقعية الفكرية، التي سيطرت على هذا المجال الدراسي نتيجة للحرب الباردة، إلى ظهور دراسات الأمن، ومع ذلك، ظهرت نظريات جديدة – النظرية الدولية النقدية، والبنائية الاجتماعية، والأممية ما بعد الحداثية – ضمن الحوار الثالث في العلاقات الدولية في بداية ثمانينيات القرن الماضي، من خلال إعادة تعريف موضوع الأمن والحديث عن الشعوب المهمشة والصامتة، وكذلك عن العالم الثالث، كسر هذا احتكار النماذج الواقعية والليبرالية في فهم السياسة الدولية والتحديات الأمنية، كما أتاح ذلك نقد النهج التقليدي للأمن. أصبح تحقيق الأمن متمركزًا حول دعم الهوية الاجتماعية والإنصاف والكرامة الإنسانية دون تقويض أهمية الدولة، ومن خلال اعتبار الفرد المحور الرئيسي للتفاعلات السياسية الدولية، غيّرت المناهج النقدية للأمن تركيز العلاقات الدولية من الدولة إلى الفرد، وأثارت نقاشًا حول الصلة بين النظرية والتطبيق[2].

تطورت مدارس الأمن النقدي من قاعدتها في العلاقات الدولية لتشمل تخصصات مثل النظرية السياسية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة والقانون، وتتميز بنهج "توسعي" للأمن، ويدعو كتاب باري بوزان "الشعب والدول والخوف" (1983م) إلى توسيع نطاق دراسات الأمن لتتجاوز الاهتمامات العسكرية لتشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما يعكس التغيرات التي شهدتها فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي والتي كشفت عن تهديدات جديدة مثل الصراعات العرقية والهجرة غير الشرعية والإرهاب، وقد تحول الخطاب في دراسات الأمن، وخاصة في مدارس مثل كوبنهاغن وأبي وباريس، ليشمل أمن المجتمع والفرد، مع التركيز على العنف والسيادة والهوية كمواضيع أساسية[3].

---

(1) تارطه عثمان، النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية العراق، (2013م) ص19.

(2) سيد احمد قوجيلي، " الدراسات الأمنية النقدية مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن"، منشورات المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان الأردن الطبعة الأولى، (2014م)، ص19

(3) الطيار، محمد، تطور مفهوم الأمن القومي في ظل التهديدات الأمنية الحديثة مجلة الشؤون القانونية والقضائية، ع7، (2020).ص 213 – 222 .

المبحث الثاني

الإطار المنهجي والمقارن للدراسة

إن الإطار المنهجي هو الركيزة الأساسية التي يقوم عليها أي بحث علمي، إذ يحدد المسار الذي تسير عليه الدراسة من حيث المنهج والأدوات والمحددات التحليلية، وانطلاقًا من طبيعة هذه الدراسة التي تتناول دور المجتمع المدني في تطوير حوكمة العدالة والأمن القومي في ليبيا وتونس بعد عام 2011م، فقد اقتضى الأمر توظيف المنهج المقارن كأداة رئيسية لتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين الليبية والتونسية، سواء من حيث السياقات السياسية والاجتماعية التي برز فيها المجتمع المدني، أو من حيث مستوى إسهامه في دعم الحوكمة وتطوير مبادئ العدالة والاستقرار الأمني.

ويعد المنهج المقارن من أكثر المناهج ملاءمة لدراسة النماذج السياسية والأمنية في الدول التي شهدت تحولات ديمقراطية، إذ يُتيح فهمًا عميقًا للعوامل البنيوية والمؤسساتية والثقافية التي تفسر تباين النتائج بين الدول ذات الظروف المتقاربة، و يتناول هذا المبحث محددات المقارنة التي اعتمدتها الدراسة، وتشمل الأبعاد الزمنية والسياسية والاجتماعية، إلى جانب الأدوات والمنهجيات التحليلية التي استُخدمت في جمع البيانات ومعالجتها، بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة تسهم في تفسير دور المجتمع المدني في ترسيخ الحوكمة الرشيدة للعدالة والأمن القومي في البلدين.

المطلب الأول

المنهج المقارن وأهميته في دراسة النماذج السياسية والأمنية

يُعدّ المنهج المقارن من أهمّ المناهج في العلوم الاجتماعية، وخاصةً العلوم السياسية، وتُعدّ السياسة المقارنة أحد مجالاتها، وقد تجاوزت الآن مجرد منهجية، ويُطلق العديد من الخبراء على أبحاثهم اسم السياسة المقارنة أو الأنظمة السياسية المقارنة، على عكس مجالات أخرى مثل علم الاجتماع والاقتصاد التي اعتمدت المقارنة كمنهجية.

أولاً- تعريف المنهج المقارن:

يعرف "ستيوارت ميل" المقارنة بأنها دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أوهي التحليل المنظم للإختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر، والمقارنة تقتضي وجود قدر من التشابه والإختلاف بين الظواهر محل المقارنة إذ لا مقارنة بين الظواهر تامة الإختلاف والظواهر تامة التشابه[1].

تُعرف العمليات التي يتبعها الباحث لمقارنة الظواهر قيد الدراسة والبحث لتحديد العوامل المتحكمة في أوجه التشابه والاختلاف بينها باسم أسلوب المقارنة، و يسعى هذا الأسلوب إلى استخلاص تعميمات تجريبية واسعة من الأنماط التي يمكن ملاحظتها في تلك الظواهر، ومن خلال كشف الروابط بين المتغيرات، يسعى أسلوب المقارنة أيضًا إلى تفسير علمي، وقد يعزل تأثير المتغيرات والعوامل المتبقية عندما يكشف عن الصلة بين متغيرين أو أكثر.

ثانيًا: نشأة وتطور المنهج المقارن

للدراسات المقارنة تاريخٌ عريقٌ يعود إلى العصور القديمة، إلا أنها لم تتطور إلى ما هي عليه اليوم، حيث استخدم الإغريق الدراسات المقارنة لبناء الأنظمة السياسية اليونانية، ولذلك فهي قديمة قدم الفكر البشري، في كتابه "السياسة"، قارن أرسطو قواعد أثينا بقواعد الأمم الأخرى، ووفقًا لبعض الكُتّاب، وُضعت شريعة حمورابي بمقارنتها بالتقاليد والأعراف السائدة في ذلك الوقت[2].

---

(1) طه حميد حسين العنبكي، نرجس حسين زائر العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، بيروت منشورات ضفاف، (2015م)، ص85.

(2) خالد حامد، منهج البحث العلمي، ط1، دار بجاية، الجزائر، (2003م) ص61.

خلال العصور الوسطى، ازدهرت الدراسات المقارنة بإحياء دراسة القانون الروماني ومقارنته بالقانون الكنسي، وأُعيد إحياء القانون الطبيعي طوال القرن السابع عشر، وشكّل أساسًا لغالبية القانون الدولي المعاصر آنذاك، وبعد ركوده على يد فقهاء وفلاسفة فرنسيين، مثل مونتسكيو في كتابه "روح القوانين"، عاد مجال الدراسات المقارنة للظهور في فرنسا في القرن الثامن عشر، واستخدم مونتسكيو المقارنات بين القوانين والتشريعات لاستخلاص مبادئ دستورية مهمة، بما في ذلك مبدأ فصل السلطات، وفي القرن التاسع عشروظهر القانون المقارن مع تأسيس جمعية التشريع المقارن في باريس عام (1869م)، وركزت هذه المنظمة على تحليل وفهم الأنظمة القانونية المتعددة عبر الدول، وعُقد أول مؤتمر للقانون المقارن في باريس عام (1900م)، وطالب بوضع قانون مشترك للبشرية[1].

تقدم المصادر العديدة للشريعة الإسلامية أمثلةً حيةً على كيفية تطبيق علماء المسلمين للفقه المقارن في مختلف التخصصات الإسلامية، كالفلسفة وعلم الكلام والفقه، واستخدم علماء المسلمين التحليل المقارن لتقييم المزايا النسبية لمختلف الأحكام والآراء والأدلة والقرائن، ونتجت الاختلافات في الروايات والأحاديث المنقولة عن صحابة النبي (صلى الله عليه وسلم) عن اختلاف تفسيراتهم وقراراتهم الشرعية بعد وفاته. وبالمثل، استخدموا قواعد مختلفة وكان لديهم تفسيرات وشروحات مختلفة للقرآن الكريم، وقد توارث التابعون هذه الأقوال والأفعال والمواقف والآراء المختلفة، وعملوا بها، وحافظوا عليها، وتطور الفقه المقارن نتيجةً لتأسيس أئمة المسلمين الأوائل ونمو مدارس الفقه وعلم الكلام، و التصنيفات والمنشورات والجهود العلمية التي تلت ذلك في دراسة الأديان المقارنة ومن المهم الإشارة إلى أن المنهج المقارن أساسي لمعالجة ودحض مختلف المسائل والمعتقدات ولتوضيح بنية الشريعة الإسلامية ونقائها، يُستخدم المنهج المقارن في العديد من الدراسات المقارنة بين الشريعة الإسلامية ومختلف القوانين الدنيوية، وعند النظر إلى مصادر الشريعة الإسلامية المختلفة، كالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والإجماع والقياس، نجد أنها مقارنات بين أهل الحق والباطل والخير والشر، وبين المؤمنين والكافرين في الأعمال والطبيعة والصفات والأموال والجنة والنار، ولذلك فهو سماوي وصالح لكل زمان ومكان[2].

---

(1) أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفة القانون، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (2010م)، ص35.

(2) دالع وهيبة، (2021م)، منهجية البحث في العلوم السياسية، مطبوعة جامعية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3-، ص46.

ثالثًا- أهمية المنهج المقارن في دراسة النماذج السياسية والأمنية:

تُعدّ المقارنة أسلوبًا أساسيًا لمعالجة المواضيع المقارنة في الدراسة العلمية، وتتجلى أهميتها في النقاط التالية[1]:

1. الجمع بين العناصر ذات السمات المتشابهة، وهو ما يُشكّل أساسًا لإطار نظري شامل.
2. يتحقق التماسك والاتساق، وهما أساسيان لبناء أي نظرية، من خلال تجميع العناصر المترابطة.
3. يُمكن من خلال التحليل المقارن اكتشاف متغيرات جديدة في الظواهر، لا تُرى إلا من خلال التفسير المقارن.
4. تُسهم القوانين التي يُمكن اكتشافها من خلال المقارنة في تحقيق درجة عالية من العمومية.
5. فهم خصائص الأحداث والقضايا السياسية، تُساعد المقارنة في تحديد أوجه التشابه والتباين. ونتيجةً لذلك، تُعدّ المقارنة استراتيجيةً فعّالة لدراسة العلوم السياسية وتفسيرها، لا سيما عند التعامل مع المواضيع المعقدة.

ويعد المنهج المقارن من الأدوات البحثية الأساسية في دراسة الظواهر السياسية والأمنية، لما يتيحه من فهم عميق لاختلاف النظم والآليات بين الدول والمجتمعات، وقد استخدمت المقارنة منذ القدم في مختلف مجالات الحياة، إلا أنّها اكتسبت في العصر الحديث طابعًا علميًا أكثر دقة وصرامة، خاصة في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية والقانونية والإدارية، وتبرز أهمية المنهج المقارن في هذا السياق من خلال النقاط التالية:

1. **تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين النماذج السياسية والأمنية:** يساعد المنهج المقارن على ضبط وتحليل أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر والمؤسسات السياسية أو الأمنية، بما يسمح بفهم طبيعة النظم المختلفة ومكوناتها وآليات عملها، ومقارنة تجارب الدول في مجالات الحكم، الأمن، والعدالة.
2. **تقييم التجارب والسياسات العامة:** يتيح المنهج المقارن تقييم الظواهر أو النظم السياسية والأمنية من خلال تحديد الإيجابيات والسلبيات في كل تجربة، وهو ما يساعد على

(1) عبد الغفار رشاد القصيبي، (2004م)، مناهج البحث في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الآداب، ص254- 255.

تطوير السياسات العامة، وسد الثغرات في آليات الحوكمة والأمن القومي، وتبني أفضل الممارسات المناسبة للبيئة المحلية.

3. **اكتشاف عوامل التطور والنجاح في النظم السياسية والأمنية:** تمكّن الدراسات المقارنة الباحثين من تحديد العوامل التي تقف وراء نجاح أو إخفاق الأنظمة السياسية والأمنية في تحقيق أهدافها، مما يتيح استخلاص الدروس المستفادة من تجارب الدول المتقدمة أو المشابهة في السياق السياسي والاجتماعي[1].
4. **تعويض غياب التجربة المباشرة في دراسة الظواهر السياسية والأمنية:** ونظرًا لخصوصية وتعقيد الظواهر السياسية والأمنية، يصعب إخضاعها للتجريب المباشر كما في العلوم الطبيعية، ومن هنا تأتي أهمية المنهج المقارن بوصفه أداة عقلية علمية تساعد على تحليل هذه الظواهر من خلال المقارنة بين الحالات المختلفة للوصول إلى تفسيرات علمية منطقية [2].

رابعًا: خطوات المنهج المقارن

يجب أولاً التأكيد على ضرورة التمييز بين السياسة المقارنة والتقنية المقارنة، وتُعرف دراسة السياسة على المستوى الكلي باستخدام مفاهيم مثل "النظام السياسي" و"الدولة" بالسياسة المقارنة، المنهج المقارن هو منهجية تُستخدم لدراسة أي نوع من الوحدات الاجتماعية، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمعات المحلية، ويتكون من سلسلة من العمليات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **اختيار موضوع المقارنة:** يجب على الباحث اختيار موضوع الدراسة الذي سيُجري عليه المقارنة وتحديد مشكلة البحث المُراد مقارنتها، وعرضها بوضوح ووضوح، كما ينبغي عليه اختيار وحدة التحليل ذات الصلة بموضوع الدراسة، والتي سيستخدمها كمكون أساسي في المقارنة، ويمكن أن تكون الدولة، أو الحزب، أو الإدارة العليا، أو السلوك الانتخابي، أو اتجاهات الرأي العام، أو الثقافة، أو عملية صنع القرار الخارجي في مجموعة من الدول، جميعها وحدات تحليلية.

---

(1) أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفة القانون، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (2010م)، ص35.

(2) علي المحمودي، محمد سرحان، مناهج البحث العلمي، دار الكتاب، صنعاء، ط2، (2019م)، ص76.

2. **تطوير نظريات** تُمكّن من اتباع نهج مقارن للتحقق العلمي حيث من خلال تطوير الفرضيات يُحيّد الباحث العديد من المتغيرات ذات الصلة في الوحدات قيد المقارنة أثناء مقارنة الأنظمة المتشابهة.
3. **تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية** : فالمفاهيم هي الدليل الذي يسترشد به الباحث في عملية المقارنة وهي ضرورية كنقاط انطلاق مرجعية لتجميع الظواهر المتباينة جغرافيا أو لغويا، فمفهوم رئيس الوزراء يمكننا من مقارنة رئيس الوزراء البريطاني والمستشار الألماني، كما يفيد تحديد المفهوم في تجنب التزييف في المسميات، فالكثير من الدول تطلق على نفسها ديمقراطية وهي ليست كذلك، وبدون مفاهيم فإننا نضطر إلى جمع بيانات ومعلومات عن البلدان، ولكن دون أن نمتلك قاعدة مفاهيمية تساعد على مقارنة بلد بأخر.
4. **جمع البيانات وتصنيفها:** يُحدد موضوع المقارنة مصادر البحث وتقنيات جمع المعلومات.
5. **تحديد متغيرات المقارنة:** يُفصّل هذا التمييز بين أوجه التشابه والاختلاف الأساسية، و إيجاد سمات التشابه والتباين، ويُساعد هذا الباحث على التمييز بين المتغيرات الأولية والثانوية.
6. **تفسير وتحليل بيانات المقارنة:** يجب على الباحث دراسة الدراسات العلمية الأخرى التي تناولت الظاهرة نفسها. فبدلاً من مجرد التعرف عليها، يستلزم هذا تفسير البيانات من خلال دراسة أوجه التشابه والتباين، والتأكيد على أهميتها في فهم الظاهرة أو القضية قيد الدراسة.
7. **التوصل إلى نتائج المقارنة:** يُطوّر الباحث النتائج العلمية التي توصل إليها، ويُحددها بوضوح، بعد تحليل موضوع البحث، وتدعم هذه النتائج الفرضيات المقترحة أو تُناقضها، وذلك عند تناول مشكلة البحث وأسئلته[1].

(1) دالع وهيبة، مرجع سابق، (2021م)، ص62، 63.

خامسًا- أشكال المقارنة:

عند مقارنة الظواهر أو الأحداث أو السلوكيات، تُستخدم عدة معايير أو أسس؛ أهمها: تقسيم المقارنة بناءً على أشكالها وأبعادها وأنواعها وأساليبها، وفيما يلي توضيح لذلك:

1. تقسيم المقارنة تبعاً لأبعادها :

تنقسم المقارنة تبعاً لأبعادها إلى ثلاثة أنواع:

- المقارنة الزمنية (التاريخية): في هذا البعد، تُفحص الظاهرة أو الحدث نفسه في حقبتين زمنيتين مختلفتين، ويُستخدم أحد هذين الزمنين كمعيار للمقارنة بعد دراسة الحدث وتقييمه في كلتا المرحلتين. على سبيل المثال، النظام القانوني الجزائري، قبل وبعد التعديل الدستوري لعام (1989م).
- المقارنة المكانية (الإقليمية): في هذا النوع من المقارنات، يُفحص الحدث نفسه في موقعين جغرافيين أو مكانيين مختلفين خلال نفس الإطار الزمني. على سبيل المثال، مقارنة بين القانونين الفرنسي والجزائري فيما يتعلق بعقوبة الإعدام.
- المقارنة الزمنية والمكانية: يمزج هذا النوع من المقارنات بين النوعين الأولين، وتُعدّ الظاهرة في موقعين جغرافيين مختلفين وعصرين مختلفين الموضوع الرئيسي للمقارنة مثل مقارنة فرص التعلم عن بُعد في ظل القوانين الفرنسية والجزائرية قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها[1].

2. تقسيم المقارنة تبعاً لأشكالها :

تقسم إلى نوعان هما :

- المقارنة الكيفية: يعتمد هذا النوع من المقارنة على أسباب الظاهرة أو الحدث، وعواملها، ودوافعها ما الذي أدى إلى وقوع الحدث؟ وما هي الأسباب الكامنة وراءه؟ ولاستخلاص استنتاجات حول كيفية وقوع الظاهرة أو الحدث، يعتمد هذا النهج على الدراسة النظرية وتحليل أسبابها وعواملها، وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات أو المواد العلمية حول الظاهرة أو الظواهر محل المقارنة، من خلال دراستها وفحصها، ومعرفة خصائصها وتصنيفاتها، واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف بينها ومناقشتها.

(1)أحمد خيضر، المنهج المقارن، حلقة بحث، تحت إشراف طارق الخير، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، (2008م)، ص9.

- المقارنة الكمية: تعتمد هذه المقارنة على حصر وإحصاء أعداد وأرقام الواقعة أو الحدث بالنسبة لكمية أو عدد معين أو وحدة قياس محددة، ويركز هذا النوع من المقارنات على استخدام الإحصاء كأداة بحث علمية، لا سيما فيما يتعلق بإحصاءات الجريمة والعقاب، وجميع جوانب الانتخابات على جميع المستويات، وغيرها من الدراسات الإحصائية[1].

3. تقسيم المقارنة تبعا لطرقها :

يقوم المنهج المقارن على عدة طرق وهي كما يراها جون ستيوارت ميل" تتمثل في هذه الطرق:

- التلازم في الوقوع: يقوم هذا النهج على فكرة أن الظروف المتشابهة التي تُنتج النتيجة نفسها في أحداث أو ظواهر مختلفة هي السبب الرئيسي، ويعتمد هذا النهج على وجود السبب والنتيجة في آن واحد؛ فإذا كان السبب موجودًا، فلا بد أن تترتب عليه النتيجة حتمًا.
- التلازم في عدم الوقوع أو التخلف: يقوم هذا النهج على وجود الظاهرة أو الحدوث بالتزامن مع غياب السبب، يختفي الأثر ولا يترك أثرًا عند اختفاء المصدر، ويُستخدم الغياب المتزامن للظاهرة في عدة حالات أو مواقع مع غياب عنصر معين في كل منها – مع وجود عناصر أخرى أحيانًا وغيابها أحيانًا أخرى، و يشير هذا إلى أن الظاهرة ناتجة عن العنصر المفقود دائمًا (العنصر المفترض) [2].
- التلازم في الوقوع وعدم الوقوع (التخلف): هذا يعني أن الأثر يظهر بوجود السبب، ويزول بغيابه ويقوم هذا النهج على فكرة وجود عامل مشترك أو أكثر في حالتين تقع فيهما الظاهرة، ولكنه يغيب في حالتين أو أكثر لا تحدث فيهما الظاهرة بسبب غياب ذلك العامل، ويعد هذا العامل هو السبب الرئيسي لذلك، إذ كان موجودًا في المرة الأولى وغائبًا في الثانية، وكانت النتيجة مختلفة.
- التلازم في التغيير: وتعني أن كل تغيير يطرأ على العلة لابد وأن يطرأ بالمقابل تغير في المعلوم نظرا للتلازم القائم بينهما، فمثلا تزداد النتيجة بزيادة السبب وتنخفض كلما انخفض السبب.

---

(1) أحمد خيضر، المرجع السابق، (2008م)، ص10.

(2)ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، ط1، دار صفاء للنشر 47 والتوزيع، عمان، الأردن، (2000م)، ص47.

4. طريقة العلاقات المتقاطعة أو البواقي:

وتعنى أن العلة لشيء مالا تكون في الوقت نفسه علة لشيء آخر مغاير للشيء الأول، فمثلا إذا كان هناك سببان (أ) و (ب) وكان هناك نتيجتان (ج) و (د)، فإذا استطعنا إيجاد علاقة بين السبب (أ) والنتيجة (ج)، فإننا نستطيع أن نتوقع وجود علاقة بين السبب (ب) والنتيجة (د) وهكذا (الذنيبات 2009م)

تقسيم المقارنة تبعاً لأنواعها :

تنقسم المقارنة تبعا لأنواعها إلى أربعة أنواع هي:

- المقارنة المتناقضة: عند مقارنة واقعتين أو أكثر متشابهتين، تتفوق أوجه الاختلاف على أوجه التشابه مقارنة النظامين القانونيين للطلاق – الخلع والطلاق العادي.
- المقارنة العادية: المقارنة المتناقضة هي عكس المقارنة العادية تُبرز أوجه التشابه الاختلافات في هذا النوع من المقارنة مثل مقارنة الاستنتاجات من الاتفاق والاستنتاجات من الاختلاف، هما مثالان على التشبيه.
- المقارنة الداخلية: يركز هذا النوع من المقارنة على واقعة أو ظاهرة معينة في موقعين أو حقبتين مختلفتين مثل مقارنة أسباب الانتحار في الجزائر وتونس قبل عام 2010م وبعده، أو مقارنة قوانين السجود في الجزائر وفرنسا.
- المقارنة الخارجية: يركز هذا النوع من المقارنة على ظواهر أو أحداث اجتماعية مختلفة ومتباعدة مثل مقارنة نظامي الوقف والميراث في الشريعة الإسلامية[1].

سادسًا- أساليب التحليل السياسي المقارن:

يعد تحديد عدد الحالات، الذي يرتبط غالبًا بالأمم أو الجماعات السياسية الفرعية، من أهم المشكلات في المناهج المقارنة، في الواقع، نتج عن التمييز بين الدراسات التي تعتمد على عدد كبير من الحالات والدراسات التي تعتمد على عدد قليل منها، تقسيم "طوبولوجي" في الدراسات السياسية المقارنة على سبيل المثال يُميز ليجفارت بين المنهج الإحصائي المُستخدم في

(1)أحمد خيضر، المنهج المقارن، حلقة بحث، تحت إشراف طارق الخير، جامعة دمشق، الجمهورية العربية، السورية، (2008م)ص8.

البحث الكمي المقارن، والذي يستخدم بيانات كثيرة وحالات كثيرة فيما يُسمى بدراسات المسح، والمنهج المقارن الذي يستخدم المنهج الإحصائي ولكن بأمثلة أقل.

وينطبق الأمر نفسه على تود لاندمان، الذي يدّعي في كتابه "قضايا ومناهج في السياسة المقارنة" وجود ثلاثة مناهج رئيسية للتحليل السياسي المقارن: دراسة مثال واحد، ومقارنة عدد قليل من الحالات، ومقارنة عدد كبير من الحالات، ولكلٍّ من هذه المناهج متطلباته ومزاياه وعيوبه الخاصة. بناءً على مواضيع البحث التي يسعى إلى تناولها والغرض من الدراسة، يختار الباحث منهج المقارنة، ويستخدم الباحث استراتيجية دراسة حالة واحدة ومقارنتها عبر مراحل انتخابية مختلفة إذا رغب في فهم سبب فوز مرشح معين في الانتخابات مرة أخرى، ومع ذلك، يختار مجموعة من الدول الأوروبية أو نماذج أخرى إذا رغب في فهم سبب نمو أقصى اليسار أو أقصى اليمين[1].

يرى برتراند بادي أنه بما أن السياسة المقارنة تعتمد على منهجية حساب التغيرات المتزامنة التي تحدث داخل أشياء قابلة للقياس لها خصائص مشتركة باستثناء سمة واحدة، أو حساب متغيرات تختلف عن بعضها البعض باستثناء متغير واحد، فقد نجحت بشكل أفضل في الجامعات الأنجلوساكسونية تحت اسم السياسة المقارنة أو الحكم المقارن كموضوع فرعي وطريقة مميزة داخل العلوم السياسية مناسبة بشكل جيد لتقنيات التحليل الكمي وأنواع الحساب الإحصائي المطبقة على وجه الخصوص عند دراسة السلوك السياسي[2].

1. مقارنة عدد كبير من البلدان

تميل معظم الدراسات الحديثة إلى استخدام الأساليب الكمية نظرًا لتطور المقاييس العددية للمفاهيم السياسية أي ما يمكن إخضاعه للحساب الكمي، كالانتخابات، وانتهاكات حقوق الإنسان، واتجاهات الرأي العام، وذلك على الرغم من وجود العديد من الدراسات الوصفية المقارنة لحالات متعددة، مثل دراسة صموئيل هنتنغتون حول صراع الحضارات، ولأنها تستخدم

(1) Todd Landman, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction Third ed. (USA: Routledge) .2008, P24.

(2) برتراند بادي وغي هيرمت، / السياسة المقارنة، ترجمة عز الدين الخطابي، ط 01، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، (2013م)، ص08-09.

الأساليب الإحصائية الكمية لتحليل المعلومات، وخاصةً الأساليب السريعة التي تتطلب استخدام الحاسوب كبرنامج SPSS، فإن مقارنة عدد كبير من الحالات تُسمى مقارنة إحصائية[1].

2. مقارنة عدد قليل من البلدان:

تتضمن هذه الطريقة اختيار عدد محدود من الحالات – بين حالتين وأكثر من عشرين حالة – مع أن البعض يرى أن العدد الدقيق ليس مهمًا، بل يبقى مسألة نسبية، ويُستخدم هذا النهج عادةً نظرًا لقيود مقارنة عدد كبير من الحالات، لا سيما فيما يتعلق بالخصائص الثقافية والتاريخية والدينية لكل أمة، و مشكلة الحجم، وطريقة التشابه وطريقة الاختلاف هما طريقتان للمقارنة، ولكل منهما منهجيته الخاصة، وفقًا للفيلسوف البريطاني جون ستيوارت ميل[2].

- بالنسبة إلى الحالات الأكثر تشابها: بناءً على نهج الاختلاف، يتم اختيار الأمثلة الأكثر تشابهًا والتي تشترك في مجموعة واسعة من الخصائص، وذلك لإبراز الفروقات الرئيسية بينها، واعتبارها عوامل تفسيرية تساعد في تفسير الاختلافات في أنماط السلوك وبنيته، ويعد أسلوب الاختلاف السبيل الوحيد لتحديد بعض الفروقات الموجودة في ظروف معينة.
- بالنسبة إلى الحالات الأكثر اختلافا: يقوم هذا النهج على تحديد الوحدات والظروف الأكثر تناقضًا أو اختلافًا، وتحليلها باستخدام أسلوب التشابه لأنها تشترك في سمات معينة نرغب في استخلاصها وتحويلها إلى عوامل تفسيرية على الرغم من التعارض في جميع السمات المرصودة مثل بينما تختلف الهياكل الاجتماعية والسياسية للهند والدنمارك، فإن نظاميهما البرلمانيين الديمقراطيين يميزهما، لكن عند مقارنة الصين والهند، سنكتشف أن لديهما العديد من السمات المشتركة، مثل عدد السكان والحجم الجغرافي، وبما أن الصين ليست ديمقراطية والهند ديمقراطية فإن معيار الحجم لا يؤثر على تحقيق الديمقراطية في أي من البلدين؛ بدلاً من ذلك، يجب أن نبحث عن عوامل تفسيرية أخرى، مثل التراث الثقافي والتحرر[3].

---

(1) Kenneth Nwton and Jan W. Van Deth, 2009 Foundations of Comparative Politics Democracies of the Modern World 2nd ed. (USA: Cambridge University Press) 403.

(2) Kenneth Nwton and Jan W. Van Deth.Op.Cit.404.

(3) هشام زغاشو، منهجية البحث في السياسة المقارنة: دراسة نظرية في المفهوم والأهداف وأساليب التحليل، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع5، (2018م)، ص200.

3. المقارنة ضمن حالة واحدة

على الرغم من أهمية دراسات الدول التي تستخدم منهج دراسة الحالة، إلا أن الباحثين في مجال السياسة المقارنة ينقسمون بين من يرفض دراسة الحالة كمنهج مقارن، مثل جيوفاني سارتوري، ومن يرى أن هذا النوع من الدراسات يمكن أن يتضمن عنصر المقارنة، إذا استخدم مفاهيم تنطبق على دول أخرى أو سعى إلى تقديم استنتاجات علمية تتجاوز الحالة المدروسة، كما يرى تود لوندمان لذلك على الرغم من أن دراسة الحالة لا تمثل بحثًا مقارنًا بحد ذاتها، إلا أنه يعتقد أنه من الضروري وصف الحالات والدول بشكل منفصل لإنشاء قاعدة بيانات تُشكل مادة خام للمقارنات المستقبلية[1].

لقد استفادت العلوم السياسية بشكل كبير من الدراسات العلمية الوطنية العديدة التي تركز على بلد أو نظام واحد، على الرغم من القيود المفروضة على هذا النوع من الأبحاث وتراجعه مؤخرًا في كل من الكتب المتاحة والمجلات السائدة في العلوم السياسية بشكل عام والسياسة المقارنة بشكل خاص.

(1) Peter Johan, Op.Cit 11.

المطلب الثاني

محددات المقارنة بين ليبيا وتونس بعد 2011م

أولاً- مبرر اختيار ليبيا وتونس كحالتين للمقارنة:

يستند اختيار ليبيا وتونس كدراستي حالة للتحليل المقارن إلى مبررات علمية وعملية متنوعة تتعلق بالتحولات السياسية والأمنية التي شهدتها هاتان الدولتان بعد عام 2011م، بجانب دور المجتمع المدني في كل منهما خلال مسارات التحول السياسي الخاصة بهما، يعدّ كلا البلدين مثالين مهمين على كيفية تغير شمال إفريقيا منذ الربيع العربي، فقد شهدا انهيار الأنظمة السياسية القديمة والحاجة إلى إنشاء مؤسسات جديدة للعدالة والأمن الوطني قائمة على مبادئ الحكم الرشيد والمساءلة والمشاركة.

وكان لليبيا وتونس تاريخ متشابه أدى إلى تغييراتهما، لكن النتائج كانت مختلفة تمامًا، حيث لعب المجتمع المدني دورًا كبيرًا في الفترة الانتقالية في تونس من خلال تشجيع الحوار الوطني، وإيجاد حل وسط بين الجماعات السياسية، والمساعدة في حماية الديمقراطية، وفازت اللجنة الرباعية التي ساعدت في إقامة الحوار الوطني بجائزة نوبل للسلام عام 2015م، ولكن في ليبيا، أدت الانقسامات والصراعات السياسية والمؤسسية إلى إضعاف أنظمة العدالة والأمن، وصعوبة تشكيل مجتمع مدني قوي يمكن أن يؤثر على كيفية إدارة البلاد وهذه حالة مختلفة تُظهر لنا مدى صعوبة بناء الدولة بعد الحرب.

ويعد اختلاف هيكلية المجتمع المدني في البلدين سببًا رئيسيًا لاختيارهما للمقارنة، يتمتع المجتمع المدني التونسي بتاريخ طويل من العمل المشترك وإنجاز المهام دون مساعدة الحكومة.، وبدأ المجتمع المدني الليبي بالتشكل بعد عام 2011م، في وقتٍ اتسم بالتوتر السياسي والأمني وغياب إطار قانوني أو مؤسسي واضح ويُتيح هذا التباين تحليل أثر النضج المؤسسي والتنظيمي للمجتمع المدني على تحسين الحوكمة في بُعديها القضائي والأمني.

وتتمتع ليبيا وتونس أيضًا بمكانة جيدة في شمال أفريقيا، حيث يلتقي جنوب البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الساحل والصحراء، و من المهم دراسة تجاربهما في مجالات الحوكمة والعدالة والأمن الوطني، لما لهذه المجالات من تأثير مباشر على الاستقرار والأمن في المنطقة

بأسرها، وتتوفر معلومات كثيرة حول ما حدث في البلدين بعد عام 2011م، مثل البيانات الميدانية والتقارير الدولية والدراسات الأكاديمية، وهذا يتيح إجراء مقارنة علمية دقيقة وموضوعية[1].

يتمثل الإطار الزمني للمقارنة في هذه الدراسة في الفترة الممتدة من عام 2011م وما بعدها، وهي مرحلة تشكل نقطة تحول جوهرية في التاريخ السياسي والاجتماعي لليبيا وتونس، حيث شهد البلدان أحداث "الربيع العربي" التي أدت إلى سقوط الأنظمة الحاكمة، وبدء مسار انتقال سياسي نحو أنماط جديدة من الحكم.

لقد تم اختيار عام 2011م تحديدًا كبداية للإطار الزمني لأن هذا العام يمثل لحظة الانطلاق الفعلية لتحولات عميقة مست جوانب الحوكمة والعدالة والأمن القومي، وأعادت رسم علاقة الدولة بالمجتمع المدني، ففي تونس، أدى سقوط نظام بن علي إلى فتح المجال العام أمام المنظمات المدنية والنقابية والسياسية لتؤدي أدوارًا أكثر فاعلية في صياغة الدستور الجديد وإرساء مؤسسات العدالة الانتقالية ودعم الاستقرار الأمني أما في ليبيا، فقد شكل عام 2011م بداية انهيار النظام المركزي وظهور فاعلين جدد في المشهد السياسي والاجتماعي، في ظل بيئة اتسمت بتفكك مؤسسات الدولة وضعف المنظومة الأمنية والعدلية، ما أتاح بروز مبادرات مدنية ناشئة تسعى إلى ترميم النسيج الاجتماعي وتطوير العدالة المحلية.

اختيار هذه المدة الزمنية يبرر أيضًا بأنها تمثل مرحلة انتقالية حاسمة في البلدين، اتسمت بإعادة بناء المؤسسات وصياغة الأطر القانونية للحوكمة والمساءلة، كما تتيح هذه الفترة إمكانية تتبع تطور أدوار المجتمع المدني في بيئتين مختلفتين: بيئة انتقال ديمقراطي نسبي في تونس، وبيئة صراع وانقسام في ليبيا وهو ما يجعل من المقارنة بينهما خلال هذه الحقبة الزمنية أداة تحليلية مهمة لفهم كيف يؤثر السياق السياسي والأمني في فاعلية المجتمع المدني في تطوير حوكمة العدالة والأمن القومي[2].

(1) Darwisheh, H., Trajectories and Outcomes of the'Arab Spring': Comparing Tunisia, Egypt, Libya and Syria. IDE Discussion Paper, . (2014),456.

(2) Ogbonnaya, U. MArab Spring in Tunisia, Egypt and Libya: A comparative analysis of causes and determinants. Alternatives: Turkish Journal of International Relations, 12(3), . (2013). 4-16.

ثانيًا- المحدد السياسي و الأمني للمقارنة بين الدولتين :

إن الجانب السياسي سببًا رئيسيًا لاختلاف وتشابه تجربتي ليبيا وتونس بعد عام 2011م فبعد سقوط حكومتيهما، مرّ البلدان بتغييرات سياسية جوهرية، لكنّ طرق التغيير كانت مختلفة تمامًا، وخلال الفترة الانتقالية في تونس، اتسمت المرحلة الانتقالية بالتدرج والاستقرار النسبي، وتمكنت النخبة السياسية من التوصل إلى اتفاقات أساسية حول كيفية صياغة دستور جديد وإجراء انتخابات متعددة الأحزاب، وفي ليبيا أدّى ضعف البنية المؤسسية وغياب السلطة المركزية إلى انقسامات سياسية وصراع على الشرعية بين الحكومات المختلفة، وقد صعّب هذا على الدولة تطوير مؤسساتها الأمنية والمدنية.

ويُحدّد البعد السياسي السياق الذي يعمل فيه المجتمع المدني في كلا البلدين، و قدرته على تطوير حوكمة الأمن الوطني في ظلّ درجات متفاوتة من الاستقرار السياسي أو عدمه.

اما المحدد الأمني عند مقارنة ليبيا وتونس بعد عام 2011م، يُعدّ الوضع الأمني عاملاً مهماً يجب مراعاته، إذ واجه البلدان تحديات أمنية مختلفة تماماً بعد التغييرات السياسية.

أدى انهيار الدولة وضعف قوات الأمن في ليبيا إلى انتشار الأسلحة وظهور الميليشيات المسلحة، فأدى إلى حالة من الفوضى والانقسام في الوضع الأمني، و صعّب على الحكومة السيطرة على البلاد بأكملها، كما شكّل تصاعد الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتدخل القوى الإقليمية والدولية تهديدات مباشرة للأمن القومي الليبي.

واجهت الحكومة التونسية العديد من المشاكل الأمنية، مثل تصاعد الإرهاب على طول الحدود مع ليبيا والجزائر وعودة المقاتلين من مناطق الحرب، واستطاعت تونس إعادة تنظيم أجهزتها الأمنية وتسهيل التواصل فيما بينهان كما أيدت فكرة أن يكون للمجتمع المدني دور في مكافحة التطرف وبناء ثقافة المواطنة والأمن الوقائي ويبين الوضع الأمني مدى قدرة كل دولة على التعامل مع التهديدات من داخل حدودها وخارجها وإيجاد التوازن بين حماية حقوق الناس وحرياتهم والحفاظ على سلامتهم.

ثالثًا : المحدد القانوني والمؤسسي

من أهم أسباب اختلاف أدوار المجتمع المدني في ليبيا وتونس بعد عام 2011م، هو الإطار القانوني والمؤسسي، حيث تعتمد فعالية المجتمع المدني وقدرته على التأثير في

السياسات العامة على وضوح القوانين المنظمة لمهامه، واستقلاليته عن السلطة التنفيذية، ووجود آليات قوية للحوكمة والمساءلة في المجال العام.

شهد النظام القانوني في تونس تغيرات كبيرة بعد عام 2011م، كما يتضح من صدور المرسوم رقم 88 لعام 2011م، منح هذا المرسوم الجمعيات حرية واسعة في تأسيس أعمالها، وأزال العوائق البيروقراطية التي كانت قائمة في ظل النظام السابق، وركّز على مبدأ الشفافية في التمويل والإدارة وقد سمح هذا لمنظمات المجتمع المدني بالعمل بحرية، والمساعدة في مراقبة أداء الحكومة، ودعم التغييرات في الشرطة والمحاكم. (دقدوق 2018)

اما في ليبيا، فقد ظل الوضع القانوني غير مستقر وفوضوي للغاية بسبب ضعف مؤسسات الدولة وتعدد الجماعات المختلفة التي تتصارع على السلطة، ونتج عن ذلك انه لا يوجد إطار قانوني واضح وموحد يحكم عمل منظمات المجتمع المدني، ولا تزال العديد من المنظمات تعمل خارج الإطار القانوني الرسمي.

رابعًا: المحدد الاجتماعي والاقتصادي

إن البعد الاجتماعي والاقتصادي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في فهمنا لمسارات التحول المختلفة في ليبيا وتونس بعد عام 2011م، و يعكس هذا العنصر طبيعة البنية الاجتماعية، ومستوى النمو الاقتصادي، وتأثيرهما على الاستقرار السياسي والأمني.

وبفضل البنية الاجتماعية المتماسكة للغاية في تونس، والوعي السياسي العالي، والفرص التعليمية الوفيرة، تضاءلت الانقسامات الاجتماعية التي تصاحب عادةً فترات التحول السياسي، ساهمت الطبقة الوسطى والنقابات المهنية، وخاصةً الاتحاد العام التونسي للشغل، في الحفاظ على التوازن الاجتماعي وتطوير الحوار بين الحكومة ومواطنيها، وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية، كارتفاع معدلات البطالة وتراجع الاستثمار كما حافظت مؤسسات الدولة على حد أدنى من الأداء الاقتصادي والخدمات العامة.

وواجهت ليبيا، عقب الإطاحة بالحكومة السابقة، ظروفًا اجتماعية واقتصادية أكثر تعقيدًا نتيجة تفكك البنية الاجتماعية وتفاقم النزاعات الجهوية والقبلية، أدى غياب المؤسسات الحكومية واندلاع الصراع المسلح إلى انهيار البنية التحتية الاقتصادية وتراجع عائدات النفط، المصدر

الرئيسي لدعم الدولة، وارتفعت معدلات الفقر والبطالة وتوسع القطاع غير الرسمي، مما زاد من صعوبة وفاء المجتمع المدني بالتزاماته في التنمية والمساءلة، كما أدى ذلك إلى تحول في التركيز من الدعوة إلى الحوكمة والتغيير المؤسسي إلى معالجة الأزمات الإنسانية.

وتظهر المقارنة بين البلدين أن المحدد الاجتماعي والاقتصادي كان له تأثير مزدوج على مسار التحول والحوكمة؛ إذ ساهم في تونس في تحقيق درجة من الاستقرار والتكامل بين الدولة والمجتمع المدني

بينما شكّل في ليبيا عامل إعاقة بسبب هشاشة البنية الاجتماعية وتدهور الوضع الاقتصادي، الأمر الذي انعكس سلبًا على الأمن القومي ومستوى الثقة بين المواطن والمؤسسات الرسمية.

المطلب الثالث

الأدوات والمنهجيات المستخدمة في التحليل المقارن

أولاً- المنهج المقارن كإطار لتحليل الحوكمة في ليبيا وتونس:

إن المنهج المقارن يعد من الأسس العلمية الرئيسة في الدراسات السياسية والأمنية، إذ يُستخدم بصورة صريحة أو ضمنية لتحليل الظواهر السياسية في سياقات مختلفة وتُتيح المقارنة فهماً أعمق لطرق معالجة المشكلات السياسية والأمنية عبر الدول، كما تمكّن من تحديد ما إذا كانت الظاهرة قاصرة على بيئة محلية أو تعبّر عن اتجاه عالمي أوسع، وتبرز أهميته في تطوير واختبار وصقل النظريات التي تفسّر العلاقات السببية بين المتغيرات السياسية.

أن كثير من الدراسات السياسية المقارنة تقتصر على دراسة حالة واحدة أو حالات محدودة، لكن المنهج المقارن يبقى ضرورياً حتى في هذه الحالات، إذ يسمح بتقويم التفسيرات المختلفة للأحداث وتحديد الأكثر اتساقاً مع الواقع، فالمقارنة تمكّن الباحث من اختبار الفرضيات النظرية وتقييم مدى عموميتها من خلال فحص الحالات المشابهة أو المتباينة، وتعد دراسات الحالة التي تُستكمل بتحليل مقارن أكثر قدرة على إنتاج معرفة علمية يمكن تعميمها.

تكمن القيمة العلمية للمنهج المقارن في كونه وسيلة لتعويض غياب التجارب المحكمة في العلوم السياسية والأمنية، إذ يصعب إخضاع الظواهر السياسية لظروف تجريبية مضبوطة كما في العلوم الطبيعية، ويعتمد على ما يُعرف بـ"التجارب الطبيعية"، أي استغلال اختلاف الظروف السياسية والاجتماعية القائمة بين الدول أو الفترات الزمنية لاختبار الفرضيات، ومن خلال تحليل العلاقات بين المتغيرات في بيئات متعددة، يمكن التحقق من مدى ثبات أو تغير النتائج.

ويمكن المنهج المقارن الباحث من تحليل الظواهر المعقدة مثل الفساد أو التحول الديمقراطي أو الأمن الإقليمي، عبر مقارنة الدول التي تتباين في نظمها السياسية ومستوى تنميتها الاقتصادية، ومن خلال هذه المقارنات، يمكن الكشف عن العوامل البنيوية والمؤسسية والثقافية التي تفسر الاختلاف في النتائج السياسية أو الأمنية بين الحالات، ويمثل المنهج

المقارن أداة علمية لتفسير التفاعلات بين المتغيرات ولتحديد الأسباب التي تقف وراء تباين مسارات الدول في مجالات السياسة والأمن والتنمية[1].

تم اختيار تونس وليبيا كحالتين للدراسة في تحليل تجارب المجتمع المدني بعد عام 2011 لأسباب علمية وعملية واضحة، لإن كلا البلدين شهدا تحولات سياسية وأمنية عميقة نتيجة أحداث "الربيع العربي"، كما يختلف مستوى نضج المجتمع المدني في البلدين، حيث تمتلك تونس خبرة طويلة في التنظيم المدني والمؤسسي، بينما تواجه ليبيا تحديات مرتبطة بانقسام المؤسسات وغياب إطار قانوني واضح، والموقع الجغرافي والاستراتيجي للبلدين في شمال إفريقيا ومناطق الساحل والبحر الأبيض المتوسط يجعل دراسة تجاربهما في الحوكمة والأمن الوطني ذات أثر مباشر على فهم استقرار المنطقة، وتوفير بيانات ومعلومات ميدانية كافية لإجراء مقارنة علمية دقيقة بين بيئتين مختلفتين سياسياً وأمنياً.

تعتمد المقارنة بين ليبيا وتونس بعد عام 2011م على مزج بين تصميمي البحث المعروفين بـ"الأكثر تشابهًا" و"الأكثر اختلافًا" وفق برزورسكي وتيون (1970) [2] ومنهج ميل للاختلاف، وذلك لضمان تحليل علمي دقيق لفعالية المجتمع المدني في تطوير الحوكمة والأمن الوطني، ففي تصميم الأكثر تشابهًا، تُدرس حالتان متشابهتان في العديد من الجوانب مثل الموقع الجغرافي، الانتماء الثقافي، والتأثر بالربيع العربي، بينما يختلفان في المتغير الرئيسي محل الدراسة، وهو قدرة المجتمع المدني على التأثير في الأمن والحكم، هذا يسمح بعزل تأثير الاختلاف المؤسسي والسياسي بين البلدين على النتائج، مع الحد من التباين الخارجي قدر الإمكان وفي الوقت نفسه، يأخذ تصميم الأكثر اختلافًا بعين الاعتبار التباين الكبير في هيكلية الدولة، قوة المؤسسات، ومستوى الاستقرار السياسي والأمني، رغم أن البلدين مرّا بتجربة انتقالية مشابهة بعد سقوط الأنظمة القديمة[3].

هذا يتيح فهمًا أعمق لكيفية تفاعل المجتمع المدني مع سياقات سياسية وأمنية مختلفة، وتوضيح مدى تأثير المتغيرات السياسية والأمنية على الأداء المدني، ويُختار هذا المزج من

(1) Hopkin, J. The comparative method. Theory and methods in political science, 3, (2010).285-307.
(2) Przeworski, A. and Teune, H., The Logic of Comparative Social Inquiry (New York: Wiley) (1970).
(3) Lijphart, A., 'Comparative Politics and the Comparative Method', American Political Science Review, 65(3): (1971), 682-93.

التصميمات المقارنة لتقديم تحليل متوازن، يجمع بين ملاحظة الفروقات الدقيقة في المتغير المستقل وتأثيرها على النتائج، وبين دراسة أثر التباينات الكبرى في السياقات العامة.

ثانيًا- أدوات جمع البيانات والمصادر المعتمدة:

تعتمد هذه الدراسة على تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الدولية لتقديم صورة دقيقة وموضوعية عن تجربة المجتمع المدني في كل من ليبيا وتونس بعد عام 2011م، وتشمل هذه الوثائق القوانين والتشريعات المنظمة لعمل المنظمات المدنية، وقرارات الهيئات الحكومية ذات الصلة، وخطط واستراتيجيات الحكومات المتعلقة بالحوكمة والأمن الوطني، كما تُستند الدراسة إلى تقارير المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمات حقوق الإنسان، لما توفره من بيانات ميدانية ومؤشرات موضوعية حول مستوى النشاط المدني، واستقلالية المنظمات، وفاعلية المجتمع المدني في دعم العدالة والأمن، ويتيح تحليل هذه الوثائق والتقارير فهم السياقات القانونية والسياسية والاجتماعية التي تعمل فيها المنظمات المدنية، وتقييم تأثيرها على المسار الانتقالي في كلا البلدين.

كما تستخدم الدراسات الأكاديمية والبحوث السابقة كمصدر رئيسي لجمع المعلومات النوعية حول التجارب المقارنة للمجتمع المدني في ليبيا وتونس، وتشمل هذه المصادر مقالات علمية منشورة في مجلات محكّمة كتبًا متخصصة، وأطروحات جامعية تناولت المجتمع المدني والتحولات السياسية والأمنية في شمال أفريقيا وتتيح مراجعة هذه الدراسات استكشاف النتائج السابقة، أساليب التحليل المتبعة، وتحديد الفجوات البحثية وهو ما يساعد في صياغة تحليل مقارن مستند إلى أساس علمي متين، كما توفر هذه المصادر خلفية نظرية ومنهجية لدعم استنتاجات البحث وتفسير الاختلافات بين البلدين في قدرة المجتمع المدني على تطوير حوكمة العدالة والأمن الوطني.

ثالثًا- حدود الدراسة وإشكاليات المقارنة:

يجب مراعاة محدودية المنهج المقارن الواضحة، على الرغم من كونه أداةً أساسيةً لفهم الظواهر السياسية والاجتماعية، الا إن التباين الكبير في الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية بين البلدين قد يُصعّب الفهم الكامل لنتائج الدراسات، حتى تلك واسعة النطاق والمُخطط لها

بعناية والمبنية على بيانات دقيقة، وقد لا يتمكن الباحث من رصد جميع الجوانب المؤثرة في أداء المجتمع المدني بشكل كامل إذا اعتمد على بيانات أو مؤشرات كمية محددة، وقد لا تكون النتائج قابلة للتطبيق في حالات مختلفة نظرًا لصعوبة التحكم في المتغيرات الخارجية وتمييز الأسباب عن النتائج في بيئات سياسية معقدة ومتشابكة.

1. محدودية البيانات:

إن إحدى المشكلات هي أن معظم التحليلات الكمية لا تستخدم بيانات كثيرة، لأن اختيار الحالات يعتمد حتمًا على توافر البيانات، في حين أن نسبة كبيرة من دراسات العلوم السياسية الكمية تُركز على عدد قليل من الديمقراطيات المتقدمة التي تُقدم حكوماتها أو مؤسساتها البحثية بيانات دقيقة إلى حد معقول، فإن بعض الدراسات المذكورة سابقًا حول التحول الديمقراطي تشمل غالبية دول العالم.

يميل العديد من الباحثين في العلوم السياسية إلى مقارنة الاقتصادات المتقدمة لأسباب عملية، إذ تمتلك هذه الدول بيانات أكثر موثوقية، و يسهّل إجراء التحليلات الإحصائية ويُسهل التعاون البحثي بين العلماء، إن التشابه الكبير بين هذه الدول في العديد من النواحي قد يُصعّب استخلاص استنتاجات سببية دقيقة حول العلاقات بين المتغيرات، وغالبًا ما يُعتمد اختيار الحالات على سهولة توافر البيانات بدلًا من تصميم بحث يهدف إلى تحقيق "التباين التجريبي" الأمثل والتحكم في التباين الخارجي، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج متحيزة[1].

2. موثوقية البيانات في الدراسات المقارنة:

البيانات الصادرة عن مصادر موثوقة قد لا تكون دائمًا دقيقة أو تعكس الواقع بشكل كامل; ففي دراسة تجارب المجتمع المدني، يعتمد الباحثون غالبًا على مؤشرات كمية مثل عدد المنظمات، ومستوى المشاركة المدنية أو مؤشرات الحوكمة باعتبارها مقاييس لأداء المجتمع المدني وتأثيره على الأمن والعدالة، إن هذه المقاييس قد لا تعكس جميع الجوانب الفعلية للعمل المدني، إذ لا تأخذ في الاعتبار الأنشطة غير المسجلة أو غير الرسمية مثل المبادرات المجتمعية المحلية التي لا تتوفر عنها بيانات رسمية، أو تأثير التمويل الخارجي والمحلي المشروط سياسيًا على استقلالية المنظمات.

(1)Kenworthy, L., 'Toward Improved Use of Regression in Macro-Comparative Analysis', Comparative Social Research, 24: (2007) ,343-50.

كما أن البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومات أو الهيئات الدولية قد تعكس تقديرات متغيرة أو متحيزة فقد يُسجل عدد الجمعيات أو التمويل المقدم للمبادرات المدنية بشكل مختلف بين الدولتين وفق معايير محلية أو سياسية، و يؤدي إلى تفاوت في المقارنة بين تونس وليبيا، كما إن بعض البيانات التي يتم تحويلها إلى مؤشرات كمية قد تكون في جوهرها نوعية، مثل تقييم مستوى استقلالية المجتمع المدني أو فعالية المشاركة المجتمعية، وهذا يتطلب ترميزًا يقوم الباحث فيه بتفسير النتائج[1].

(1) Dogan, M. 'Use and Misuse of Statistics in Comparative Research', in M.Dogan and A.Kazancigil (eds), Comparing Nations (Oxford: Blackwell) (1994).

الفصل الثاني: تطور المجتمع المدني والسياقات السياسية في ليبيا وتونس بعد 2011

المبحث الأول: السياق الليبي وتحولات المجتمع المدني

المطلب الأول: وضع المجتمع المدني قبل 2011م.

المطلب الثاني: التغيرات بعد 2011م ودوره في الانتقال السياسي.

المطلب الثالث: إسهاماته في قضايا العدالة والأمن.

المبحث الثاني: السياق التونسي وتحولات المجتمع المدني

المطلب الأول: تطور المجتمع المدني قبل الثورة.

المطلب الثاني: دوره بعد 2011 في دعم الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثالث: مساهماته في تطوير العدالة والأمن الوطني.

المبحث الأول

السياق الليبي وتحولات المجتمع المدني

شهدت ليبيا خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة على المستويين السياسي والاجتماعي، انعكست بصورة مباشرة على طبيعة المجتمع المدني وأدواره، فقد مثّل سقوط النظام السياسي عام 2011م لحظة فارقة في التاريخ الليبي الحديث، إذ انفتح المجال العام أمام فاعلين جدد، وبرزت منظمات المجتمع المدني كأحد أهم مكونات المشهد الوطني في مرحلة ما بعد الثورة، غير أن هذا التحول لم يكن سهلاً أو مستقراً، بل ارتبط بسياقات معقدة من الصراع السياسي والانقسام المؤسساتي وتدهور الأوضاع الأمنية، ما جعل مسار تطور المجتمع المدني متذبذباً بين فرص الانفتاح ومخاطر التقييد أو التسييس.

يسعى هذا المبحث إلى تحليل السياق الليبي لفهم طبيعة المجتمع المدني وتحولاته عبر ثلاث مراحل رئيسة: الأولى تتناول وضع المجتمع المدني قبل عام 2011م في ظل نظام سياسي مغلق هيمن على الفضاء العام وحدّ من حرية التنظيم والمشاركة؛ والثانية تبحث التغيرات التي طرأت بعد 2011م والدور الذي لعبه المجتمع المدني في عملية الانتقال السياسي وتشكيل المجال العام الجديد؛ أما الثالثة فتناقش إسهامات هذا المجتمع في قضايا العدالة والأمن باعتبارها من أهم التحديات التي واجهت الدولة الليبية في مرحلة ما بعد الثورة، ومن خلال هذا التحليل، يمكن إدراك الكيفية التي تفاعل بها المجتمع المدني مع التحولات السياسية والاجتماعية في ليبيا، ومدى قدرته على الإسهام في بناء الدولة وتطوير الاستقرار.

المطلب الأول

وضع المجتمع المدني قبل 2011م

للعمل المدني الليبي تاريخٌ عريق، إلا أنه لم يتطور قط إلى بنية مؤسسية متميزة ذات قواعد ولوائح، بل استند إلى مبدأ "كلٌّ حسب طاقته وإمكاناته"، وعاش في شكل بدائي وعفوي، تأثر بالظروف والبيئة المحيطة، ورغم تأثير الظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة، إلا أن الدين كان دافعه الرئيسي، حيث تعدّ المساجد مصدر فخرٍ لجميع الليبيين، ولعبت دورًا رائدًا في البلادن فقد كانت المساجد نقطة انطلاق حركة المقاومة، وظهور القادة، وإعلان "الجمهورية الطرابلسية"، أول جمهورية في الشرق الأوسط، في مطلع القرن العشرين، وهذا يُظهر وعي وعمق معرفة النخبة الليبية التي قادت المقاومة وأثبتت قدرتها على حكم البلاد آنذاك، وكان للمساجد دورٌ حاسمٌ في التطور الاجتماعي والدستوري لليبيا المعاصرة[1].

أن أولى حالات العمل المدني المنظم والجماعي تمثلت فيما يُعرف بـ"الرغاطة"[*]، وهو عمل جماعي قام به عدد من الأصدقاء أو الأقارب أو الجيران أو المعارف، حيث يساعد أحدهم الآخر دون انتظار أي مقابل ويكتفي مقدم المساعدة بتقديم وجبة طعام لهم، وينضم إليهم عندما يساعدون الآخرين جماعيًا[2].

يجب مراعاة الهياكل الاجتماعية التي تنظم الناس عند مناقشة تاريخ منظمات المجتمع المدني، هذه الأطر بحكم تعريفها، كانت موجودة قبل قيام الدولة، وكان للمجتمع الليبي، كغيره من الثقافات، أساليب وظروف وإجراءات تهدف إلى إرساء أسس البنية الاجتماعية، ومن خلال تسليط الضوء على التداخل والترابط بين العمل الثقافي والاجتماعي والسياسي في التجربة الليبية، سعت هذه المبادرات إلى صياغة أنماط من الروابط الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

---

(1) عبد الحكيم محمد الزغداني، الجمعيات الأهلية في ليبيا ودورها في السيادة العامة، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، (2007م)، ص47، 48.

(*) **الرغاطة:** مصطلح تداولي في الخطاب الاجتماعي والسياسي الليبي يُستخدم للإشارة إلى نمط من السلوك السياسي أو الاجتماعي يتسم بتبدّل المواقف والولاءات بصورة متكررة تبعًا لموازين القوة والمصلحة الآنية، مع ميلٍ إلى التقرب من الجهات المهيمنة أو النافذة بهدف تحقيق مكاسب شخصية أو ضمان الحماية، دون الارتكاز إلى التزام مبدئي أو أيديولوجي ثابت. ينظر: عبد السلام الأسمر، القبيلة والدولة في ليبيا، بنغازي: مركز دراسات المجتمع الليبي، دون تاريخ نشر، صـ 112.

(2) محمد إسماعيل أبو حجر، (رسالة ماجستير)، دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ليبيا دراسة حالة (2012 / 2002)، (2017م)، ص75.

هناك ثلاث مراحل مميزة مرت بها منظمات المجتمع المدني الليبي:

أولاً - مرحلة العهد العثماني، الإيطالي، البريطاني:

تشير المصادر التاريخية المتاحة إلى أن العهد العثماني الثاني كان بداية نشأة العمل الأهلي في ليبيا أواخر القرن التاسع عشر (1835-1911م)، حيث شهدت البلاد محاولات إصلاحية لتطوير مؤسساتها، وقد ساعد المناخ السائد آنذاك على إنشاء عدد من المؤسسات التعليمية الأهلية التي شجعت الأهالي على التنافس في جمع التبرعات وتنفيذ المشاريع التعليمية، مثل مدرسة الفنون والحرف الإسلامية.

أسس إبراهيم سراج الدين " القرانخانة"، أول منظمة ثقافية وسياسية في البلاد، في طرابلس عامي 1882م 1883م، واتخذت هذه المنظمة من مقهىً حيّ مقرًا لها، وكان لها تأثيرٌ واسعٌ في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك بنغازي ومصراتة، وكان من أهدافها إصلاح التعليم، والنهوض بالتعليم العلمي، وتشجيع تأسيس الجمعيات وتشجيع قراءة الصحف والمتابعة.

كما يضاف إلى منظمات المجتمع المدني، توجد صحف حرة ومستقلة لا تتبع الإعلام الرسمي، من هذه الصحف صحيفة "أبو قشة" التي أسسها وحررها الأستاذ محمد الهاشمي عام 1909م، وكانت معارضة للنظام آنذاك، واستمرت الكُتّاب والزوايا والمساجد والطرق الصوفية في أداء دورها التقليدي في تدريس العلوم الدينية وحفظ القرآن الكريم والحفاظ على التراث خلال فترة الاحتلال الإيطالي، الذي مثّل انقطاعًا تاريخيًا دراماتيكيًا في تراكم تجربة المجتمع المدني، ويرجع ذلك إلى أن السلطات الإيطالية لم تنخرط في أي عمل مجتمعي يمكن تصنيفه كعمل مدني أو مجتمعي حديث يمكن لليبيين المشاركة فيه، وبدلًا من ذلك، سعت إلى إنشاء حكومة عسكرية تمييزية تُعطي الأولوية لرعاياها الإيطاليين[1].

أنشأت طرابلس أول مدرسة للبنات في عام 1904م، وهي مؤسسة خاصة تُدرّس موادًا كالحساب والتاريخ والجغرافيا والاقتصاد المنزلي والموسيقى، وتشرف على امتحاناتها السلطات المحلية، وفي عام 1908م وتأسست أول جمعية نسائية، "نجمة الهلال"، لتطوير مشاركة المرأة

(1) وردة، حمد محمد عبد السلام، واقع منظمات المجتمع المدني واسهامها في التنمية السياسية للمجتمع مسح اجتماعي شامل لمنظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي، رسالة ماجستير غير منشورة بنغازي جامعة بنغازي، (2017م)، ص7.

في الحياة العامة والعمل التطوعي المجتمعي. درّبت الجمعية الفتيات على مهارات متنوعة، ووسّعت أنشطتها خارج ليبيا، بما في ذلك جمع التبرعات لآبار المياه في مكة المكرمة وبناء سكة حديد الحجاز[1].

وشهدت فترة الاحتلال الإيطالي نقلة تاريخية هامة في تراكم خبرات المجتمع المدني، فلم تقم الحكومة الإيطالية بأي مشاريع مجتمع مدني يمكن تصنيفها ضمن العمل المدني أو المجتمعي، بينما واصلت المدارس القرآنية التقليدية، والزوايا الصوفية، والمساجد، والجمعيات الصوفية دورها التعليمي، بتعليم الدين، وحفظ القرآن، والحفاظ على التراث، بل إنها نصبت حكومةً عسكريةً عنصريةً ركزت جهودها على شعبها، وكان أول مشروع مدني اجتماعي وثقافي ليبي هو النادي الأدبي، الذي تأسس عام 1920م رغم قسوة الاستعمار كجمعية، أنشأت مدرسة ومكتبة اشترت دوريات وصحفًا عربية مفيدة، لكن الحكومة الإيطالية أغلقتها على الفور[2].

هدئت الأوضاع في ظل الإدارة البريطانية، إذ سُمح بتأسيس الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية بين عامي 1943–1949م، وحصلت أكثر من ثلاثين منظمة ذات أنشطة اجتماعية وثقافية وتعليمية، مثل جمعية عمر المختار، التي تأسست في بنغازي عام 1945م كمنظمة ثقافية ورياضية، على ترخيص وموافقة من الحكومة البريطانية، وشملت هذه المنظمات أنديةً وجمعياتٍ وأحزابًا وصحفًا خاصة.

نشأت الجبهة الوطنية من اجتماع لزعماء قبائل السعديين في 26 يوليو 1946م في البيضاء، حيث أرسلوا مذكرة إلى السلطات البريطانية يطالبون فيها بالاستقلال وتشكيل حكومة دستورية، والاعتراف بإمارة السنوسية بقيادة السيد إدريس، وتسليم الإدارة لأهالي برقة، وضمت الجبهة لاحقًا ممثلين عن قبائل أخرى وعائلة السنوسية، وعدد من زعماء المدن، مثل عمر باشا منصور الكيخيا، وصف دي كاندول الجبهة بأنها محافظة وتتألف من شخصيات مسنة، مع التركيز على مواجهة النفوذ المتزايد للشباب الوطني من جمعية عمر المختار، ونشأ جدل حول

(1) أبو أحميده، غازي سالم و التواتي حافظ محمد عبدالله. نشأة المجتمع المدني في ليبيا. مجلة العلوم والدراسات الإنسانية 73، (2022)ص9.

(2) إدريس المسماري ورضا بن موسى، مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا، مجلة عراجين أوراق في الثقافة الليبية، القاهرة، العدد 8، (2010م)، ص138.

الوحدة الليبية، حيث دعا سياسيون شباب إلى الوحدة مع طرابلس، متحدين نفوذ السياسيين القدامى على الرغم من الدعم المشترك للإمارة السنوسية.

وتأسست رابطة الشباب الليبي عام 1945م لاستقطاب الشباب ومنافسة جمعية عمر المختار بقيادة صالح بويصر، إلا أنها لم تحظَ باهتمام شعبي، ولم تتمكن من الاندماج مع الجمعية بسبب صراعات النفوذ، و دعمت الرابطة السياسيين المخضرمين ومصالح برقة، وسعت إلى تطوير الوحدة الليبية وعضوية الجامعة العربية وقد فاقمت أنشطتها التوتر السياسي[1].

كما تأسس المؤتمر الوطني في برقة في يناير م1948 بمشاركة زعماء القبائل وممثلي المجتمع، وفي 10 يناير م1948، شُكِّلت لجنة تنفيذية برئاسة السيد محمد الرضا السنوسي لإعداد برنامج يركز على الوحدة الليبية استنادًا إلى مبادئ الإمارة السنوسية، وفي 29 يناير 1949م، طرحت اللجنة خطة عمل من ثلاث نقاط: المطالبة باستقلال ليبيا بعد انتصارات الحلفاء، وتشكيل حكومة وطنية بقيادة الأمير إدريس السنوسي، ومبدأ الوحدة الليبية مع قصر الخلافة على عائلة إدريس[2].

ثانيًا- مرحلة ما بعد الاستقلال:

يتميّز تاريخ العمل الجماعي الليبي بالتقاطعات لا بالتراكمات، فبدون تطوير بدائل تنظيمية قوية تُشعل حركة جمعوية نابضة بالحياة، قطعت ليبيا علاقاتها مع جزء كبير من مؤسساتها التقليدية والمدنية، وقد عانت ليبيا من سيطرة رسمية على المؤسسات غير الرسمية منذ الاستقلال، مما حدّ من نطاق عملها واستبدلها بمنظمات راسخة كالجمعيات القبلية والدينية، أما الأحزاب والجمعيات والنقابات، فقد خضعت في المقام الأول لشروط ربطتها بالدولة ووضعتها تحت سلطتها، أو مُنعت من ممارسة أنشطتها، كما حدث مع الأحزاب السياسية التي حُلّت في أول انتخابات تشريعية بعد الاستقلال أما النقابات المهنية، فقد عانت من ذلك نتيجة قوانين قوّضت عملها وقيّدته[3].

---

(1) امال السبكي، استقلال ليبيا بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية 1943-1952م"، مكتبة مدبولي، القاهرة، (1991م)، ص13.

(2) محمد الهادي ابو عجيلة، كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة، القاهرة جامعة الأزهر، رسالة دكتوراه غير منشورة، (1989م)، ص96.

(3) محمد إسماعيل أبو حجر، مرجع سابق، (2017م)، ص77.

بالرغم من وجود قانون اتحادي واحد في عهد المملكة الليبية يحكم جميع النقابات العمالية فان تاريخ النقابات في ظل العهد الملكي (1951–1969م)، كان طابعه الانقسامات والمنافسات المستمرة، ففي طرابلس ومثالًا على ذلك كانت توجد نقابات رئيسيتان، بينما لم يكن في بنغازي سوى نقابة عمال بنغازي[1].

بسبب غياب هذه المؤسسات المدنية، وتأثير العناصر الدينية والقبلية على الثقافة الليبية، شارك كلٌّ من المكون الديني للحركة الصوفية السنوسية والمجتمع القبلي فيها بنشاط، ومُنعت الحركات الدينية وغيرها من الظهور ولم تظهر أي حركة أو منظمة أو حزب ناجح بحقّ، مستمدّ اسمه أو هويته السياسية من الإسلام، ونتج عن الحظر اللاحق على تأسيس الأحزاب الشرعية خيار النشاط السري.

حُلّت الأحزاب السياسية في ديسمبر 1951م، وحُظرت المنظمات السياسية، وبسبب المضمون الاجتماعي الطبقي لقيادتها، لم تتمكن من تمثيل مصالح الجماهير الليبية عند تأسيسها في فترة الاحتلال الأجنبي والاستقلال، وسيطر عليها بعض شيوخ القبائل ومجموعات من عائلات حضرية معروفة، وبالتالي كان هيكلها مشابهًا إلى حد كبير للنظام السائد، لم تتمكن من تقديم برامج اجتماعية من شأنها أن تُفيد الغالبية العظمى من الأفراد، أو تتجاوز أهداف حقبة الاستقلال لتطوير مطالب الشعب والتعبير عنها للحكومة، لم تتشكل الأحزاب وتنمو في إطار سياسي يسمح بالتعددية، ويتقبل الآراء المخالفة، ويضمن مشاركتها في صنع القرار الوطني، وفي غياب الشريك الوطني الآخر، سواءً أكان حكومةً أم معارضةً، برزت كظاهرة مقاومة للاحتلال الأجنبي، وفي إطار العمل الوطني العام لحركة التحرر الوطني.

صدرت عدة قوانين بإشراف عدد من المحامين من مصر، على رأسهم المحامي المعروف الدكتور عبد الرزاق السنهوري، وعدّل هؤلاء المحامون عدة قوانين مصرية لتتلاءم مع الواقع الليبي المحلي، كقانون العمل الأهلي الذي أجاز تأسيس الجمعيات، وإلى جانب الأندية الرياضية، والحركة الكشفية، والاتحاد العمالي، والمنظمات العاملة في مجالات رعاية الأسرة، وكفالة الأيتام، وتعليم المرأة، ومحو الأمية، كانت تلك الفترة من أثمر الفترات في إرساء دعائم العمل الأهلي.

(1)هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر إبراهيم المنشأة الشعبية للنشر، ليبيا، (1981م)، ص76–78.

حَمت المادة 26 من الدستور الليبي لعام 1951م حق المواطنين في تنظيم الجمعيات المدنية، كما شمل القانون المدني الصادر في 28 نوفمبر 1953م إنشاء الجمعيات والمؤسسات المدنية، والذي تضمن 15 مادةً تُنظّم عملها، وخلال تلك الفترة، تأثرت الحركة السياسية بشكل كبير بالمؤسسات المدنية ومنظمات الشباب والنقابات العمالية؛ إلا أن هذا التأثير تضاءل بعد انقلاب عام 1969م[1].

حاولت الدولة الحد من عمليات منظمات المجتمع المدني، بسبب مشاركتها في الإضرابات ومقاطعة السفن والطائرات المملوكة للقوى الاستعمارية، كما حدث في عام 1962م عندما غيرت بعض القوانين وحقوق والتزامات النقابات العمالية، ولم يُسمح إلا بأنواع محددة من الأنشطة، مثل جمعية الهلال الأحمر الليبي (1959م)، التي كانت مرتبطة بوزارة الصحة، بموجب قوانين التبعية للدولة، وظهرت الجمعيات والنشاط الثقافي نتيجة لنمو الحركة الاجتماعية وتزايد الوعي السياسي والثقافي للقوى الوطنية، وأصبح المشهد الجامعي نشطًا في التخطيط للمحاضرات والندوات والأمسيات الثقافية التي تستضيفها الجمعيات المرتبطة بالكليات والأقسام الجامعية، مثل جمعية شكسبير وجمعية ابن خلدون وجمعية أحمد رفيق المهداوي، كما أنشأت النخبة المثقفة بنشاط المنتديات والجمعيات والصحف المستقلة[2].

ثالثاً- مرحلة 1969م الى ماقبل ثورة 17 فبراير:

خلال فترة الحكم الليبي السابق (1969-2011م)، مُنع الأفراد أو الجماعات من إنشاء منظمات أو مؤسسات مدنية لا تتوافق مع أيديولوجية النظام، أو تولي مناصب لا تتوافق مع مُثُل النظام السياسي، وكما هو الحال في دول عربية أخرى، زاد النظام من سيطرته على المنظمات المدنية، ومنع تشكيل مجتمع مدني إلا من خلالها وبرزت مؤسسة القذافي، وجمعية "اعتصامهم"، وجمعية "هناء"، وغيرها من المنظمات التي أنشأها النظام لمصلحته الخاصة، بل إن أركان الديكتاتورية نفسها تولت قيادة هذه المؤسسات، تحت رعاية النظام السياسي وقادت هذه

(1) سالم حسين العادي وآخرون، التنظيم السياسي في ليبيا، دار الكتب، بنغازي، (2013م)، ص58 .

(2) إدريس المسماري ورضا بن موسى، مرجع سابق، (2010م)، ص138.

الجماعات عمليات التغيير الاجتماعي، متناسيةً أن التغيير هو سنن الله في خلقه، وأن منهج الله لا يتغير[1].

أحكم نظام القذافي الخناق تماماً على كل صوت مخالف له، ففي عام 1977م غير القذافي اسم ليبيا إلى الجماهيرية العربية، إذ مثلث الجماهيرية نظاماً جديداً للحكم مبنياً على مبادئ الكتاب الأخضر للقذافي، ولقد أنتج هذا النظام حكماً رسمياً بالغ التعقيد يشمل وفرة من المؤتمرات واللجان، مع صلاحيات متداخلة في الغالب، أسهمت في نشؤ إحساس بالفوضى المنسقة والدائمة، والشيء اللافت للانتباه هو بروز وتنامي دور اللجان الثورية كحركة قوية ساهمت في خنق كل الأصوات السياسية المعارضة[2].

سعى النظام إلى قمع الثقافة والفكر والوعي والابتكار بإلغاء الأنشطة المدنية الحديثة، كالمكتبات العامة والمسارح ودور السينما والفنون الجميلة، التي تُنمّي الذوق والحيوية والموهبة، كما حظر المجلات والصحف، وسمح لهيئة رقابة واحدة فقط بالتحكم في استيراد الكتب، كل هذا حرم أجيالًا من الاطلاع على الأدب والفنون والتراث العلمي والشخصيات التاريخية والكتاب والشعراء الليبيين، وغيرها من العناصر المهمة للهوية الوطنية، كما استشرى الفساد السياسي والإداري بشكل كبير، ومُنح أعضاء "اللجان الثورية" مزيدًا من السلطة، واعتُبروا خيرة أفراد المجتمع وقدوة للشباب الفقراء، وكان ذلك بهدف إجبارهم على العمل لصالح النظام، ودفعهم إلى القيام بأشياء تتعارض مع قيمه وأخلاقه[3].

لقد صدر خلال هذه الفترة العديد من القوانين المكبلة للعمل العام والنشاط النقابي والمهني المستقل (قانون تجريم الحزبية 1972م، قانون الجمعيات 119 لسنة 1970م، وفي عام 1973م وجهت أعنف ضربة للمثقفين وهو خطاب زوارة الذي أعلن فيه ما سمي بالثورة الثقافية، حيث اعتقل أكثر من 300 مثقف بينهم عدد كبير من الأدباء والكتاب[4].

توضح الأمثلة التالية كيفية تفاعل منظمات المجتمع المدني مع الدولة في ليبيا في ظل الحكومة السابقة، والتي كانت تُشبه إلى حد كبير نموذج "الدولة–الشركات":

---

(1) كربوسة عمراني «المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (16). (2014م).

(2) بوحنية قوي، المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا صراع القبيلة والدولة، تقرير الجزيرة، الجزيرة، (2019م)، ص9.

(3) بوحنية قوي، المرجع السابق، (2019م)، ص7–9.

(4) إدريس المسماري ورضا بن موسى، مرجع سابق، (2010م)، ص145.

- حظرت الأحزاب السياسية، واعتُبر تكوينها جريمة ضد الثورة في السنوات الأولى للديكتاتورية السابقة
- كانت الجمعيات المهنية والنقابات والاتحادات إلزامية وغير تنافسية.
- أُدمجت منظمات المجتمع المدني في الإطار التنظيمي الرسمي، ولم تُعد كيانًا منفصلاً عن الدولة.
- احتكرت كل نقابة أو منظمة مهنية تمثيل المصالح المختلفة ضمن فئتها[1].
- مثّلت فصول هذه المرحلة وآلياتها وعملياتها في المجال الثقافي تدجينًا للعمل الثقافي من خلال ما عُرف بـ"المؤسسات النقابية"، واتحاد الكُتّاب ونقابة الفنانين، لخدمة أهداف المؤسسات السياسية الرسمية التي تضع شروط العضوية، وتسنّ القوانين، وتوفر التمويل، و المشروع الأيديولوجي للدولة، لم تستوفِ هذه الهياكل النقابية المزعومة أيًا من المعايير التي أقرّتها منظمات المجتمع المدني.

أُسست عام 1988م، ما يُسمى بـ"الأندية القبلية" بهدف السيطرة على مطالب محلية وإقليمية محددة، والتي تطورت في نهاية المطاف إلى حركات احتجاجية، وكُلِّفت منظمات "القيادة الشعبية والاجتماعية"، التي كانت بمثابة مُخبرين اجتماعيين، بنفس أهداف هذه الأندية، التي سعت إلى تتبع تحركات الشباب في المناطق القبلية وتحديد بؤر الصراع المحتملة.

كما نظّم القذافي عددًا من الزيارات إلى مناطق ومواقع مختلفة في إطار نشاطه الشخصي المتواصل، وكان يُدرس سمات وتاريخ المجموعة القبلية قبل كل زيارة، وكانت القبيلة التي زارها تُوقّع على وعد بالولاء في نهاية كل زيارة[2].

يُقدَّر عدد القبائل الليبية الكبرى ما بين 140 إلى 150 قبيلة [3]، تنقسم بدورها إلى فروع قبلية وتختلف في حجمها، ومع تزايد التحضر وتداخل أسماء المدن والمجموعات القبلية، يتناقص

(1) زاهي المغيربي، نجيب الحصادي، التحول الديمقراطي في ليبيا : تحديات ومالات وفرص، المنظمة الليبية للسياسات الاستراتيجية، طرابلس، (2014م)، ص14

(2)كمال عبد اللطيف، مداخلة حول ورقة سعيد بن سعيد العلوي، نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الحديث، التي ألقيت في ندوة المجتمع المدني، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، يناير، (2001م)، ص75

(3) خليفة محمد التليسي، معجم قبائل ليبيا، الدار العربية للكتاب، طرابلس، صـ 53.

هذا العدد، وقد شهد المشهد القبلي الليبي تحالفات وانقسامات ملحوظة في تفاعلاته مع النظام الحكومي، ومع بعضها البعض، ومع مناطق نفوذها بعد ثورة الأول من سبتمبر.

وتوضح الملاحظات التالية مدى الانقسام بين القبائل الذي يميز المشهد القبلي في بنيته السياسية الحالية وخاصة بين التجمعات القبلية المنتشرة بين شرق البلاد وغربها:

1. تتغير الجغرافيا القبلية والمناطقية في ليبيا باستمرار نتيجةً لعوامل متعددة، مثل ديناميكيات الأحداث وتضارب المصالح، والضغوط، وغيرها من المتغيرات.
2. ترتبط مواقف المجموعات القبلية والمناطقية على الوجه العام من النظام برصيدها العلائقي السياسي التاريخي معه إيجابًا أو سلبًا.
3. إن وجود معارضين أو فصائل ساندت الثورة (ولا تزال تدعمها، مثل ورفلة وترهونة) لا ينفيه ارتباط النظام السياسي بالعديد من القبائل الليبية المهمة، وأنتجت القبائل المعارضة أفرادًا موالين للنظام سارعوا إلى البحث عن الأمان في المدن الخاضعة لسيطرته (مصراتة، والزاوية، والزنتان) [1].

اتسمت المؤسسات بسمتين: نقابية ومدنية، الأولى منظمة تُركز على العمل المهني فقط، والثانية منظمة تُمارس نشاطًا خيريًا تطوعيًا ذا طابع اجتماعي بحت، وتُساعد المحتاجين، وقد انطبق عليها القانون رقم (9) لسنة 2001م بشأن عمل الجمعيات الأهلية، بما في ذلك النقابات والاتحادات والهيئات المهنية، وشملها وعليها أن تتبع السياسة العامة للدولة، التي هي الجهة الوحيدة المخولة بإنشاء هذه المنظمات أو حلها، واعتُبرت منظمات المجتمع المدني جزءًا من إجراءات النظام السياسي، وليست كيانًا مستقلًا عن الدولة[2].

كان قانون قمع الجمعيات هو اسم هذا التشريع، وكان لزامًا على الجمعيات والمنظمات غير الحكومية إبلاغ اللجنة الشعبية العامة، أو اللجنة الشعبية للجنة الشعبية، بكل اجتماع لمؤتمرها، والمواضيع المدرجة في جدول الأعمال، وحضور أحد أعضائها، وكان عليها إرسال

---

(1) عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم : دراسة مقارنة، بحث مقدم إلى ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، (2001م)، ص92 .

(2) رياض محمد برشان، المجتمع المدني وعلاقته بالمجتمع الجماهيري، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا جنزور، طرابلس، (2011م)، ص49.

نسخة من محضر الاجتماع إما إلى مؤتمر الشعب العام أو إلى أمانة مؤتمر الشعب العام، ولم يذكر القانون المدني لعام 1970م المُلغى بشأن الجمعيات هذه التدخلات والصلاحيات.

قُضيَت جميع الطموحات والمبادرات والأنشطة الأخرى تمامًا بفعل الرقابة الأمنية والرقابة المشددة، لدرجة أن الناس كانوا يخشون النطق بكلمة "اجتماع" أو "مبادرة" ويستخدمون بدلًا منها كلمة "اجتماع"، وتحت ما يُعرف بمؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية والتنمية، تظاهر النظام بإنشاء وتأسيس جمعيات مدنية مستقلة ورغم أن هذه المنظمة كان من المفترض أن تكون مدنية، إلا أنها سُميت باسم رئيس الدولة الرسمي لكونه رئيسها، وتظاهرت بدعم المجتمع المدني كإصلاحي.

وفقًا لمركز دعم منظمات المجتمع المدني، كان هناك ما يقارب 90 إلى 95 منظمة غير حكومية ومنظمة مجتمع مدني خلال فترة الحكومة السابقة، واستُخدم القانون رقم 111 لعام 1970م المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، والقانون رقم 19 لعام 2001م، الذي وُصف بأنه قانونٌ يسحق الجماعات ويقيدها ويضعها تحت إشراف النظام، لتسجيل هذه المؤسسة، وافتقرت الدولة إلى هيكل قانوني متماسك أو أساسي أو دستوري نتيجةً للتغييرات التشريعية المستمرة لنظام القذافي، وبسبب سلطة النظام، لم يُسمح للمجتمع المدني ووسائل الإعلام الخاصة بالوجود، وكانت التفسيرات سهلة: يجب أن يتمتع الشعب ككل بالسيطرة الكاملة على كل شيء، كان لا بد من النظر إلى كل شيء على أنه سياسي لتحقيق هذا الغرض، ونأى عدد كبير من الليبيين بأنفسهم عن الحياة العامة والسياسية للتركيز على مصالحهم الشخصية أو مصالح عائلاتهم[1].

فيما يلي ملخص لأهم سمات هذه المرحلة[2]:

1. افتقار بعض الدول العربية إلى منظمات المجتمع المدني التقليدية.
2. عيّنت الحكومة السياسية لجانًا موالية لها للسيطرة على غالبية منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك النقابات والاتحادات والهيئات المهنية، مما جعلها جزءًا من النظام.

---

(1)وليد الصالحي، خليل جبارة، المجتمع المدني الواقع والتحديات، دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا، طرابلس، (2012م)، ص14 – 19.

(2) سامي الصادق خشخوشة، نشأة وتطور المجتمع المدني في ظل واقع الأزمات، ع16.مجلة الأستاذ، جامعة طرابلس – نقابة أعضاء هيئة التدريس، (2019م).

3. عجز النخب المسؤولة عن منظمات المجتمع المدني عن إعادة إحياءها لارتباطها الوثيق بالنظام السياسي ويمكن وصف هذه المجموعات بأنها تنتمي إلى الطبقة الحاكمة لافتقارها إلى الأساس الاجتماعي الذي كان من المفترض أن يكون مصدر شرعيتها الرئيسي.
4. كانت الحلول الفردية، على عكس العمل الجماعي، هي الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.

يمكن القول إن منظمات المجتمع المدني لم يُسمح لها بالعمل إلا بقدر ما تُسهم في دعم الحكومة واستدامتها وقبل أن تتصلب مساراته الفكرية والمعرفية، كان المجتمع الليبي يحكمه أيديولوجية واحدة، وفكر واحد، وقائد واحد لما يقارب أربعين عامًا، ونتيجةً لتدمير تلك العقلية وطريقة التفكير، نشأت عقلية وطريقة تفكير أخرى.

المطلب الثاني

التغيرات بعد 2011 ودوره في الانتقال السياسي

أدت أحداث عام 2011م إلى ظهور العديد من المنظمات والمؤسسات الإغاثية التي يُمكن وصفها بمؤسسات المجتمع المدني، وكانت هذه المنظمات في الغالب جمعيات إغاثية خيرية، وتركزت أنشطتها في المناطق المدمرة والمحتاجة للمساعدات المادية، ونشأت مؤسسات ومنظمات تُعنى بالتنمية والحقوق والتوعية[1].

أولاً- تحولات المجتمع المدني الليبي في مرحلة ما بعد الثورة:

وبشكل عام يمكن تقسيم مراحل تطور مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا بعد التغيير 2011م إلى الآتي:

المرحلة الأولى: الأنطلاق

منذ بداية الثورة الشعبية في 17 فبراير 2011م، وحتى التحرير في نهاية العام، استمرت هذه المرحلة وتميزت بما يلي[2]:

1. نظرًا لعدم ملاءمة الظروف في ليبيا لعملها خارج المدن المحررة، تأسست بعض منظمات ومؤسسات المجتمع المدني خارج ليبيا.
2. ركزت هذه المنظمات بشكل رئيسي على أعمال الإغاثة والصحة والأعمال الخيرية، وخاصة في المدن المدمرة أو المحاصرة.
3. قُدمت مساعدات دولية لبعض المنظمات.
4. ارتفع عدد منظمات المجتمع المدني بشكل كبير إلى عدة آلاف بعد التحرير، وقد نتج ذلك عن دعم القيادة الحكومية الجديدة لهذه المنظمات وتبسيط الإجراءات الإدارية.
5. اقتصرت معظم عمليات هذه المنظمات على إرسال قوافل إغاثة محملة بالإمدادات إلى المدن المتضررة[3].

---

(1) كربوسة عمراني مرجع سابق. (2014م).

(2) سامي الصادق خشخوشة، مرجع سابق، (2019م)، ص99.

(3) كربوسة عمراني، مرجع سابق، (2014م).

6. أنشأت بعض منظمات المجتمع المدني ما يُسمى بالبازارات، وهي عبارة عن معارض تُباع فيها الأطعمة والألعاب والملابس. تُتبرّع الأموال المُجمّعة من هذه الفعاليات للمحتاجين، سواءً كانوا أفرادًا أو جماعات أو مدنًا بأكملها.
7. مشاركة بعض منظمات المجتمع المدني في الفعاليات السياسية بهدف الوصول إلى السلطة، مما يُحيد عن أهدافها الأصلية، وقد يكون هذا نتيجةً لنقص المعرفة بمسؤوليات وأهداف منظمات المجتمع المدني.

المرحلة الثانية: إعادة البناء

استمر عدد منظمات المجتمع المدني في التزايد مع انطلاق هذه المرحلة مطلع عام 2012م، وبدأت هذه المجموعات تتخذ أشكالًا وأنماطًا وأهدافًا جديدة، ويتبرع غالبية أعضاء منظمات المجتمع المدني طواعيةً بوقتهم وأموالهم ومهاراتهم ومعارفهم وجهودهم لتحسين وضع البلاد وشعبها، رغم بعض التحديات التقنية والمالية، وخلال فترة ما بعد التحرير (2011م)، تجاوزت جهودهم نطاق العمل الخيري والإغاثي ليشمل التنمية الشاملة، وازدادت قوة منظمات المجتمع المدني، كما ازداد صوتها في حماية حقوق المواطنين والدولة.

المرحلة الثالثة: تصاعد الوعي والفاعلية المؤثرة

بدأت هذه المرحلة مطلع عام 2013م وما زالت مستمرة، وقد بدأت هذه المنظمات بلعب دور رئيسي في الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعنف في جميع أنحاء ليبيا، مع تصاعد حوادث العنف بين القبائل وداخل المدن وفيما يلي ملخص لخصائص هذه المرحلة[1]:

1. استمرار تغلغل المنظمات والمؤسسات الدولية في عمليات منظمات المجتمع المدني.
2. عقدت منظمات المجتمع المدني عددًا من الاجتماعات لمناقشة إمكانية إنشاء منظمة جامعة تضم جميع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.
3. أعربت منظمات المجتمع المدني عن مخاوفها من احتمال التدخل الأجنبي في عملياتها مثل أن أجرت مؤسسة أمريكية بحثًا حول مساهمة منظمات المجتمع المدني في الأمن والاستقرار في ليبيا. وبسبب المخاوف المتعلقة بالأمن القومي، امتنعت عدد من منظمات المجتمع المدني عن تزويد هذه المؤسسة بمعلومات.

(1) سامي الصادق خشخوشة، مرجع سابق، (2019م)، ص100.

1. لا تزال منظمات المجتمع المدني تعمل على مبادرة المصالحة الوطنية، على الصعيدين المحلي والدولي.
2. خاضت منظمات المجتمع المدني معركةً ثنائيةً ضد تنامي النزعة الإقليمية والقبلية، بالإضافة إلى التدخل الأجنبي الذي يستغل السياسة والمصالح الوطنية[1].

ثانيًا- إسهامات المجتمع المدني في استعادة الأمن والنظام بعد الثورة:

لقد شهد كل جانب تقريبًا من جوانب الحياة الليبية تشكيل مئات من منظمات المجتمع المدني الجديدة خلال فترة ما بعد الثورة في عام 2011م، والمجالات التالية هي التي يمكن أن يلعب فيها العدد المتزايد من منظمات المجتمع المدني دورًا خاصًا:

- يمكن لمنظمات المجتمع المدني سدّ هذا الفراغ في ظل غياب السلطة الحكومية من خلال الاضطلاع ببعض واجبات والتزامات الدولة فبالإضافة إلى طرابلس، خلّف سقوط دكتاتورية القذافي فراغًا في السلطة في مناطق نائية وأكثر خطورة، وفي كثير من الحالات، ساهمت منظمات المجتمع المدني مثل مجلس حكماء ليبيا في استعادة السلام والنظام في هذه المناطق.
- تتجلى المساهمة المحتملة لمنظمات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية في أنشطة مجلس حكماء ليبيا ومجلس الشورى، كان المجلس ناشطًا في المناطق الليبية المضطربة، وخاصةً جبال نفوسة وكان الهدف الرئيسي للمجلس هو تهدئة التوترات بين الجيران المؤيدين للثورة والقبائل التي استخدمها القذافي للحفاظ على سلطته وكان للمجلس دور فعال في إنهاء الصراعات القبلية المميتة نظرًا لغياب السلطة الحكومية تقريبًا في هذه المناطق[2].

ولقد ساهمت هذه الشبكة من منظمات المجتمع المدني بشكل كبير في تطوير بناء السلام وتوحيد ليبيا، ويوجد ما بين 1800 و1900م تجمع ومنظمة مجتمع مدني في جميع أنحاء البلاد، وفي أعقاب الثورة الليبية في فبراير 2011م ازداد عدد منظمات المجتمع المدني

(1) كربوسة عمراني مرجع سابق. (2014م).

(2) هميل فتحي عبد السلام معتوق و موسى عبده مختار دور المجتمع المدني في تحقيق التحول الديمقراطي في ليبيا في الفترة من 2011 – 2016 م (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم درمان الاسلامية، أم درمان، (2017م)، ص43.

وقد سجّل القانون رقم (111) لسنة 1970م بشأن المنظمات غير الحكومية والقانون رقم (19) لسنة 2001م الذي اعتُبر على نطاق واسع قانونًا يقمع المنظمات ويقيدها ويضعها تحت سيطرة الحكومة، ما بين تسعين وخمس وتسعين جمعية في ظل النظام السابق.

استجابةً للمطالب المُلِحّة في المراحل الأولى من الثورة، انطلقت منظمات المجتمع المدني في البداية من خلال مبادرات إغاثية وخيرية، شملت توزيع طرود غذائية ومساعدات طبية ومواد إغاثية، وبعد حصارٍ طويلٍ فرضته قوات القذافي، امتدت جهودها من بنغازي إلى مصراتة، ونظرًا لارتفاع عدد الجرحى والشهداء كما نشطت في مصراتة الجمعيات والهيئات الخيرية التي تُقدّم الدعم النفسي والاجتماعي والمجتمعي والتأهيل وشهدت الزاوية والجبل الغربي أنشطةً مُماثلة، وفي المرحلة الثانية، التي بدأت في 23 أكتوبر 2011م، أعادت هذه المنظمات التركيز على خارطة الطريق المُعجّلة للمصالحة الوطنية والسلم الأهلي والحوار والمواطنة والديمقراطية والعدالة بعد إعلان الحرية، كما سعت إلى تطوير وتشجيع مشاركة الشباب والنساء في الحياة السياسية[1].

تأسست مؤسسات ومنظمات في جميع مناحي الحياة الليبية، وظهرت مئات منظمات المجتمع المدني الجديدة وفي كثير من الأحيان، كان لها دور فعال في استعادة الأمن والنظام الإداري من خلال التدخل لملء فراغ السلطة الذي خلفه سقوط القذافي، ففي المناطق الصعبة، مثل جبال نفوسة، ساعد مجلس حكماء ليبيا في توحيد البلاد من خلال التوسط في النزاعات بين القبائل التي استخدمها القذافي لدعم سلطته وجيرانها الذين دعموا الثورة، وقد ساهمت هذه الشبكة من منظمات المجتمع المدني بشكل كبير في دفع عملية بناء السلام.

اهتم المثقفون والمتعلمون بإنشاء منظمات مجتمع مدني وأحزاب سياسية وظهرت الأحزاب في كل مدينة وبلدة وقرية نتيجةً لقلة خبرة الليبيين في هذين المجالين، واختارت كل مجموعة اسمًا للمنظمة أو الحزب السياسي دون مراعاة أهدافه وفلسفته، وقد ابتكر من أسسوا منظمات المجتمع المدني أسماءً لمجتمعاتهم المنتشرة في كل مكان، وأنشأ آخرون منظماتٍ اكتسبت أسماءً ذات طابع ديني بدلًا من العمل تحت مظلة المجتمع المدني.

---

(1) وليد الصالحي وخليل جبارة، المجتمع المدني الواقع والتحديات، دراسة ميدانية الأوضاع واحتياجات المجتمع المدني في ليبيا، طرابلس (2012م)، ص18-19.

تأسست في ليبيا ما يقارب 1900 جمعية بسرعة، متجاوزةً في كثير من الأحيان الحاجة إلى قوانين تنظيمية رسمية، وركزت هذه الجمعيات على دعم المجهود الحربي ورعاية المتضررين، ولضمان الالتزام بالمبادئ الديمقراطية، لا بد من سنّ تدابير، منها تطبيق قوانين لتنظيم عملها، ووضع لوائح داخلية ومجالس منتخبة والشفافية المالية، ومنع العضوية على أساس الانتماء القبلي أو العشائري فقط، فالجمعيات التي تُشكّل أساسًا لتحقيق مكاسب مالية، بدلًا من أهداف المجتمع المدني الحقيقية، تُقوّض جوهرها الأساسي[1].

كما انتشرت جهات ومنظمات أجنبية وعربية، تهدف إلى التدخل في عمل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، ويُعتبر غالبية الشباب المتحمسين لفكرة تكوين الجمعيات أعضاءً في المجتمع المدني، بعد أن حُرموا منها سابقًا، ولأن هؤلاء الأفراد ينتمون إلى منظمات أجنبية، فهناك اندفاع منهم نحو من يدّعون أنهم خبراء أجانب قدموا إلى ليبيا لبناء المجتمع المدني الليبي، وتُثار الشكوك حول الأهداف الحقيقية لهذا الاهتمام بهذا الدعم الأجنبي، لذا يجب على المسؤولين الانتباه إلى هذا الأمر، وإعلان الضوابط الواجب اتباعها، ووضع آليات للرصد والمتابعة قبل أن يتفاقم الأمر[2].

ثالثًا: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا

كخطوة أولى في بناء مشروع سياسي للثورة والتحول السياسي نفسه، يبدو من الضروري النظر في الظروف السياسية التي أعاقت الانتقال السياسي، ويتجلى غياب رؤية واضحة لسياسات بديلة لهذا الانتقال – والتي يمكن وصفها بالأسس الفكرية للثورة واستراتيجياتها لإعادة بناء الدولة – من خلال تحليل تجارب الانتقال السياسي.

ربما كان تعقيد العملية السياسية بين عامي 2011 و2013م ناتجًا عن تأخر تطوير المشروع السياسي للثورة ونتيجةً لهذا الغموض، انهارت العلاقات والتحالفات بين المنظمات المدنية والمؤسسة العسكرية، في جوهرها وظلت جميع المبادرات المقترحة مثيرة للجدل وخاصةً وثيقة المبادئ فوق الدستورية، التي حظيت بدعم من الأحزاب المؤيدة للنص "السلمي"، وأشعلت نزاعًا معقدًا شكّل المشهد السياسي خلال الفترة الانتقالية.

---

(1) مصطفى عمر التير، رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني، المستقبل العربي، بيروت، (2014م)، ص68–70.

(2) مصطفى عمر التير، مرجع سابق، (2014م)، ص78.

افتقرت الحركة الثورية إلى رؤية سياسية، وأصبحت عادية في غياب هدف سياسي، وأصبحت الاحتجاجات والمظاهرات سمةً لها، ومع مرور الوقت، استطاعت الدولة التعايش مع عدد كبير من الاحتجاجات المتفرقة في جميع أنحاء البلاد، وفي شدتها الحالية، تُسلط هذه المظاهرات الضوء على الأزمة الأمنية التي تعيشها الدولة، لكنها لا تُمثل حلاً نهائياً يُنهي الجيش أو يُغير فلسفته[1].

وينطبق هذا أيضاً على الإدارة الحالية، التي تُكافح عجزها عن تحقيق الاستقرار، فالجهاز الأمني عاجز عن فرض إجراءات أمنية مقبولة، ليس فقط من أنصاره، بل أيضاً من شرائح أخرى من المجتمع الليبي، وقد اختار الليبيون السيطرة الأمنية سبيلاً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني.

نظراً لضعف البنية السياسية، والتراجع الحاد في قدرات الدولة، يُمكن وصف الوضع في هذه الفترة بأنه حالة توازن بين الضعفاء، مما يثير مخاوف بشأن احتمال نجاح الثورة، وتُمثل هذه القضايا تحدياً لجميع الأطراف سواءً في إرساء السلطة أو معارضتها.

نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقريراً عن منظمات المجتمع المدني الليبية، ويهدف هذا البحث إلى توفير قاعدة بيانات شاملة حول أنواع الأنشطة الجارية في مدن بنغازي وطرابلس ومصراتة والزاوية وزوارة، ويُعدّ هذا التقرير مورداً قيّماً للعاملين في مجال التنمية والجهود الإنسانية في ليبيا.

يتجلى الالتزام بدعم الدور المتنامي لمنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد في إصدار تقرير منظمات المجتمع المدني، نوقال: "هذا التقرير، وهو ثمرة جهد مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وسيتيح فهمًا أفضل لديناميكيات منظمات المجتمع المدني وتحديد قدراتها واحتياجاتها"، وأكد الدكتور غسان خليل، الممثل الخاص لليونيسف، على أهمية المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في ليبيا، وأضاف: "من المتوقع أن يوفر التقرير لمؤسسات الحكم المحلي وجميع الجهات الفاعلة الأخرى فهمًا أفضل لقدرات المجتمع المدني والتحديات التي تواجهه"[2].

---

(1) هميل فتحي عبد السلام معتوق و موسى عبده مختار مرجع سابق، (2017م)، ص62.

(2) احمد حسين، مصدر سابق، ص162، 166.

وأضاف أن هذا التقييم سيُفضي بالتأكيد إلى خطة أكثر فعالية لدعم منظمات المجتمع المدني وتحفيزها على التخصص، لا سيما في مجال حقوق الطفل، وقد أبرزت دراسة اليونيسف النشاط المتنامي لمنظمات المجتمع المدني الليبية، سواءً في الداخل أو بين الليبيين المقيمين في الخارج، بالإضافة إلى الحضور اللافت للمنظمات النسائية، التي تُشكل 12% من إجمالي منظمات المجتمع المدني المشمولة بالدراسة، وتشير الدراسة إلى أن هذه المنظمات تُركز جهودها على المناصرة والتواصل وتقديم الخدمات[1].

يوثق تقرير التعاون المحلي المُعزَّز بين المجالس البلدية ومنظمات المجتمع المدني، والذي كان مُفيدًا وناجحًا من حيث فعالية التكلفة في ترميم البنية التحتية المُتضرِّرة وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية.

ويُظهر التقرير أيضًا أنه على الرغم من تزايد أهمية منظمات المجتمع المدني في نظام تقديم الخدمات الوطني، إلا أن تمويلها آخذ في التضاؤل، مما يجعلها تعتمد بشكل رئيسي على تبرعات أعضائها. ويُعزى هذا الانخفاض في تمويل عملياتها إلى كلٍّ من النزاع المُسلَّح المُستمر وتراجع الاقتصاد الليبي.

يرى مراقبو منظمات المجتمع المدني في ليبيا أنه من الضروري التركيز على ركيزتين أساسيتين لضمان تطوير مشاركتها في عملية بناء الدولة:

- الركيزة الأولى: إرادة الوجود والمشاركة في المشاريع والأنشطة.
- الركيزة الثانية: الإطار الرسمي والتشريعي والقانوني.

لضمان حرية المجتمع المدني وتمكينه من أداء دوره في التنمية والتقدم المجتمعي، لا بد من الإسراع في إصدار قانون عصري يضمن استقلالية مؤسسات الدولة واستقلاليتها عن التدخلات الخارجية، إن العوامل الرئيسية والأهم المؤثرة في التحول الديمقراطي هي التجارب السياسية والاجتماعية، وهذا يُبرز أهمية موضوع التحول السياسي من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فهو عملية ديناميكية تتضمن عناصر التعاون والصراع، والتوافق والتناقض، طوال عملية بناء النظام السياسي وإعادة تنظيم مراكز القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية[2].

---

(1) هميل فتحي عبد السلام معتوق و موسى عبده مختار، مرجع سابق، (2017م)، ص63.

(2)احمد حسين، (2004م)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مراكز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص36.

يمكن تناول النموذج السياسي بطرق متعددة، حيث ترتكز بعض التوصيات على عدد من الأفكار، مثل توافر الدستورية التي تضمن فعالية الأحزاب السياسية ونزاهتها، إلا أن تلبية هذه المتطلبات تُعدّ إشكالية بالنظر إلى الصعوبات التي واجهتها الدول العربية خلال مراحل التحول، فرغم السمات العامة للديمقراطية، ووجود دستور، وتنظيمات وهياكل سياسية، فإن تطبيقها غالبًا ما ينحرف عن سيادة القانون، ويسود اضطراب أمني و لم يُجنّب وضع دستور أو مؤسسات انتقالية الأزمات السياسية، لا سيما في العديد من الحالات التي تنطوي على انتقال سياسي أو في حقبتي ما بعد الاستقلال وما بعد الثورة، وقد أدت هذه الظروف إلى تباين بين مختلف الأمثلة، التي اتسمت بوجود أشكال ديمقراطية، في حين رافقتها في الوقت نفسه تفاقم القضايا الاجتماعية والسياسية الناجمة عن غياب السلطة والعجز عن تنفيذ سياسات توزيع الدخل، وتفتقر مشاكل مثل البطالة والفقر وغيرها إلى حلول واضحة، وعلى العكس من ذلك، فإن بعض الأنظمة غير الديمقراطية ـ مثل الأنظمة الفاشية في أوروبا وبعض الحكومات العسكرية في العالم الثالث ـ تحقق الرخاء الاقتصادي[1].

من الأهمية بمكان الحديث عن مسار التغيير السياسي ودرجة الفرص والتهديدات المتاحة استناداً إلى أربعة معايير: درجة انخراط المواطنين في السياسة، وطبيعة المساواة الاجتماعية، وتمتع الناس بالحماية من طغيان الدولة وحلفائها، و المساواة في الالتزامات المتبادلة بين الدولة والمواطنين.

وفقًا لتحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع، والتحول من الاستبداد إلى الديمقراطية، ترتبط هذه المسألة بتنوع واختلاف أنظمة الحكم القائمة على اشتراط التزام الدولة بالتشاور والنقاش العام داخل المجتمع، وتُمثل هذه المشكلة إشكالية، لا سيما في ظل ميل الغالبية العظمى من الحكومات إلى فرض إرادتها على ناخبيها، وتُظهر تجربة الدول العربية ظهور أنظمة انتقالية تفتقر إلى الديمقراطية وتعاني من ضعف في القدرات الداخلية، وقد أدى ذلك إلى حالة من الارتباك الشديد خلال المرحلة الانتقالية، حيث سادت أنماط متنوعة، يمكن تصنيفها جميعًا ضمن نطاق تفكك الدولة، وظهور أمراء الحرب، وترسيخ جماعات المصالح، ووجود الحزب

(1) احمد شهاب، (2007م)، المجتمع المدنى والدولة المعاصرة، دار الإنشاء العربي، ص22.

المسيطر، والمصالح العرقية، والتعبئة الدينية، والصراعات العنيفة المتكررة التي تطورت إلى حروب أهلية. وتُلاحظ مستويات مختلفة من انهيار سلطة الدولة في هذه السيناريوهات، وتواجه سياسات التخلي عن هذا النموذج معارضة حقيقية نظرًا لمقارنته بظروف ما قبل الثورة في مصر وتونس، كما أصبحت وظيفة الأمن للدولة مجزأة طوال المرحلة الانتقالية بسبب اعتماد نظام القذافي على العلاقات القبلية[1].

يُعدّ نزع سلاح "كتيبة البيضاء" (ليبيا) دليلاً على الثقة في الحكومة الانتقالية، وبما أن هاتين السياستين تُضعفان قدرات المجتمع والدولة، فإنهما لا تختلفان جوهرياً عن سياسات ما بعد المرحلة الانتقالية، وبالتالي فإن العقبة الرئيسية أمام التحول الديمقراطي هي تصاعد التنافس السياسي بين الحكومة والنخب الدينية والسياسية، وكذلك داخل النخب السياسية نفسها، ومن المرجح أن يكون التراجع عن الديمقراطية راجعاً إلى ضعف الدولة وتأثرها بالتأثيرات الخارجية، ومن المهم الإشارة إلى أن استمرار الصراع السياسي في ليبيا يُضعف فعالية المؤسسات ومرونتها، ونتيجةً لذلك، تُشكل القضايا الراهنة أبرز عوائق الاستقرار في المرحلة الراهنة، وهي غموض المسارات السياسية التي تطرحها الحكومات، وضعف قدرة المجتمع على صياغة رؤى أو بدائل سياسية[2].

هناك أربعة أنماط تصف الدول وتفاعلاتها مع مواطنيها[3]:

1. النظام غير الديمقراطي ذو القدرة العلية: الذي يحصر حرية التعبير بما تحتاجه الدولة لممارسة سلطتها، ويسمح هذا النظام لأجهزة أمن الدولة بالتأثير بشكل كبير على السياسة العامة وعندما تتدهور قدرات النظام التوزيعية والاستخراجية يمكن الإطاحة به على أعلى المستويات أو من خلال انتفاضة واسعة النطاق.
2. النظام غير الديمقراطي ذو القدرة الضعيفة: من السمات المميزة لهذا النظام أمراء الحرب، وجماعات المصالح، والحزب الحاكم، والمصالح العرقية، والتعبئة الدينية، والصراعات العنيفة المتكررة التي تتحول إلى حروب أهلية، وتواجه سياسات التخلي عن

(1) احمد حسين، مصدر سابق، ص38

(2) احمد حسين، مصدر سابق، ص38

(3)اسلام الكواكبي، إعلان دمشق بين الشباب والإعلام، سلسلة قضايا الاصلاح 18 مركز القاهرة، (2007م)، ص127.

هذه النماذج معارضة حقيقية، إذ تُظهر درجات متفاوتة من انهيار سلطة الدولة، وكان تفكك الدور الأمني للدولة خلال الفترة الانتقالية نتيجةً لاعتماد نظام القذافي على الروابط القبلية.

3. النظام الديمقراطي ذو القدرة العالية: تعدد وتنوع الحركات الاجتماعية، والتعدد الحزبي، والمشاركة السياسية الواسعة، والرقابة الأكبر على السياسات العامة – وكلها عوامل تُقلل من العنف السياسي.
4. النظام الديمقراطي ذو القدرة الضعيفة: يُقارن إطار الديمقراطية الضعيفة بإطار الديمقراطية الفعالة إلا أنه يفتقر إلى الرقابة الكافية على السياسات العامة، مما يُضعف كفاءة النظام السياسي.

تُصنَّف الدول العربية على أنها ذات حكومات غير ديمقراطية بالكاد تؤدي وظائفها، وتشمل هذه الفئة الدول التي استمرت أنماط سيطرتها على السلطة والموارد السياسية والاقتصادية رغم تغيرات الطبقة الحاكمة دون أن يقابلها تحولات في المعتقدات السياسية[1].

أعاق تفاعل القوى المؤيدة والمعارضة للتحول الديمقراطي المرحلة الانتقالية، ومن الضروري مراعاة مساهمات كل من الأطراف المعارضة والمؤيدة، قد يُجادل البعض بأن فرص الديمقراطية قد تضاءلت بسبب الطبيعة غير المنتظمة للأفكار الثورية وهشاشة شبكاتها السياسية، وتأخرت العملية الديمقراطية واختلطت نتيجة لتراجع جهود السلطة الانتقالية للإصلاح والتغيير، وعند تقييم مستقبل الدول العربية، يُعد هذا التفاعل أمرًا بالغ الأهمية، فرغم التحديات التي تفرضها الوقائع السياسية، ستزداد العقبات أمام التحول الديمقراطي والاستقرار إذا لم تُبذل جهود لمعالجة الأزمات، وتصنف الدول العربية على أنها أنظمة غير ديمقراطية ضعيفة الأداء بناءً على المعايير المستخدمة لتصنيف الأنظمة السياسية.

تندرج تحت هذه الفئة الدول التي شهدت تحولاً في الطبقة الحاكمة وتلك التي تسعى إلى ذلك، إن العقبة الرئيسية أمام التحول الديمقراطي هي تصاعد التنافس السياسي بين النخب السياسية والدولة، وكذلك بين النخب الدينية والسياسية، ويتزايد احتمال التراجع عن الديمقراطية

(1) الماوردي أبو الحسن على بن محمد بن حبيب، الأحكام السلطانية والولاية الدينية، البابي الحلبي، (1973م)، ص98

بسبب محدودية الدولة وضعفها أمام التأثيرات الخارجية وهنا يتضح أن الصراع السياسي المطول في كل من مصر وتونس يُقوّض كفاءة المؤسسات وقدرتها على التكيف مع التطورات الجديدة، وهذا يُثير الشكوك حول سياسة الدولة التحديثية والتحول الديمقراطي.

المطلب الثالث

إسهاماته في قضايا العدالة والأمن

برزت منظمات المجتمع المدني كفاعل أساسي يسعى إلى ترسيخ قيم العدالة وبناء الأمن المجتمعي، فقد واجه المجتمع الليبي مرحلة من الانقسام وضعف مؤسسات الدولة، ما جعل الحاجة ملحّة لجهودٍ تسهم في تحقيق الاستقرار وتطوير الثقة بين المواطنين والمؤسسات، واضطلعت منظمات المجتمع المدني بأدوار متعددة تمثلت في تطوير الوحدة الوطنية، ونشر ثقافة التسامح والمصالحة، ومكافحة الفساد، والدفاع عن مبادئ الشفافية والمساءلة، بما يعزز العدالة الاجتماعية ويحدّ من مظاهر الفوضى والعنف، غير أن هذه الجهود واجهت تحديات مؤسسية وسياسية أعاقت فاعليتها الكاملة، وهو ما يجعل دراسة إسهامات المجتمع المدني في قضايا العدالة والأمن ضرورة لفهم مسار التحول وبناء الدولة في ليبيا.

أولاً- دور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير الوحدة الوطنية وبناء السلم الاجتماعي:

بحسب الفيلسوف الألماني يوهانس هابرماس، فإن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا حاسما في تحديد القضايا المختلفة التي تواجه المجتمع لأنها كانت أول من أثار الوعي بالتهديد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية والذرية، ومعاناة المرأة، ومشكلة الهجرة الدولية[1].

وقد عرّف مركز دراسات الوحدة العربية في ندوة المجتمع المدني عام 1992م منظمات المجتمع المدني بأنها "مجموع المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في مجالاتها المختلفة بشكل مستقل عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، بما في ذلك الأغراض السياسية، مثل المشاركة في صنع القرار الوطني والإقليمي، مثل الأحزاب السياسية؛ والأغراض النقابية، مثل الدفاع عن مصالح أعضائها والأغراض الثقافية، مثل اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقًا لتوجهات أعضاء كل مجموعة؛ والأغراض للمساهمة في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"[2].

---

(1)محمد سليمان الحداد، مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة العنف : العنف تحدي خطير للدولة والمجتمع . موسم عبد العزيز الصرعاوي الثامن والعشرين لرابطة الاجتماعيين . الكويت : منشورات رابطة الاجتماعيين، (2003م)، ص147.

(2) منظمات المجتمع المدني في دولة تونس، تونس : وكالة الأنباء الوطنية، مركز المعلومات والأبحاث، (2005م)، ص. 11 .

تضم ليبيا عددًا كبيرًا من منظمات المجتمع المدني رغم حداثة عهدها النسبي بعد ثورة 17 فبراير، بما في ذلك الجمعيات والمؤسسات المعترف بها قانونًا، ويُعدّ عدد منظمات المجتمع المدني في المجتمع الليبي قليلًا نسبيًا مقارنةً بحجم المهام الموكلة إليها، وتؤدي العديد من الجماعات والمؤسسات والمنظمات أدوارها الاجتماعية والسياسية والثقافية العامة في المجتمع، حتى وإن لم تكن مسجلة رسميًا، وتجمع هذه المؤسسات فئات وقطاعات مجتمعية متنوعة ذات توجهات وأفكار ومواقف ومعتقدات متباينة.

يُشكّل المجتمع المدني جسرًا ووسيطًا بين الدولة من خلال هذه المؤسسات، بسلطتها المطلقة، والمجتمع بمختلف أجزائه وفئاته، ويُعتقد بوجود انسجام وتعاون بين الدولة وأجهزتها من جهة، ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، داخل المجتمع، ويعود ذلك إلى استفادة جميع الأطراف من بعضها البعض، لا سيما في القضايا ذات الاهتمام المشترك، ويدعم المجتمع المدني دور منظمات المجتمع المدني، التي تُنفّذها الجهات الحكومية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، ويُمكن للحكومة الليبية مساعدة منظمات المجتمع المدني في بناء أطر عملها وأساليب عملها، وتطوير المجتمع الليبي بما يُمكّنه من التقدم ومواكبة العصر.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني في ليبيا أن تُكمّل دور الحكومة، ليس فقط على الصعيد المحلي بل على الصعيد الدولي أيضًا، إذ يمكنها القيام بدور خيري وإغاثي، وتقديم المساعدة لضحايا الزلازل والحروب وتقديم المساعدات والرعاية الصحية في الخارج، والمشاركة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية والعلمية وستتميز هذه المنظمات بمشاركتها العلمية الفاعلة ومساهماتها العلمية الكبيرة كما يمكنها المساهمة في الاقتصاد من خلال نقل الخبرات الاقتصادية، ويمكنها مناصرة القضايا الليبية العادلة في مختلف المحافل.

وينبغي لمنظمات المجتمع المدني المحلية أن تُقدّم مساهمات واضحة، على الصعيدين المحلي والدولي لتكملة الجهود المؤسسية للحكومة في خدمة القضايا الاجتماعية العامة ولهذه المنظمات دور أساسي في خدمة المجتمع واهتماماته، مع القيام في الوقت نفسه بدور داعم ومتكامل وتعاوني مع مختلف الجهات الحكومية[1].

(1) محمد ناصر أبو القاسمدور التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية الليبية المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، ع9، ج4، . (2016). ص17 – 50.

وفقاً لسعد الدين إبراهيم، فإن المجتمع المدني، الذي يلتزم بمجموعة من المبادئ والمعايير المتعلقة بـ"الاحترام، والتسامح، والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف"، يرتكز على ثلاثة ركائز أساسية: حرية إرادة الأعضاء، والتنظيم الجماعي التوافقي، والركن الأخلاقي والسلوكي، ويتضمن هذا الركن الأخلاقي قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين، والاعتراف بحق الآخرين في إنشاء منظمات تسعى إلى مصالحهم المادية والمعنوية وتدافع عنها، والالتزام بإدارة الاختلافات داخل منظمات المجتمع المدني وفيما بينها، وكذلك بينها وبين الدولة، بطريقة سليمة وحضارية، أي وفقاً للمعايير والقيم المعيارية للمجتمع المدني، ومن هذه المُثل: الاحترام، والتسامح، والتعاون، والتنافس، والصراع السلمي، ومن أهم ركائز نجاح المجتمع المدني في أي دولة أو منطقة الركن الأخلاقي، الذي يشمل المعايير المعيارية للمجتمع المدني[1].

إن مُثُل وقيم الوحدة الوطنية، القائمة على احترام الآخر وقبول اختلاف الآراء سعيًا للصالح العام الذي يُعلي من المصالح الفردية، يمكن تحقيقها من خلال الاستثمار في المجتمع المدني وتوظيفه داخل المجتمع الليبي ووفقًا لسعد الدين إبراهيم، فإن مفهوم المجتمع المدني يشمل أفكارًا وتعبيرات تتعلق بالمشاركة والحرية واحترام حقوق الآخرين، والتفاني في حل النزاعات بنجاح، والتعاون لتحقيق المنفعة المتبادلة، وكما يُشير إبراهيم، ينبغي على منظمات المجتمع المدني الليبية الالتزام بهذه الفكرة لتحقيق الازدهار وتحقيق المصلحة العامة التي ستنجم حتمًا عن مثل هذه الأعمال، وليس من المبالغة القول إن منظمات المجتمع المدني قادرة على تحقيق ذلك، رغم وجود عدد من العقبات التي يجب التغلب عليها.

يُعدّ تبني العديد من منظمات المجتمع المدني للديمقراطية كمنهج لتنظيم مؤسسات الدولة الليبية أحد أهمّ العناصر والمؤشرات التي تُبرهن على ذلك، ويجب على منظمات المجتمع المدني السعي لضمان توجيه العملية الديمقراطية بعوامل بعيدة عن الأسس القبلية والعائلية التقليدية، رغم تأثيرها، ورغم العيوب والتحديات المحتملة في العملية الانتخابية وظهور العديد من السلبيات، كونها تجربةً جديدةً في ليبيا، وتندرج تحت هذه الفئة الجمعيات التعاونية، والروابط المهنية كنقابة

---

(1)سعد الدين إبراهيمالمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، في الاردن ... دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، شفيق الغبرا، بيروت : مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع . مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، (1995م)، ص9 – 10

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وجمعية الإصلاح الاجتماعي، وجمعية إحياء التراث، وغيرها، ورغم وضوح حضور التأثيرات التقليدية في هذا الشأن، إلا أن التركيز قد يتجه نحو المناهج الفكرية والرأيية بدلًا من هيمنة التأثيرات التقليدية وقد يكون المزيج الاجتماعي داخل هذه المؤسسات بارزًا وملحوظًا.

كما هو الحال في الجمعيات التعاونية والأندية الرياضية والمسارح والفرق الشعبية، تتميز العديد من منظمات المجتمع المدني بتقديم خدماتها وعرض مشاريعها لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن طبقاتهم الاجتماعية أو فئاتهم، بعض هذه الجمعيات، مثل رابطة أعضاء هيئة التدريس بالهيئة العامة للتعليم وجمعية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، تضم أيضًا أعضاءً من خلفيات وتوجهات فكرية متنوعة، وينبغي أن تكون فكرة الحوار والتواصل واللقاء في المناسبات المختلفة أساسًا حتى للمنظمات والجمعيات ذات التوجهات الفكرية المختلفة ولأن هذه المنظمات تعمل وفق مبادئها العامة والموحدة، ينبغي لهذه الجمعيات والمؤسسات الفكرية ذات التوجهات الفكرية الخاصة أن تصدر بيانات موحدة ذات هدف وطني واضح[1].

إن اعتماد هذه المؤسسات المدنية على العمل التطوعي، الذي يُعدّ فضيلة اجتماعية جوهرية في مجال المواطنة وبناء مواطنين صالحين، يُعدّ عاملاً أساسياً في وجودها ونموها، وكما يشير علي الزعبي، يتمتع المجتمع الليبي بثقافة تطوعية راسخة، على الرغم من افتقار المجتمع العربي ككل إليها، ونظرًا لأن العديد من منظمات المجتمع المدني في المجتمع، بما في ذلك الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية والنوادي والجمعيات الثقافية والنقابات والاتحادات وغيرها من المنظمات الفاعلة في هذا المجال، مثل لجنة العمل الوطني، ولجنة الأم المثالية، ولجنة المفقودين، ولجنة أسر الشهداء وغيرها تقوم على العمل التطوعي، فإن هذه القيمة تُعدّ بلا شك من أهم القيم الداعمة لفكرة الوحدة الوطنية[2].

قد تُدمج منظمات المجتمع المدني الروابط والتأثيرات القبلية في الثقافة الليبية، وتمحو الفوارق الاجتماعية فعلى مر تاريخها، وحّدت الاتحادات الطلابية شرائح اجتماعية متنوعة تحت إطار أيديولوجي واحد، من خلال جمعها بين مجموعات متباينة تُمثل تيارات فكرية متنوعة.

---

(1) محمد ناصر أبو القاسم. مرجع سابق، (2016)، ص24.

(2) علي الزعبي، واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله مجلة العلوم الاجتماعية، مج 35، ع1، (2007م)، ص45-46.

الاحترام والتسامح والتكامل والتعاون واحترام الآخرين والتنافس الشريف هي القيم التي تُشكل أساس المفاهيم السلوكية وضوابطها المعيارية، وهذا ما يُفترض أن يكون أساسًا لنشوء هذه المنظمات داخل المجتمع المدني الليبي، وهو ما يدفع في نهاية المطاف نحو تحقيق الهدف المنشود المتمثل في الوحدة الوطنية فإذا بُني المجتمع المدني على أسس متينة وتمسك بالمبادئ الأخلاقية، ساهم في بناء الوحدة الوطنية، ولا يتحقق ذلك إلا بفهم عميق لأهمية هذه المؤسسات وما تقدمه، إلى جانب الالتزام بالمُثُل الديمقراطية القائمة على التواصل والتسامح واحترام وجهات النظر المُختلفة، وهذا ما يعزز مفاهيم التكامل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، من خلال بناء مجتمع يتقدم أعضاؤه في فكرهم نحو الوطن والمواطنة.

ثانيًا- إسهامات منظمات المجتمع المدني في تطوير العدالة ومكافحة الفساد:

ومن خلال المشاركة في مجموعة متنوعة من المبادرات التي تدعم حملات مكافحة الفساد، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً حيوياً ومهماً في مكافحة الفساد، بما في ذلك:

1. **حملات التوعية والوقاية:** لإعلام الجمهور بالفساد وعواقبه السلبية، تشارك منظمات المجتمع المدني في مبادرات مثل حملات التوعية.
2. **المشاركة في إجراءات صنع القرار** والتأكد من سماع آراء الجمهور وأخذها في الاعتبار.
3. **مناصرة الحكومة وتمكين المواطنين:** تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تمكين المواطنين من محاسبة الحكومات على أفعالها والضغط على السلطات لمكافحة الفساد بنجاح.
4. **المشاركة الدولية:** تشارك منظمات المجتمع المدني في المنتديات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
5. **بناء القدرات والتدريب:** لتحسين قدرتها على مكافحة الفساد، تقوم منظمات مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتدريب منظمات المجتمع المدني، وخاصةً تلك المنتمية إلى الدول الفقيرة، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعملية

استعراضها، وتسعى هذه البرامج إلى تطوير المساءلة والانفتاح والمشاركة العامة في حملات مكافحة الفساد.

6. **يخضع كل من القطاعين العام والخاص للتفتيش العام** من قبل منظمات المجتمع المدني، من خلال السعي لتحقيق توزيع عادل للموارد والثروات، يراقبون ويدعمون عملية التنمية ومكافحة الفساد.
7. **يمارسون ضغطًا شعبيًا** على صانعي القرار في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والسياسية لمحاربة الفساد.
8. **يطالبون الدولة بوضع إطار تشريعي** مناسب للمشاركة في سنّ القوانين واللوائح الرقابية.
9. **يُعدّون الدراسات والبحوث**، ويجمعون البيانات حول الفساد على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وينشرونها للعامة[1].

ثالثًا- التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في قضايا العدالة والأمن:

سواءً في ظل النظام الملكي أو حكم القذافي، أضرّت هيمنة الدولة والاستبداد بالمجتمع المدني الليبي بجميع مظاهره، فبعد انتخابات عام 1953م، حُظرت الأحزاب السياسية في ليبيا، وفي عام 1972م، جُرِّم تنظيم حزب سياسي، وبما أن الدولة وحدها كانت تملك سلطة إنشاء أو حل النقابات العمالية والجماعات المهنية والمنظمات الجماعية، فقد طُلب منها اتباع السياسة العامة للدولة، واعتُبرت منظمات المجتمع المدني جزءًا لا يتجزأ من الدولة، لا كيانًا مستقلًا، وتُواجه عملية الانتقال في ليبيا خطر الفشل في تحقيق أي قدر من الديمقراطية في غياب هذا العنصر، وقد تفاقم غياب مجتمع مدني حقيقي بسبب الحواجز الاجتماعية والسياسية والقانونية[2].

تظل منظمات المجتمع المدني في ليبيا تواجه مجموعة متنوعة من العقبات في عملياتها، والتي يمكن تلخيصها في عقبات ذاتية وموضوعية.

---

(1) علي ابراهيم ياسرو عبد الأمير مهدي عدنان، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق بعد العام 2003 – مجلة قضايا سياسية العدد 55 ديسمبر 2018م ص69–70.

(2) محمد إسماعيل أبو حجر، (2017م)، مرجع سابق، ص88.

1. التحديات الذاتية:

تُشكّل العديد من المشكلات المؤسسية والتنظيمية مصدرًا للعقبات الداخلية. يجب على منظمات المجتمع المدني تجاوز واقعها الحالي، الذي كان مُعيبًا منذ البداية، للقيام بواجبها على أكمل وجه وارتكب معظم مؤسسي هذه الجمعيات أخطاءً عند تأسيسها، مثل قصر العضوية على أفراد العائلة أو القبيلة أو المنطقة الواحدة، يجب على هذه المنظمات والهيئات معالجة هذه المشكلات إذا أرادت القيام بواجباتها بكفاءة.

تظهر هذه الصعوبات كعدد من المشكلات المؤسسية التي تمنع منظمات المجتمع المدني من أداء مهامها بكفاءة، من بينها:

- ضعف القدرة الداخلية على بناء برامج عمل واستراتيجيات ورؤية طويلة الأمد، ومن الواضح الآن أن العديد من هذه المجموعات تأسست بمبادرة شخصية.
- ضعف التعاون وعدم تنظيمه، وغياب الوحدة والتآزر بين منظمات المجتمع المدني.
- لا يزال من غير الواضح كيفية الجمع بين الاحترافية والتطوع، وقد تزايد القلق من أن منظمات المجتمع المدني مدفوعة بالمصلحة الذاتية والربح نتيجةً لغياب نهج قائم على التطوع.
- عند التطوع، غالبًا ما يقتصر على العاطلين عن العمل أو الباحثين عن عمل، مما يؤدي إلى نقص الخبرة وانخفاض الأداء العام.
- ومن المشاكل الأخرى ضعف التمويل الذاتي، إذ لم تُنشئ غالبية منظمات المجتمع المدني آليات تمويل ذاتي لتحقيق أهدافها، بل تعتمد على مساعدات المنظمات الدولية.
- قيام أغلب المؤسسات والمنظمات على نشاط شخصي[1].
- ضعف النظام الهيكلي والمؤسسي للمؤسسات، ضعف المعلومات والاتصالات والوسائل التقنية.
- وجود منافسات غير شرعية بين المؤسسات والإفراد الذين يتربعون على قمتها مع مؤسسات وقيادات أخرى، وغالباً ما يكون طابعها شخصياً

(1) محمد سعيد، (2014م)، واقع وتحديات المجتمع المدني في ليبيا، ورشة عمل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ص6-7.

وتستطيع منظمات المجتمع المدني أن تقوم بمهامها باحترافية وكفاءة بقدر ما تتمكن من التغلب على هذه العقبات وغيرها بنجاح، والتوجه نحو المؤسسية في عملها ضمن هيكل تنظيمي محدد بوضوح، والاعتماد على أنظمة داخلية في عملها تتميز بالشفافية[1].

لا تهدف الصعوبات والقضايا الداخلية إلى تصوير المجتمع المدني ومؤسساته بشكل سلبي، بل تهدف إلى تقديم صورة واقعية عن الوضع الراهن، وبناء مستقبل قادر على تجاوز العقبات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، إن تفصيل هذه القضايا ما هو إلا محاولة لمعالجتها، وفي بعض الحالات، الحد منها من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات، وتعلم كيفية التعامل معها[2].

وأن تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على القيام بمهامها بكل احترافية وكفاءة، بقدر ما تكون قادرة على تجاوز هذه العقبات بكفاءة، والتوجه نحو المؤسسية في العمل ضمن هيكل تنظيمي واضح، والاعتماد على أنظمة داخلية في العمل تتميز بالشفافية.

2. تحديات موضوعية:

تواجه منظمات المجتمع المدني، في سياق أدائها لمهامها ورسالتها في الدفاع عن حقوق الإنسان، العديد من العقبات الموضوعية، وتتمثل معظم هذه التحديات في الإطار التشريعي الذي ينظم عمل منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني، ولا تزال هذه القوانين تعاني من إشكاليات عديدة تمنع هذه المنظمات من أداء واجباتها بكفاءة، منها:

1. **صعوبات التأسيس:** تُظهر القواعد المنظمة للجمعيات في ليبيا وجود العديد من العوائق الموضوعية والإجرائية التي تحول دون تشكيل منظمات المجتمع المدني بموجب القانون الليبي عمومًا.
2. **عوائق الفعاليات والأنشطة:** في ظل استقلاليتها، تُحظر منظمات المجتمع المدني في كثير من الأحيان من المشاركة في أي نشاط سياسي أو من الرقابة الصارمة على المؤسسات الحكومية.

---

(1) محمد سالم محمد بن سعيد، واقع و تحديات مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا في الفترة من 2011–2015م، مجلة كلية الآداب – العدد السادس، (2016م)، ص235.

(2) فتحية عبد السلام بن عريبي، دور مؤسسات المجتمع المدني في السياسة الخارجية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية طرابلس، جنزور، (2010م)، ص38 – 39.

3. **معوقات الحصول على التمويل:** وفقًا للوائح التي تنظم عمل منظمات المجتمع المدني، يجب أن يوافق الوزير أو الجهة المختصة على التمويل، والتي تتمتع بسلطة تقديرية في رفض الطلبات دون إبداء أسباب. إضافةً إلى ذلك، لا تفي الحكومات بالتزاماتها بمساعدة هذه المنظمات في أداء مهامها.
4. **الثقافة العامة:** من أهم عناصر نجاح منظمات المجتمع المدني فهم الثقافة العامة لأنشطتها، ومما لا شك فيه أن الثقافة العامة في ليبيا لديها تصور مشوه لنشاط هذه المنظمات.

- **معوقات قانونية تشريعية :**

كان النظام السياسي في عهد القذافي، القائم على مبدأ "سلطة الشعب"، يحظر على أي مؤسسة أو منظمة مدنية المشاركة في السياسة، وقُيّدت أنشطة المنظمات غير الحكومية بشدة بقوانين مثل القانون رقم 111 لعام 1970م والقانون رقم 19 لعام 2001م، اللذين فرضا قيودًا عليها، وتتمثل العقبات الرئيسية في الإطار التشريعي الذي يحكم أنشطة منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني، إذ لا تزال هناك العديد من الإشكاليات المتعلقة بالقواعد التي تحكم عملياتها، والتي تمنع هذه المنظمات من العمل بكفاءة[1].

ونصت هذه القوانين على منع نشاط المجتمع إلا وفق الآتي :

- أن مجالس الشعب هي الهيئات الوحيدة المخولة بتنظيم النشاط السياسي، فلا يُسمح بأي نشاط سياسي خارج إطارها.
- العقوبات: قد يواجه من يخالف هذا القانون عقوبة السجن أو ربما الإعدام بتهمة الخيانة.
- الرقابة والتدخل الصارمان على منظمات المجتمع المدني، بغض النظر عن نوعها.
- يقتصر عمل منظمات المجتمع المدني على المصالح المهنية لأعضائها.

نصّ أحد أحكام القانون رقم (19) لسنة 2001م بشأن أنشطة الجمعيات الأهلية على جواز تدخل الدولة ورقابتها على الجمعيات، كما نصّت المادة العشرون من القانون نفسه على أنه يجوز للجنة التأسيسية دعوة ممثل عن الجهة المختصة بالتسجيل لحضور جلسات مؤتمر

(1) يوسف الصواني، الانتقال الديمقراطي في ليبيا التحديات والافاق، الجماعة العربية للديمقراطية، ورقة، (2013م)، ص6-8.

الجمعية التأسيسي، دون أن يؤثر ذلك على النصاب القانوني لانعقاد الجمعية أو اتخاذ قراراتها، كما منح المشرع الدولة، ممثلةً بأمانة مؤتمر الشعب العام أو أمانة مؤتمر الشعب الشعبي، بحسب الأحوال، صلاحية دعوة الجمعية لاجتماع استثنائي كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وذلك في المادة الخامسة والعشرين من القانون[1].

يُقال إن النظام القانوني الليبي لا يوفر حماية كافية للأفراد والفئات المختلفة، فالحكومة خاضعة لسيطرة مجموعات اجتماعية تعمل في ظل دولة استبدادية، ومنعزلة عن مصالح الشعب، ولا توجد رقابة قضائية مستقلة على القرارات الإدارية، مما يُضعف ثقة الجمهور بالدولة بشكل كبير، وصُممت القوانين لضمان هذا القدر من الاستقلالية، ولتنظيم التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني، كما أنها تُحدد ما إذا كان هذا الفضاء قائمًا أم متسعًا أم ينكمش، وبما أن الحقوق التي تمنح الحريات هي ركائز المجتمع المدني، فإن مضمون القوانين أكثر أهمية.

- **معوقات سياسية:**

يتعثر التحول الديمقراطي في ليبيا، بينما تتقدم الإصلاحات في مصر وتونس المجاورتين بخطى سريعة رغم التحديات التي تواجههما، يمكن القول إن التحول الديمقراطي في ليبيا، الذي لا يزال في مراحله الأولى، يواجه عددًا من التحديات والنكسات التي قد تُطيل أمد الفترة الانتقالية وتُبعدها عن الأهداف والمُثُل التي حفّزت ثورة الشعب الليبي، ونشعر بالقلق إزاء الاستقطاب الحاد والتوتر بين القوى السياسية الفاعلة، وما يترتب على ذلك من تداعيات سياسية وأمنية سلبية على المشهد الاجتماعي والسياسي، وخاصة على العملية السياسية وتفاعلاتها في ليبيا، سواء أكان ذلك نتيجة عمل وتخطيط مُتعمد (نظرية المؤامرة)، أو ظروف اجتماعية، أو فراغ ثقافي وسياسي، أو نقص في الخبرة والممارسة السياسية لدى القوى الوطنية، وفيما يلي ملخص سريع لبعض هذه العوائق السياسية[2]:

- تلجأ الأحزاب والقوى السياسية إلى أساليب سياسية غير ديمقراطية وحرب إعلامية، سعيًا منها لاحتكار السلطة السياسية والتشريعية والتنفيذية مع إقصاء بعضها البعض.

---

(1) علي مصباح الزائدي، أثر التحولات السياسية في ليبيا على مؤسسات المجتمع المدني، الأكاديمية الليبية، طرابلس رسالة ماجستير. غير منشورة، (2013م)، ص114 – 117.

(2) محمد إسماعيل أبو حجر، مرجع سابق، (2017م)، ص87.

- ادعاء بعض القوى والأحزاب السياسية أنها وحدها، دون المواطنين الليبيين الآخرين، تملك الحق في السيطرة على مؤسسات الدولة المهمة والمناصب القيادية محليًا ودوليًا (وقد شهدنا تنافسًا محمومًا على المناصب التنفيذية والسياسية محليًا ودوليًا، لم يسبق له مثيل حتى في تونس ومصر المجاورتين).
- لغة التسلح والصراع واتهامات الخيانة شائعة بين القوى الوطنية أكثر من لغة التواصل والتفاهم.
- تغليب المصالح الجهوية والقبلية والشخصية على أولويات الدولة الليبية.
- استخدم من تبقى من أعضاء الإدارة السابقة فيسبوك ومنصات أخرى وبعض وسائل الإعلام لشن حرب إعلامية مضادة ضد الثورة.
- لا تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا فعالًا.
- التدخلات والمطالب الخارجية.
- الفوضى الإدارية والفساد المالي[1].

(1) محمد إسماعيل أبو حجر، مرجع سابق، (2017م)، ص87.

المبحث الثاني

السياق التونسي وتحولات المجتمع المدني

يعد المجتمع المدني من الظواهر المميزة للحياة السياسية في تونس، قبل وأثناء وبعد الثورة التونسية، التي كرست تطلعات التونسيين نحو تحقيق التنمية وتحسين العلاقة بين الدولة والمواطن، حيث شهدت السياسة التونسية في يناير 2011م حراكًا ملفتًا بعد سقوط النظام السابق ل زين العابدين بن علي" وسقط معه حزبه الذي انفرد بالعمل السياسي، بالرغم من وجود ثمانية أحزاب في عهده تم الاعتراف بها، وتؤكد التطورات في الموقف التونسي على الأهمية التي يوليها المجتمع المدني لتحقيق المشاركة السياسية، والقيام بتعبئة المواطنين، والعمل على تقديم المساهمة في عمليات الإصلاح السياسي[1].

أن مسؤولية الفرد هو أن يكون عضوًا فاعلًا ومؤثرًا في المجتمع تقع على عاتقه، فإن مؤسسات المجتمع المدني تؤدي دورًا محوريًا في تحقيق التقدم السياسي على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحديثة. فعلى عكس السلطة التي تتمتع بها الدولة، تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بقوة ونفوذ كبيرين، وهذا يؤدي إلى غياب الاستبداد في ظل وجود جهة موازنة تتولى عملية الرقابة والمساءلة، وتمنح المجتمع سلطة فاعلة وقوية في آن واحد، لا سيما في مجال تقرير المصير[2].

(1) صالح زياد، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس. رسالة ماجستير تونس جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2013م)، ص أ.

(2) محمد نصر مهنا، الدستورية والسياسة: دراسة تطبيقية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث)، (2005م)، ص242.

المطلب الأول

تطور المجتمع المدني قبل الثورة

أولاً- الجذور التاريخية والفكرية لتشكل الوعي المدني والسياسي في تونس:

تشترك تونس ودول عربية أخرى في بعض العناصر والتجارب التاريخية التي أثّرت في تطوّر الذاكرة السياسية الجماعية، ولعلّ أبرزها تجربة مجتمع المدينة المنورة وفترة الخلفاء الراشدين، التي نتج عنها صراع على السلطة وانقسامات عرقية وطائفية لا تزال تُشكّل المشهد السياسي في العالمين العربي والإسلامي حتى اليوم.

هذا الصراع، الذي لم يُستخدَم كمحفّز لخلق بيئة سياسية جديدة في العالم العربي، هو ما أدّى إلى حركات الانفصال عن السلطة المركزية، التي تعود جذورها إلى الخلافة الأموية، وترسّخت وترسّخت خلال فترة الضعف العثماني، على مرّ القرون، هيمنت مسألة الخلافة على الفكر الإسلامي، إلا أنها لم تظهر أيّ وعي سياسي يُؤدّي إلى فهم جديد للسلطة وكيفية استخدامها، بل اكتفى هذا الوعي بالتركيز المستمر على معاييرها الأخلاقية، لا سيما في الفلسفة السنية، التي اقتصرت على اشتراط العدل في اختيار الحاكم.

ولا شك أن صراعات السلطة في ظل تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعبت دورًا رئيسيًا في تهيئة مناخ مواتٍ لتبني التنظيمات والأفكار السياسية الأجنبية المعاصرة، ورغم التجربة الإسلامية المبكرة، يُمكن اعتبار تطور الوعي السياسي الإسلامي والعربي مؤسسًا للمجال السياسي العام، وهي ظاهرة حديثة تزامنت مع حركة الإصلاح.

كان لإعلان حقوق الإنسان والمواطن، الذي حدّد المُثُل الجديدة للثورتين الفرنسية والأمريكية، أثرٌ بالغٌ على نموّ الوعي السياسي، وبالتالي على تشكيل المجتمع المدني في الدول العربية، وكان تهميش المجتمعات العربية، مقارنةً بالفئات المهاجرة الأخرى التي نالت هذه الحقوق المدنية، محليًا ودوليًا، عاملًا في تقبّلها لهذه المفاهيم والمُثُل السياسية الجديدة[1].

إن الحركات الإصلاحية التي انطلقت في أغلب الدول العربية والإسلامية في مطلع القرن التاسع عشر ليست إلا تتويجا لهذا الوعي السياسي الجديد الذي ظهر تدريجيا في

(1) أحمد جدي، محنة النهضة ولغز التاريخ في الفكر العربي الحديث والمعاصر، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، (2005م)، ص23.

الانتفاضات الاحتجاجية التي انطلقت في تونس بعد توقيع معاهدة 8 أغسطس 1830م التي دعت إلى إلغاء العبودية المسيحية والتخلي عن سياسة الاحتكار التي كانت تنتهجها الحكومة التونسية لحماية إيرادات الدولة والتخلي عن تجارة السفن التي كانت تشكل موردا اقتصاديا مهما[1].

تفاقمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب التونسي بسبب هذه المعاهدة، الذي أجبر الباي على فرض المزيد من الضرائب على رعاياه، مثل الضريبة الشخصية عام 1865م، وأتاح التمرد الشعبي الهائل الذي تلا ذلك إعلان الميثاق الأساسي عام 1857م وما تلاه من اعتماد للدستور في 10 سبتمبر 1861م، إمكانية إصداره.

استُبدل الهيكل السياسي والاجتماعي القديم، الذي فقد شرعيته وأسسه تدريجيًا، بهيكل جديد نتج عن مُثُل الثورات الجديدة، وكان التنوع والتعددية المتزايدان في المجتمعات العربية عمومًا، والمجتمع التونسي خصوصًا، من أسباب فقدان الشرعية هذا، فلم يعد النظام التقليدي، الذي فقد جذوره، قائمًا على تهميش الفرد لصالح الأمة والجماعة. ولمنع الفتنة، رفض الشعب الطاعة المطلقة للملك، ورفض أن يكون مجرد تابع وبالتالي افتقر إلى هيكلية الراعي والقطيع.

خلقت هذه المُثُلُ المعاصرة بنيةً اجتماعيةً وسياسيةً جديدةً، قائمةً على أفكارٍ وشرعيةٍ مُبتكرة، ووُضعت هذه القواعد والمبادئ التوجيهية بإجماعٍ اجتماعيٍّ واسع، ودُوِّنت في الدستور، ورغم أن النسخة الأصلية لهذا الدستور لم تُعبِّر عن إرادة الشعب التونسي، إلا أنها مثّلت بدايةَ علاقةٍ جديدةٍ بين الدولة والمجتمع: دولةٌ تُشارك سلطتها وتُمثّل إرادة الشعب، ومجتمعٌ يُعاد تأسيسه على مبدأ المواطنة.

رغم اعتماد مصر المُبكر للدستور الفرنسي، الذي ترجمه رفاعة الطهطاوي في كتابه "تخليص الإبريز في تلخيص باريس" تحت عنوان "الشرطة"، منذ عام 1834م، إلا أن التجربة الدستورية التونسية كانت رائدة في العالمين الإسلامي والعربي، إلا أن الطهطاوي اكتفى بإصدار بعض التحذيرات، ولم يُشدد على ضرورة تبنيها.

اختلف هذا الدستور عن التجارب السابقة، بما في ذلك التجربة الدستورية العثمانية الهادئة عام 1876م، حيث جاء صدوره نتيجة سلسلة من الإصلاحات والانتفاضات الشعبية

(1) Paul Sebag, Tunis, Histoire d'une ville, Paris, L'Harmattan, 1998, p. 157

التي أسفرت عن مقتل العديد من المدنيين، وقد ترسخت لدى الشعب التونسي مفاهيم الأمة والمواطنة، وأهمية المشاركة في الحكم، مُبكرًا نتيجةً لهذه الشرعية الأعمق والأوسع[1].

في كتابه "أضمن الطرق لمعرفة أحوال الممالك"، خصص خير الدين التونسي فصلاً كاملاً لها، رابطاً إياها بفكرة الحرية، ومعتبراً هذين المفهومين حجر الزاوية في الحضارة الأوروبية، وبإرساء دولة مدنية حديثة ومجتمع مدني حديث قائم على حقوق المواطنة، شكلت هذه التجربة الدستورية، وما تضمنته من حقوق إنسانية ومدنية وسياسية، العقد الاجتماعي المبرم بين المجتمع والدولة.

شكّل الدستور المرجع القانوني الجديد والإطار العام الذي يُنظّم ويُعطي مسار الإصلاح في تونس توجهًا مدنيًا عصريًا، وقد ساهم ظهور الصحافة، الذي تزامن مع إقرار الدستور، ومثّل مساحةً موازيةً للشارع أتاحت للتونسيين التعبير عن آرائهم، في ترسيخ هذه القيم الجديدة وترسيخها، بجانب الحراك الشعبي الذي شهده الشارع التونسي.

كانت أول صحيفة تونسية تنشر الأخبار الرسمية والشعبية هي "الرائد التونسي"، التي صدرت عام 1869م ثم غُيّر اسمها إلى "الرائد الرسمي التونسي"، وهو الاسم الذي لا تزال تستخدمه حتى اليوم، بعد أن أُهملت مع قيام الحماية، كونها ركيزة أساسية للكتابة النقدية، وفي 21 أبريل 1861م، صدرت دورية "الجرائم والقوانين العرفية" المعنية بحقوق الإنسان، وسعت إلى تحقيق توازن بين التشريعات الليبرالية الغربية والمذهبين المالكي والحنفي في الفقه الإسلامي[2].

لم يدم عهد الأمن طويلًا، إذ اضطرت حكومة الباي إلى رفع الضرائب مجددًا عام 1963م لسداد ديونها واندلعت الثورة التونسية الشهيرة عام 1864م، بقيادة علي بن غذاهم، الملقب بـ"باي الشعب"، كان شعار الثورة "كفى موالين ومماليك ودستورًا!"، رافعين لواء الإصلاح القضائي والإداري، وهاجمت القبائل انتهاك الباي لبنود الدستور، لا الوثيقة نفسها، وفي أعقاب المظاهرات الحاشدة ضده عام 1875م، اضطر إلى الالتزام بالدستور والالتزام به[3].

---

(1)وجيه كوثراني، التنظيمات العثمانية والدستور. بواكير الفكر الدستوري نصا وتطبيقا ومفهوما دراسة مجلة تبين، العدد 3، شتاء الدوحة، قطر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2013م)،

(2) الهادي التيمومي، تونس 1965ك – 1987م تونس دار محمد علي للنشر، الطبعة الثانية، (2008م)، ص22.

(3)عبد العزيز الثعالبي، (1975م)، تونس الشهيدة، ترجمة: سامي الجندي لبنان: دار القدس، الطبعة الأولى، ص31–32.

ولعلّ التغيير الأبرز الذي أحدثته هذه الانتفاضات المتكررة هو أن دعوات الإصلاح لم تعد حكرًا على النخبة السياسية والفكرية، بل أصبحت مطلبًا وطنيًا شعبيًا. وهذا ما ميّز مبادرة خير الدين الإصلاحية (1873–1876)، التي استجابت لرغبات الشعب التونسي حتى قيام الحماية، وبرزت ديناميكية جديدة نتيجةً لإصلاحات تونس: التحديات التي طرحها الشعب والقوى الأوروبية على حد سواء[1].

على غرار ما أشعلته الثورة الفرنسية من شرارة حركةٍ سعت لتسييس المجال العام والحياة الاجتماعية من خلال صعود النقد الأدبي والفني، يُجادل هابرماس بأن الانتفاضات في تونس، وخاصة ثورة علي بن غذاهم كانت بمثابة مُحفّز لتسييس المجال العام[2].

برزت ديناميكية اجتماعية سياسية جديدة مع تأسيس نظام الحماية عام 1881م وترسّخ التوجه المدني والسياسي للمجتمع التونسي، و نتجت هذه الديناميكية عن كلٍّ من التحدي والهيمنة القسرية التي بلغت ذروتها بالإضافة إلى البنية السياسية والاجتماعية المتغيرة التي أحدثتها جهود التحديث في تونس منذ مطلع القرن العشرين.

كانت ثنائية القطبية لهذه الديناميكية الجديدة، التي حلّت محل البنية الثلاثية الأقطاب السابقة، إحدى أهم سماتها كان الشعب الذي نظّم نفسه في جمعيات ومجموعات بقيادة نخبة تونسية جديدة، والدولة، التي دعمت المستعمر باستثناء فترة حكم منصف باي، رمزَي هذين القطبين، وفي حين أن بعض هذه النخب جاء من مؤسسة الزيتونة التقليدية وتبنى أفكاراً تنويرية، فإن آخرين تخرجوا من المؤسسات التعليمية المعاصرة وآمنوا بضرورة التحديث والإصلاح.

ازدادت حدة الاحتجاجات والمظاهرات بعد تأسيس الحماية، ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، نُظمت في جمعيات وحركات اجتماعية، ويمكن تقسيم أقوى هذه الجمعيات وأكثرها نجاحًا إلى ثلاث مجموعات رئيسية: الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والجمعيات الطلابية، وجميعها مدعومة بحركة صحفية مزدهرة وكانت جمعية خلدونية، التي كان لها تأثير ثقافي وسياسي واجتماعي كبير، من أوائل الجمعيات الطلابية التي تأسست عام 1896م، أما جمعية خريجي كلية الصادقي، فقد تأسست عام 1905م.

---

(1) أحمد عبد السلام، (1987م)، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ص7.

(2)Jürgen Habermas, 1990 L'espace public Archéologie de la publicite comme dimension constitutive de la société bourgeoise, 17e édition, Payot, Paris.

كان للحركة الطلابية، متمثلةً في حركة طلاب الزيتونة وحركة الشباب التونسي، دورٌ محوريٌ في معارضة قرارات السلطات، وناضلت الحركة من أجل إصلاح التعليم، والحقوق، والدفاع عن انتصاراتها، قادت ونسّقت حركة احتجاجات عام 1910م، التي أعقبتها أحداث الجلاز ذات الأهمية الوطنية عام 1911م وأحداث الترامواي عام 1912م، ورغم الاضطهاد ومحاولات استقطاب أعضائها على مدى العشرين عامًا الماضية، ظلت الحركة الطلابية واحدةً من أهم عناصر وحركات المجتمع المدني التونسي.

بدأت الأحزاب السياسية بالظهور في تونس إلى جانب اتحادات الطلاب، وأسس عبد العزيز الثعالبي الحزب الليبرالي الدستوري التونسي عام 1920م، وبعد مؤتمره عام 1934م، وأُعيدت تسميته بالحزب الدستوري الجديد، وتولى الحبيب بورقيبة رئاسته، ليصبح رمزًا للنضال الوطني التونسي.

ثانيًا- المجتمع المدني أثناء فترة حكم بورقيبة:

تميّز الخلفية الديمقراطية الليبرالية للطبقة السياسية التي حكمت تونس بعد الاستقلال هذه النخبة، تلقّت هذه النخبة تعليمها وأقامت في فرنسا، حيث اطلعت على المبادئ الغربية والتجربة الديمقراطية الفرنسية، ونظرًا لنشاط بعضهم السياسي، كان من المنطقي أن تسعى هذه النخبة إلى إرساء أسس الديمقراطية في النظام السياسي بعد انتقال تونس من الملكية إلى الجمهورية.[1]

لقد أخذت الدولة التونسية الجديدة بعد الاستقلال على عاتقها مهمة استكمال مشروع التحديث، الذي شمل اتباع سياسة ثقافية متأثرة بشكل أساسي بالفكر السياسي الليبرالي الفرنسي، وتمهيد الطريق لإقامة نظام تعليمي حديث يرتكز على مبادئ الديمقراطية وتكافؤ الفرص، في محاولة لتكريس مفهوم المواطنة في المجتمع التونسي[2].

رغم وجود دستور ومؤسسات ديمقراطية، لم تكن ديكتاتورية بورقيبة ديمقراطية، وقد حدّد الدستور التونسي وضمن عددًا من مواده عددًا من الحريات الفردية والسياسية والاقتصادية

(1)عبد اللطيف حناشي، نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية الحبيب بورقيبة أنموذجا، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29 يناير، (2011م)، ص37.

(2) توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، (1997م)، ص805.

والاجتماعية، ثم أُضفي الطابع الرسمي على هذه الحريات ونظّمها القانون، ومع ذلك، خضعت غالبية الأحزاب السياسية لسيطرة بيروقراطيات الدولة[1].

اتسمت علاقة النقابات العمالية بالسلطة بالتحالف والتبعية والتنافس، لا سيما مع الاتحاد العام التونسي للشغل وقد تميزت هذه العلاقة بتحالف حزب الدستور مع الاتحاد منذ بداية عام 1956م وحتى سبعينيات القرن الماضي، وتجدر الإشارة إلى أن بورقيبة هو من اختار وعيّن قيادات الحزبين، ويُعد الحضور الكثيف للكوادر النقابية في الدولة والحزب مؤشرًا آخر على هذا التداخل.

إن مطالبة النقابة بزيادة الرواتب خلال أزمة الأجور عام 1964م أدت إلى توتر العلاقات بين الحزب والنقابة تم اعتقال الأمين العام للنقابة لمخالفته توجيهات الحزب أثناء عضويته، وتبنت النقابة موقفًا جديدًا يدعم السلطة السياسية مع استخدام القوة عندما كانت حقوق العمال في خطر، حيث نشأت حركة آفاق تونسية من أجل تونس أفضل، وهي حركة المعارضة الأكثر شهرة، في هذه الظروف، وحدث حظر الحزب الشيوعي التونسي وظهور حركات العالم الثالث حول العالم في نفس الوقت، وتطور الاتحاد إلى منبر للمعارضة السياسية وبرز في النهاية كقوة رئيسية معارضة لنظام الحزب الواحد، حيث بدأ الاتحاد يهدف إلى الاستقلال والانفصال التام عن النظام في هذا الوقت، وحدث هذا التغيير نتيجة إضراب عام 1978م، وتدخل الجيش، واعتقال وزارة الداخلية للجنة التنفيذية والجهاز الإداري والأمناء العامين وجميع القيادات الوسطى بتهمة الإخلال بالنظام العام، وكانت الأحكام، التي تراوحت بين الأشغال الشاقة والسجن عشر سنوات والفصل من العمل، مجحفة.

نظّمت الحكومة مؤتمرًا استثنائيًا وهميًا لتأسيس قيادة موالية لها، إلا أن الحكومة عجزت عن السيطرة على الوضع، ولم تحظَ باعتراف محلي أو دولي، فواصل الاتحاديون تنظيم تحركاتهم فجأةً.

يمكن القول إنه طوال عهد بورقيبة، كان منطق الهيمنة والسيطرة على الاتحاد شائعًا، ومنذ الاستقلال، سعت الدولة إلى تقييد الجمعيات والاستيلاء عليها، ولأنه لا يوجد فرق بين

(1) عبد اللطيف حناشي، مرجع سابق، ص37.

الدولة والحزب، كانت غالبية الجمعيات مرتبطة بمؤسساتها ومرتبطة بالدولة، أو الحزب الحاكم، ولأنها لم تتفق مع آراء الحزب والحكومة، ظلت الجمعيات التي سعت إلى الاستقلال مهمشة ومضايقة وخضعت للقيود.

ثالثًا- المجتمع المدني في عهد الرئيس بن علي:

بدأ عهد الرئيس زين العابدين بن علي بإصدار قوانين جديدة لإعادة هيكلة الحياة السياسية، وكان الميثاق الوطني، الذي وقّعه الرئيس عام 1988م مع عدد من منظمات المجتمع المدني (نقابات وجمعيات وأحزاب سياسية)، وكان من أهدافه ترسيخ الديمقراطية، والسماح بالتعددية، وضمان الحريات، كالحرية السياسية وحرية الصحافة والإعلام، وترخيص أي نشاط عام مرخص[1].

كان من أهم الإضافات التي أُضيفت إلى تلك القوانين الاعتراف بالهوية العربية الإسلامية لتونس، والتي أُدرجت في قانون الأحزاب السياسية كشرطٍ لنشاطها أو نهضتها، وصدر قانون الأحزاب السياسية وأقرته السلطة التشريعية في العام نفسه، وبرزت تيارات سياسية وتوجهات فكرية متنوعة في الساحة السياسية[2].

في عملية التأطير السياسي والتنشئة الاجتماعية، لا تقل المنظمات غير الرسمية، بما في ذلك الجمعيات والتعاونيات وجماعات الضغط وحركات الرأي العام، أهمية عن النقابات والأحزاب السياسية، ويتطلب إنشاء الجمعيات لرفع الوعي العام وترسيخ القيم الديمقراطية، بموجب القوانين الدستورية والقانونية.

ولكن بعد عامين من إعلان هذه الإجراءات الديمقراطية في الخطاب الرسمي لزعيم المرحلة الانتقالية، سيطر الحزب الحاكم على كل شيء، محتكرًا جميع الأنشطة في تونس، ومحولًا الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية – بما في ذلك الدين والمساجد والصلوات – من مؤسساته الرسمية وأطره الشعبية إلى الأجهزة الأمنية[3].

---

(1) أبو جرة سلطاني، (2011م)، أنظمة في وجه الإعصار ثورة تونس نموذجا، الشروق، الجزائر، ص27

(2)سالم لبيض، (2010م)، "الدولة و أحزاب المعارضة القانونية.. أية علاقة ؟ حالة تونس (المجلة العربية للعلوم السياسية) مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 27، ص18.

(3) أبو جرة سلطاني، مرجع سابق، ص28.

بعد أن انتهجت السلطات سياسة احتواء تجاه المجتمع المدني، حوّل هذا التفاعل بين عناصر المجتمع المدني والسلطة إلى حالة صراع، استمر الحزب الحاكم، الذي غيّر اسمه إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، في السيطرة على أجهزة الدولة، على غرار عهد بورقيبة، وفي المقابل، تعرضت أحزاب المعارضة المعترف بها قانونيًا لأشكال متنوعة من القمع والملاحقات القضائية، مما أثر على أنشطتها ونشطائها وصحفها ومقراتها وأعاق بشكل كبير قدرتها على التوسع اجتماعيًا وجغرافيًا[1].

بموجب القانون الأساسي الجديد المُنظّم لإنشاء الأحزاب السياسية في تونس، والذي يهدف إلى عرقلة النشاط القانوني للأحزاب التي لا تنوي الدولة الاعتراف بها، لم تتمكن الجماعات غير القانونية من الحصول على ترخيص للعمل العلني، ورغم القواعد التي تُشير إلى التعددية السياسية وغيرها من القيم المماثلة، يبدو أن العلاقة مع الأحزاب السياسية اتسمت بالخصومة، ولم يُسمح لأي حزب معارض بالتواجد، رغم اختلاف درجة حضورها الاجتماعي[2].

فيما يتعلق بالاتحاد العام التونسي للشغل، تجنب بن علي الصراع مع النقابة الرئيسية، مستغلًا في الوقت نفسه آلياته لاختراق الجماعة والتأثير على أيديولوجياتها، وكان تأييد قيادة النقابة المتكرر لحملة بن علي الرئاسية وتعهدها بزيادة الأجور كل ثلاث سنوات، من أبرز الأمثلة على ذلك، واعتبر العديد من النقابيين أن هذا يُعَدُّ تجميدًا للنضال النقابي وعائقًا أمام فعاليته[3].

وضعت الحكومة سياسة تعاقدية شاركت فيها النقابة من خلال محادثات منتظمة مع نقابة أصحاب العمل، وكانت إحدى نتائج استراتيجية الدولة نقل الصراع بين النقابة وأصحاب العمل من الساحة السياسية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي إلى منطق تشاركي في المحادثات، حيث تحترم جميع الأطراف السياسة الاقتصادية المختارة[4].

كان هدف بن علي اختيار قادة نقابيين متجاوبين مع القرارات السياسية والاقتصادية التي تتخذها الحكومة وقد تجلى ذلك في انتخابات النقابات في أعوام 1989م 1994م 1999م،

---

(1) المحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات، قطر المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات، ط1، 2012، (2012م)، ص206.

(2) المحمد مالكي وآخرون، مرجع سابق، (2012م)، ص207.

(3) المحمد مالكي وآخرون، مرجع سابق، (2012م)، ص213.

(4)هالة اليوسفي، الاتحاد التونسي للشغل قصة شغف تونسية نقابيون في الثورة ط1، دار محمد للنشر، صفاقس، (2016م)، ص56.

وكذلك في عام 2004م عندما دعم المكتب التنفيذي الوطني للنقابة ترشيح بن علي لولاية رئاسية رابعة.

ومع ذلك، نشبت صراعات بين الحكومة والمجتمع المدني خلال ثورة حوض قفصة المنجمي عام 2008م في الرديف، والتي تُعد أهم حركة نقابية، في ذلك الوقت، كان المجتمع المدني يُنظم ويدعم ويدافع عن الحركة الاحتجاجية، بينما كان يسعى في الوقت نفسه نحو الاستقلال[1].

من المهم الإشارة إلى أن القيادة المركزية للنقابة قمعت مناضليها الذين شاركوا في تمرد حوض قفصة المنجمي. حتى أن النقابة ساندت حملة الرئيس عام 2009م، مُنددةً في الوقت نفسه بمظاهرات انتفاضة حوض قفصة المنجمي.

فيما يتعلق بالجمعيات، عُدِّل قانون الجمعيات الصادر في 7 نوفمبر 1959م عام 1988م للتمييز بين الجمعية والحزب السياسي، واستُبعدت الجمعيات من نطاق المشاركة السياسية، وحُرمت من أي طابع سياسي.

أما التعديل الثاني، فقد طُبِّق عام 1992م، حيث شدّدت الحكومة القيود على حرية الجمعيات بتصنيفها على أنها "جمعيات نسائية، رياضية، علمية، ثقافية، فنية، خيرية، إغاثية، تنموية"، ولم يُنصّ هذا القانون على أيّ معارضة لانضمام أيّ شخص إلى جمعية عامة والالتزام بقواعدها وأنظمتها[2].

ربما بدأ المجتمع المدني التونسي يبرز في تلك الفترة كركيزة أخلاقية للحكومة، ولكن كمجموعة عاجزة عن تحدي المؤسسة السياسية، ومنذ ذلك الحين، بدأت الدولة تتخذ طابعًا شموليًا، تراقب كل شيء وتتحكم فيه وتحولت عناصر المجتمع المدني التونسي إلى كيانات عاجزة وخاضعة، عاجزة عن أداء وظائفها بمفردها[3].

على الرغم من انفتاح بن علي السياسي خلال عامه الأول في الحكم، والذي تجلّى في اعتماده الميثاق الوطني عام 1988م كإطار جديد للعمل السياسي في تونس، إلا أن إدارته لم

---

(1) المولدي قسومي، مجتمع الثورة، ط1، تونس، (2015م)، ص207.

(2)بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بسكرة، (2012م)، ص94.

(3) المولدي قسومي، (2015م)، ص210.

تكن أفضل حالاً من إدارة بورقيبة، حيث اعتمد بن علي على الخوف من تقدم الإسلاميين، بينما استخدم بورقيبة سلطته الرمزية، وفكرة معركة التنمية ومحاولة الانقلاب عليه لترسيخ سيطرته، وبعد إزاحة الحبيب عاشور، الذي حوّل الاتحاد العام التونسي للشغل إلى منظمة قوية، واتحاد الطلاب، الذي كان يُدار آنذاك من قِبل أعضاء الجناح الشبابي للحزب الحاكم تمكّن من استقطاب غالبية الأحزاب الأخرى وعناصر مهمة من المجتمع المدني، بما في ذلك أكبر حزب معارض في تونس، حزب النهضة.

لم يتقبل المجتمع المدني استراتيجية بن علي الاستبدادية تمامًا، وبدلاً من ذلك، حدثت عدد من الاحتجاجات كان أهمها الإضراب المفتوح عن الطعام في 18 أكتوبر 2005م، الذي قام به أعضاء من مختلف منظمات المجتمع المدني دعماً لحرية ومعاناة السجناء السياسيين، وانتفاضة حوض قفصة المنجمي في يونيو 2008م التي قام بها شباب المدينة احتجاجاً على البطالة.

أتاحت ثورة الربيع العربي في تونس فرصة تاريخية لاستكمال مشروع الإصلاح وتلبية المطالب التي تأسس من أجلها المجتمع المدني، ألا وهي إرساء دعائم دولة مدنية حديثة، وأهمها الحرية والديمقراطية، مع أنها لم تكن امتدادًا لنضالات المجتمع المدني، بل نشأت في سياقات عالمية وإقليمية محددة، وعلى عكس ما حدث في دول عربية أخرى، استغلت منظمات المجتمع المدني في تونس هذه الفرصة استغلالًا رائعًا حتى الآن، ورغم المخاطر والعقبات التي عرقلت هذه العملية، لا تزال هذه المنظمات ملتزمة وملتزمة بتحقيق التحول الديمقراطي[1].

(1) إبراهيم، فتحى الحاج.. المجتمع المدنى فى تونس والتحول الديمقراطى. مجلة الكلمة، س 22، ع88، (2015)، ص172.

المطلب الثاني

دوره بعد 2011 في دعم الانتقال الديمقراطي

أولاً- الأدوار الوظيفية للمجتمع المدني في الثورة التونسية:

شهدت المنطقة العربية حركة اجتماعية مطلع عام 2011م عُرفت بالربيع العربي خلال المراحل الأولى من الثورة التونسية، والتي نُعرّفها بأنها الفترة الفاصلة بين انطلاق الثورة وانتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر 2011م، وتُعرّف الأحداث التي أطاحت بدكتاتورية زين العابدين بن علي في تونس بأنها ما يُميّز هذه الحركة.

وقد نتج هذا التحول عن عدد من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لعبت دورًا حاسمًا في تغيير الأوضاع، فقد اندلعت ثورة جماهيرية ضد الشاب محمد البوعزيزي ودعمه في تونس، وكان النضال السياسي للأحزاب والأفراد ومنظمات المجتمع المدني – وخاصةً تلك المعروفة بمعارضتها للنظام السياسي والساعية إلى أداء دورها المشروع – عاملًا مهمًا في إشعال فتيل الثورة، إلى جانب العوامل الاجتماعية والسياسية، وكانت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات من بين الجماعات القليلة التي عارضت الديكتاتورية خلال المراحل العديدة التي شهدت صراعات بين الحكومة والشعب[1].

كان موقف الهيئة الوطنية للمحامين مشابهًا لمواقف منظمات أخرى، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي انقسمت مواقفه بين القواعد الشعبية، والهياكل الوسطى والقاعدية التي سعت للحفاظ على نضالية المنظمة واستقلاليتها، والقيادة المركزية التي انحازت إلى حد كبير للنظام الحاكم ودافعت عن خيارات نشطائها واستمر هذا الوضع حتى 10 يناير 2011م، غالبًا ما كان موقف الهيئة يتحدد بنشاط بعض المحامين المنخرطين في المعارضة السياسية والحقوقية، وعلى الرغم من تنوع تركيبتها، نجحت منظمات المجتمع المدني في خلق شعور بالتكاتف والوعي المجتمعي فيما بينها خلال الثورة، وقد لعب هذا دورًا في هروب الرئيس زين العابدين بن علي وسقوط النظام[2].

---

(1) المولدي قسومي، مرجع سابق، ص207.

(2) المكي دراجي، سويد عبد الفتاح، المجتمع المدني وعملية الإنتقال الديمقراطي في تونس، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مج1، ع3، (2017م)، ص38.

الفراغ التشريعي وحكومة الغنوشي الأولى:

كُلِّف رئيس الوزراء محمد الغنوشي بتشكيل حكومة جديدة بعد رحيل الرئيس زين العابدين بن علي وتولي فؤاد المبزع، رئيس مجلس النواب، وكان الهدف الرئيسي لهذه الحكومة هو الاستعداد لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال الأشهر الستة التالية، إلا أن ضمّ وزراء كانوا من أبرز رموز دكتاتورية بن علي إلى تشكيل هذه الحكومة أثار غضب الشارع، غيّر الاتحاد العام التونسي للشغل موقفه، وانسحب من عملية تشكيل الحكومة، ودعم الحراك الشعبي تحت ضغط أعضائه، كما أُقيل قادة التجمع الدستوري الديمقراطي (RCD) الذين شغلوا مناصب وزارية مهمة نتيجة إعادة تنظيم وزاري نجم عن هذه الانتفاضة الشعبية[1].

يلعب الاتحاد تحديدًا دورًا محوريًا في التأثير على الرأي العام وقيادة الانتفاضة الشعبية ضد الحكومة للمطالبة بتحقيق أهداف الثورة، وبصفته أحد أقوى المنظمات النقابية في البلاد، يُعد الاتحاد العام التونسي للشغل أقوى نقابة في المجتمع التونسي.

- **مبادرة الحوار الأولى:**

رداً على هذه الأحداث، التي اتسمت بصراع بين إرادتين، إرادة التحرك السريع لتطوير أهداف الثورة وإرادة احتواء الثورة والالتفاف عليها من خلال دعوة كل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني إلى اجتماع في مقر اتحاد عمال المغرب العربي، حيث اتخذ كل من الاتحاد العام التونسي للشغل ونقابة المحامين، وهما من القوى الفاعلة المهمة في المجتمع المدني التونسي، زمام المبادرة في 25 يناير 2011م[2].

أُنشئت لجنة حماية الثورة من قِبل منظمات المجتمع المدني المعارضة للحكومة، كان للاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) تأثير كبير في تعيين السيد الباجي قايد السبسي رئيسًا للوزراء في 27 فبراير 2011م، مما سلّط الضوء على أهميته في البيئة السياسية، وتوسّع نطاق عمل الاتحاد ليشمل مهامًا سياسية أوسع نطاقًا وبالإضافة إلى مسؤوليته الاجتماعية.

واستجابةً للضغط الشعبي الذي قاده الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، أصدر الرئيس المؤقت أمرًا بإنشاء "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح

---

(1) هالة اليوسفي، مرجع سابق، (2016م)، ص112-113.

(2) محمد الهادي الأخزوري، الحوار الوطني 25 جانفي 2011-20 نوفمبر 2014، مسار فتتوج الاتحاد العام التونسي للشغل، ط1، (2016م)، ص11.

السياسي والانتقال الديمقراطي" وكجزء من عملية إنشاء مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد للبلاد، كُلّفت هذه الهيئة بوضع نظام انتخابي مؤقت، بعد الثورة، دخلت تونس مرحلتها الانتقالية الثانية بإنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، خلال هذه المرحلة، كان على المؤسسات الانتقال من ترتيباتها غير الرسمية السابقة إلى إطار رسمي، وتم تشكيل الجمعية التأسيسية كمرحلة أولى في هذه العملية[1].

المرحلة الانتقالية الثانية ما بعد الثورة هي تلك الأحداث التي بدأت من أكتوبر 2011م إلي نوفمبر 2014م:

1. انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي:

دفعت الأزمة التي عصفت بتونس وتداعياتها على حياة التونسيين الكثيرين إلى البحث عن سبل مناسبة للنجاة من سيناريو قد يتعمق ويحرف الثورة عن قيمها الأساسية، إلا أن الوعي الشعبي ومنظمات المجتمع المدني، ورؤيتها الثاقبة وفهمها للوضع، أديا إلى إعادة ترتيب الأولويات، وحال دون وضع كان من شأنه أن يزيد من تعقيد عملية الانتقال، وأُنشئ المجلس التأسيسي، الذي كان من المفترض أن يكون في البداية مجلسًا للدفاع عن الثورة، كمرحلة أولى في التحول الديمقراطي، وضم المجلس 217 عضوًا يمثلون الشعب، بمن فيهم ممثلون عن جميع الأحزاب السياسية وعدد من منظمات المجتمع المدني. في 23 أكتوبر 2011م أُجريت انتخابات ديمقراطية.

وأحرزت تونس تقدمًا كبيرًا في طي صفحة الماضي وتمهيد الطريق لنظام المستقبل بانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، بصلاحيات تأسيسية وتشريعية، دون أي سلطة أخرى سوى المجلس نفسه، أنشأت هذه الانتخابات أول هيئة سيادية شرعية بالكامل، وكانت المسؤولية الرئيسية للجمعية التأسيسية هي تصميم دستور من شأنه أن يدعم حقوق وحريات وكرامة جميع التونسيين[2].

---

(1) ألمحمد مالكي، مرجع سابق، ص293.

(2)أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق)، الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2، (2014م)، ص2.

2. حكومة الترويكا:

يُشار إلى الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أشرف على تجربة الحكم في تونس ابتداءً من 16 ديسمبر 2011م باسم "الترويكا"، ويتألف من التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحركة النهضة ذات التوجه الإسلامي، وعلى عكس معارضة 38 عضوًا وتحفظ 11 آخرين من أصل 217 عضوًا في المجلس، حصد هذا الائتلاف الشامل من الإسلاميين والعلمانيين 138 مقعدًا في المجلس التأسيسي، ونال ثقة 154 نائبًا للإشراف على المرحلة الانتقالية[1].

على عكس عهد الحزب الواحد في النظام السابق، استطاعت الأحزاب الثلاثة تشكيل حكومة ائتلافية رغم اختلاف خلفياتها الأيديولوجية، تراجع أداء الحكومة رغم تشكيلها والخطوة المهمة التي قطعتها في مسيرة التحول الديمقراطي في تونس، ولم تُلبَّ المطالب الشعبية خلال الثورة، وفي مجالات العمل والتنمية والأمن قصرت الترويكا عن الوفاء بوعودها السياسية، ساد اعتقاد لدى شريحة كبيرة من الشعب بأنها عاجزة عن قيادة البلاد وحفظ الأمن وتحقيق التقدم الاقتصادي المنشود نتيجة عجزها عن استباق الهجمات الإرهابية ومكافحتها، وكان هذا صحيحًا بشكل خاص بعد اغتيال عضو المجلس التأسيسي وزعيم المعارضة محمد البراهمي[2].

ظهرت تيارات سياسية مناهضة للترويكا، منها جبهة الإنقاذ الوطني، والجبهة الليبرالية، والجبهة الوطنية اليسارية، وتحالفت الأحزاب السياسية المعارضة لسياسات الترويكا مع الاتحاد العام التونسي للشغل، وفي مواجهة الترويكا، تأسس ائتلاف سياسي واسع النطاق، يُرمز إليه بـ"الاتحاد من أجل تونس"، قاد حزب آفاق تونس، التابع للحزب الجمهوري، الجبهة الليبرالية، بينما قاد الباجي قائد السبسي حزب نداء تونس وقد استقطب هذا الائتلاف بفعالية رؤساء الشركات والبورقيبيين، مما مارس ضغطًا كبيرًا على الترويكا، كما نجح في تنظيم مظاهرات سلمية تطالب بالحفاظ على مكتسبات تونس في مجال الحداثة، مثل مجلة الأحوال الشخصية، وحقوق المرأة، وحرية الصحافة، وقاد الائتلاف القوى السياسية الداعية إلى استقالة الترويكا.

---

(1) أنور الجمعاوي، مرجع سابق، (2014م) ص2.

(2) المكي دراجي، سويد عبد الفتاح، مرجع سابق، (2017م)، ص40.

أثّرت الجبهة الوطنية اليسارية، التي تضمّ أحزابًا يسارية وطنية راديكالية مختلفة، بشكل كبير على النقابات العمالية ومنظمات حقوق الإنسان وتمثيل العمال، وانبثق هذا التحالف من الجبهة الشعبية، واتخذ موقفًا متشددًا ضد حكومة الترويكا الحاكمة، واستهدف حركة النهضة تحديدًا، متهمًا إياها بخيانة الثورة.

وزعموا أن تحالفات النهضة مع رجال أعمال فاسدين واستخدامها لقوات الأمن الموالية لنظام بن علي أعاد إرساء النظام القديم، وعزت الجبهة الوطنية اليسارية تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية – التي اتسمت بارتفاع معدلات البطالة وانخفاض القدرة الشرائية وتصاعد الإرهاب – إلى الثلاثي الحاكم. وللضغط على حكومة الترويكا، نظمت الجبهة العديد من الاعتصامات والإضرابات[1].

نجحت جبهة الإنقاذ الوطني عام 2013م، أيضاً في حشد الشوارع لما يعرف بـ"اعتصام الرحيل"، حيث دعم آلاف المتظاهرين النواب الستين الذين انسحبوا من المجلس التأسيسي احتجاجاً على مقتل محمد البراهمي وطالبوا باستقالة الحكومة الائتلافية فوراً.

في أعقاب انتخابات 23 أكتوبر 2011م في تونس وتشكيل حكومة الترويكا، شهدت الساحة السياسية تطورات رئيسية عدة، وانتقلت الأحزاب السياسية من حالة التشرذم إلى تشكيل كتل سياسية مؤثرة، وحافظ الجيش على حياده، مما خفف من مخاوف الانقلاب، في حين تراجعت شعبية الترويكا بسبب بطء الإصلاحات، وقصور إجراءات مكافحة الفساد، والتحديات التي يفرضها الإرهاب، وتراجعت حدة الخلافات بين الأيديولوجيات السياسية مع اتّحاد الأحزاب ضد الحكومة، مطالبةً باستقالتها.

وتحولت أحزاب المعارضة من نفوذها داخل المجلس التأسيسي إلى تنظيم احتجاجات خارج البرلمان، مما قد يُؤدي إلى استبدال الخطاب الديمقراطي بنشاط الشارع خلال العملية الانتقالية، ودعم الاتحاد العام التونسي للشغل المعارضة، داعيًا إلى حوار حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، انعكاسًا لموقفه اليساري، وهدد الاستقطاب المتزايد بين مؤيدي الترويكا ومعارضيها التجربة الديمقراطية، محوّلًا التركيز من التنافس البرامجي إلى الانقسامات الأيديولوجية المتجذّرة.

---

(1) أنور الجمعاوي، مرجع سابق، (2014م)، ص4، 5.

وتحت ضغط من مجموعات المعارضة المختلفة وبدعم من الاتحاد العام التونسي للشغل، دخلت حكومة الترويكا في حوار مع الفصائل السياسية المختلفة في المجلس التأسيسي، بتسهيل من منظمات رئيسية مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، واتحاد الصناعات التونسية، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، بهدف تحقيق الاستقرار في البيئة السياسية[1].

3. وثيقة الدستور التوافقي:

يُعدّ دستور الدولة الحديثة ركيزةً أساسيةً، إذ يُرسّخ طبيعة النظام وفلسفته التوجيهية، وينظّم التفاعلات بين مؤسساته الحكومية، ويحمي حريات وحقوق شعبه، كانت صياغة الدستور الجديد للجمهورية الثانية جهدًا تعاونيًا واضحًا، وليس عملًا فرديًا، أو قرارًا تنازليًا، أو إنجازًا نخبويًا، كما يلاحظ أيّ متابع للسياسة التونسية بعد الثورة، كان فتح عملية وضع الدستور أمام المواطنين، ولو بشكل غير مباشر، أمرًا أساسيًا للأساس الدستوري للدولة الديمقراطية المنشودة، وهذا يُبرز أهمية المجتمع المدني في عملية وضع الدستور[2].

رفض البرلمان التونسي أربع مسودات للدستور بين يوليو 2012م ويونيو 2013م، واستجابةً لذلك، شُكِّلت لجنتان توافقيتان للتعاون مع هيئات الحوار الوطني لوضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة، وحظي الدستور المُعتمد بتصويت ثقة كبير، حيث أيده 92% (200 صوت)، وعارضه 12 صوتًا، وامتنع 4 عن التصويت وقد ساهم المجتمع المدني بشكل كبير في هذه العملية، مما أدى إلى تصديق المجلس التأسيسي على الدستور التوافقي في 26 يناير 2014م، مُمثلاً بذلك لحظةً محوريةً في التحول الديمقراطي في تونس بعد ثلاث سنوات من الثورة[3].

لهذا قد كان للمجتمع المدني الدور الفاعل في صياغة الوثيقة الدستورية وتمت المصادقة على الدستور التوافقي في تونس في المجلس التأسيسي يوم 26 جانفي 2014م وذلك بعد ثلاثة سنوات من اندلاع الثورة و بالتوافق على صياغة دستور توافقي تكون تونس قد خطت خطوة نحو الأمام في عملية الانتقال الديمقراطي.

---

(1) المكي دراجي، سويد عبد الفتاح، مرجع سابق، (2017م)، ص42.

(2)أنور الجمعاوي، تونس العبور إلى الديمقراطية "دورية سياسيات عربية، العدد 7 مارس، (2014م)، ص22.

(3) حمادي الرديسيتونس، بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة دورية سياسيات عربية، العدد 18 جانفي، (2016م)، ص9.

- **تدعيم الانتقال الديمقراطي:**

ويقصد بهذه المرحلة مرحلة انتخاب المؤسسات السياسية من أعضاء الهيئة التشريعية إلى الانتخابات الرئاسية وهي من بداية أكتوبر 2014م.

1. الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة :

في أعقاب انتخابات عام 2011م التي أسفرت عن تشكيل المجلس التأسيسي، المسؤول عن سن الدستور أجرت تونس انتخاباتها التشريعية الثانية في 26 أكتوبر 2014م، في ظروف اعتبرتها غالبية الهيئات الرقابية نزيهة وعادلة.

تميّزت انتخابات عام 2014م بغياب قانون الإقصاء السياسي وروح المصالحة الوطنية، وأُعيد تشكيل المشهد السياسي إلى كتلتين رئيسيتين: حركة النهضة المحافظة وحزب نداء تونس، الذي تأسس عام 2012م لتحقيق التوازن، وحصل نداء تونس على 85 مقعدًا، بينما لم يحصل حزب النهضة، الذي كان قد فاز بـ 89 مقعدًا في انتخابات عام 2011م، إلا على 69 مقعدًا، وكان الاختتام الناجح للانتخابات التشريعية انتصارًا للديمقراطية في مراحلها الأولى أكثر منه للأحزاب أو القوائم، وقد شارك المجتمع المدني، من خلال منظماته المحلية، مشاركةً فعّالة في مراقبة الانتخابات[1].

2. الانتخابات الرئاسية:

تعتبر الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في تونس، في 23 نوفمبر 2014م، من أهمّ نقاط التحوّل في مسيرة التحوّل الديمقراطي في البلاد، وفي مؤتمر صحفي، أعلن السيد شفيق صرصار، رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فوز مرشح حزب نداء تونس، الباجي قايد السبسي، برئاسة الجمهورية بنسبة 55.68% من الأصوات، بينما حصل المرشح المستقل منصف المرزوقي على 44.32%، وعقب إقرار المجلس الوطني التأسيسي لدستور 2014م الجديد، كانت هذه أول انتخابات رئاسية تُجرى في البلاد.

اكتمل التحوّل الديمقراطي في تونس فعليًا بإعلان فوز الباجي قايد السبسي، حيث قبلت جميع القوى والأحزاب السياسية نتائج الانتخابات، وتُعتبر نتيجة الانتخابات الرئاسية خطوةً نحو تطوير الديمقراطية واختتام عملية انتقال ديمقراطي سلسة.

---

(1)عبد الحفيظ بن حفيظ، محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2014م)، ص4.

ثانيًا- المجتمع المدني بعد 2011م:

يُعد المرسوم رقم 88 لسنة 2011م، المُنظّم للجمعيات في تونس، نقلةً نوعيةً في قانون ما بعد الثورة، فقد أسّس هذا المرسوم لمرحلة جديدة تُعزّز حرية تكوين الجمعيات، وتُعزّز دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة الفاعلة في بناء مؤسسات الدولة ودفع عجلة التنمية المجتمعية، بعد عقود من الحكم الاستبدادي والتحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد.

صاغت لجنة الخبراء التابعة للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة هذا المرسوم، ويتكوّن من 49 مادةً موزعةً على 9 فصول، معظمها دقيقٌ وواضح، مما يُقلّل من احتمال سوء الفهم. وإلى جانب تطوير دور منظمات المجتمع المدني، ودعم استقلاليتها، ومساعدتها على النمو، يُركّز الفصل الأول على ضمان حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، ووفقاً للمادة الثانية من المرسوم، فإن "الجمعية هي اتفاق بين شخصين أو أكثر يعملون معاً بشكل دائم لتحقيق أهداف، باستثناء السعي وراء الربح"[1].

وفقًا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية التونسية، يُلزم القانون الجمعيات باحترام قيم سيادة القانون والديمقراطية والتعددية والشفافية والمساواة وحقوق الإنسان في أنظمتها الأساسية وعملياتها وتمويلها كما هو منصوص عليه في الفصل الثالث، زيتميز هذا القانون بإلغاء السلطة التقديرية لوزير الداخلية واستبدال نظام الترخيص المسبق بنظام الإخطار أو التصريح، وتبسيط إجراءات تكوين الجمعيات بما يتوافق مع المعايير والمبادئ الدولية، وخاصةً المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[2].

يتميز هذا القانون بتبسيط عملية تكوين الجمعيات بما يتوافق مع المعايير والقيم العالمية، وخاصةً المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحقق ذلك من خلال إلغاء السلطة التقديرية لوزير الداخلية واستبدال نظام الترخيص السابق بنظام الإخطار أو التصريح.

يتميز هذا القانون الجديد بانحرافه الجذري عن المنهجية التقليدية لقانون عام 1959م، ويُعد إلغاء المتطلبات والإجراءات المعقدة لتكوين الجمعيات أحد أهم تحسيناته. وباستبدال نظام

---

(1) سميرة دقدوق، مرجع سابق، (2018م)، ص185.

(2) محمد عينة، إسهامات المجتمع المدني التونسي في تعزيز مسار الإصلاح السياسي بعد ثورة 2011م، ع1، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، مج10، (2025م)، ص39.

الترخيص بنظام الإخطار، تم تقليص سلطة الإدارة في إصدار التراخيص، وشُجِّع المواطنون على تكوين الجمعيات والانضمام إليها بحرية وقد تأثر المشهد الجمعياتي في تونس، حيث شهد هذا القطاع نموًا غير مسبوق، بشكل واضح بهذا الإطار التشريعي الجديد. واعتبارًا من 10 نوفمبر 2020م، بلغ عدد الجمعيات النشطة في تونس 22,676 جمعية ووفقًا لبيانات مركز الإعلام والتدريب والدراسات والتوثيق حول الجمعيات.

يشير هذا النمو الكمي إلى أن المرسوم استجاب لتطلعات المجتمع التونسي في تطوير حرية التنظيم المدني محققا بذلك هدفه الأساسي في تحرير قطاع الجمعيات وتمكينه من لعب دور أكثر فاعلية في الحياة العامة.

ثالثًا- مستقبل المجتمع المدني نحو تطوير التحول الديمقراطي:

إن العلاقة بين الدولة والمجتمع جزءٌ أساسي وحساس في توجيه عملية التحول الديمقراطي، فإذا كان المجتمع ضعيفًا ومنقسمًا، سيُضعف الضغط الداخلي المنظم على الديكتاتورية، وسيُضعف الدفع من القاعدة نحو الديمقراطية، وغالبًا ما يكون للإجراءات المتبعة لتسوية الخلافات بين الطبقة الحاكمة تأثيرٌ ضئيل على مصير النظام، وقد تُسفر هذه الصراعات الداخلية عن تغييرات في تركيبة الطبقة الحاكمة نفسها[1].

يمكن لقوى المجتمع المدني، عند نموها، وخاصةً في شكل أحزاب سياسية، أن تجذب اهتمامًا سياسيًا وأن يكون لها تأثيرٌ كبير على مسار التطورات داخل النظام الحاكم، وهي قادرة على الضغط على النظام الحالي بفضل هيكل تنظيمي متطور وقاعدة شعبية واسعة، ممثلةً بوسائل وآليات قوية وشفافة[2].

ستتأثر العلاقة المستقبلية بين الدولة والمجتمع المدني في سعيها نحو الديمقراطية بشكل كبير بعدد من المخاوف، من بينها[3]:

---

(1) جيل جرايم، ديناميات السيرورة والديمقراطية والمجتمع المدني شوكت يوسف (مترجم)، (دمشق: وزارة الثقافة)، (2005م)، ص163.

(2) كارتنيسكس ادريان، ثورة أوكرانيا البرتقالية، حمدي أبو كيلة (مترجم)، (كاليفورنيا: الثقافة العمالية، العدد 136 مايو)، (2006م) ص46.

(3) فريد بو طاجين، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، رسالة ماجستير الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحيي كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2013م)، ص226 – 227 .

- ضرورة تطوير الدستور التونسي بشكل أكبر، لاسيما فيما يتعلق بالعمل السياسي والنظام السياسي.
- تحديد وظائف ومسؤوليات المؤسسات العسكرية، وضمان بقائها بعيدة عن السياسة، والحفاظ على سلطة الدولة وهيكلها في إطار الممارسة الديمقراطية.
- منح مختلف المكونات السياسية لمنظمات المجتمع المدني التونسي مزيدًا من الاستقلالية.
- ضرورة تحديد العلاقة بين المفاهيم العقائدية العامة والدينية، وتعددية الفكر والسياسة في النظام الديمقراطي، و ضرورة دراسة الشريعة الإسلامية والأطر القانونية والتشريعية للتأكد من انسجامها مع الشرعية السياسية.

المطلب الثالث

مساهماته في تطوير العدالة والأمن الوطني

أولاً- دور المجتمع المدني التونسي في تطوير الإصلاح السياسي:

على الرغم من الترهيب الذي تحملته، شاركت منظمات المجتمع المدني بنشاط في النضال وتعبئة المجتمع ضد النظام الاستبدادي، ولعبت دورًا حاسمًا في الحركة الشعبية وإسقاط نظام بن علي، وتوجت معركتهم بالمرسوم رقم 88 لعام 2011م والمادة 34 من الدستور، التي تتناول حرية تكوين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني[1].

ومن خلال الخطاب الذي استخدمته المعارضة ضد إدارة الترويكا لكسر الجمود في العملية الانتقالية، فقد تمكنوا من ترسيخ أنفسهم كشريك أساسي في عملية الإصلاح والانتقال الديمقراطي، و عمل كل من نقابة المحامين التونسية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية كممثلين للمجتمع المدني، والمعروفين باسم الرباعية، فقد حصلوا على جائزة نوبل للسلام لجهودهم لحل النزاع التونسي، وقد أدت المناقشات والاجتماعات الرسمية وغير الرسمية مع العديد من المشاركين من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وحتى الدبلوماسيين الأجانب في تونس إلى تشكيلها[2].

مع تزايد مشاركة المرأة والشباب في العملية الديمقراطية، شهدت هذه الجمعيات تطورًا ملحوظًا ونموًا في عدد أعضائها، فبين عامي 2010 و2012، ارتفع العدد الإجمالي لمنظمات المجتمع المدني من 9,969 إلى 14,966.

استخدم المجتمع المدني مجموعة من الأساليب والمناهج اللاعنفية خلال هذه الفترة غير المستقرة، وشملت هذه الأساليب تنظيم احتجاجات ومسيرات سلمية للتعبير عن المطالب الشعبية؛ والتواصل مع الأحزاب السياسية وصناع القرار البارزين لتكريس الحق في النقد البنّاء في الدستور؛ والتواصل مع المؤسسات العامة والحكومة لبناء شراكات متينة من أجل التنمية؛

---

(1) مسعود الرمضاني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص161.

(2) ريكي هوستروب هو جبول، الحوار الوطني في تونس عام 2013، تقارير مؤسسة بيرغهوف الألمانية برلين، (2017م)، ص28.

والمشاركة في نقاشات وحوارات عبر مختلف وسائل الإعلام والقنوات التلفزيونية الوطنية؛ والمشاركة الفعالة على شبكات التواصل الاجتماعي لرفع مستوى الوعي وحشد الدعم.

شارك 320 ممثلاً عن الجامعات التونسية، و300 منظمة من المجتمع المدني، وما يقارب 6000 مواطن، في مناقشة الدستور، ووافقت أغلبية 200 عضو من أصل 216 عضواً في المجلس الوطني التأسيسي على الدستور، مما يعكس التوافق الذي انعكس في المسودة النهائية، ودافعت منظمات المجتمع المدني عن قوانين جديدة هامة تتعلق بحق التجمع والوصول إلى المعلومات، بجانب الدستور، وساعدت في صياغتها، كما تعاونت منظمات المجتمع المدني ومنظمات التنمية الدولية في مشاريع تراوحت بين تحسين تقديم الخدمات في المناطق النائية وتنمية مهارات الشباب، مما عزز الاستقرار الاجتماعي بشكل ملحوظ، ونتيجة لجهودهم ومُنحت هذه المنظمات جائزة نوبل للسلام في النرويج عام 2015م[1].

لم تُسفر هذه الحركة عن أي زعزعة سياسية أو أمنية، على عكس تجارب دول مجاورة وإقليمية أخرى، بل إن الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين – الرباعي الشهير الحائز على جائزة نوبل للسلام – بادروا بالحوار الوطني وتوصلوا إلى عقد اجتماعي عام 2013م، وبين عامي 2012م 2020م وعدوا بالتعاون مع الحكومة بقيادة حزب النهضة الإسلامي، والمجتمع المدني، وأحزاب المعارضة، لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، وإنجاز المرحلة الانتقالية اللازمة لضمان السلام والاستقرار.

يتناول هذا الاتفاق عددًا من القضايا، من بينها أهمية الخطاب الاجتماعي كركيزة أساسية للتحول الديمقراطي نحو عدالة اجتماعية أكبر، وخروج حزب النهضة الطوعي من السلطة، وتشكيل حكومة تكنوقراطية جديدة أشرفت على الانتخابات الرئاسية عام 2014م، سمح الاتفاق بمواصلة العمل على صياغة الدستور الجديد[2].

حثّت منظمات المجتمع المدني الإدارات اللاحقة على سنّ قوانين تتعلق بالحريات وحقوق الإنسان، مثل قانون عام 2017م بشأن العنف ضد المرأة، وقانون عام 2018م بشأن

---

(1)فاطمة قوال، التحول السياسي في تونس واشكالية البناء الديمقراطي (2011–2018)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم سياسية والعلاقات دولية، جامعة الجزائر، (2019م)، ص161.

(2) فاطمة قوالمرجع سابق، (2019م)، ص115.

التمييز العنصري وبين عامي 2018م و2019م، نظّمت منظمات المجتمع المدني العديد من المسيرات في تونس، والتي توسّعت لتشمل فئات مختلفة كالمزارعين والمعلمين والعاطلين عن العمل والأطباء والصحفيين، ويتجسّد التفاعل بين مختلف الفئات والفاعلين السياسيين في هذه المبادرات، مما يدلّ على وعي الجمهور وانفتاحه[1].

- **المجتمع المدني وملف العدالة الانتقالية:**

إن العملية التاريخية "للعدالة الانتقالية "، التي تُمكّن الدولة من إعادة إرساء شرعيتها على أسس جديدة قائمة على العدل واحترام القانون، وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الواجبات والمسؤوليات والحقوق يجب أن تواكب بناء الديمقراطية[2].

يجب أن نُدرك أن تطبيق العدالة الانتقالية عملية مُعقدة تستغرق وقتًا وتتطلب جهودًا مُنسقة من جميع قطاعات المجتمع المدني، وقد انضمت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، ونقابة الصحفيين، وجمعية القضاة، والمعهد العربي لحقوق الإنسان، ومجموعة من خمسة وعشرين محاميًا، إلى العديد من الجمعيات والنقابات التي اجتمعت لتشكيل ائتلاف العدالة الانتقالية، بهدف التشاور والعمل على إرساء الآليات الأساسية للعدالة الانتقالية، وهنا تكمن مساهمة المجتمع المدني في إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي[3].

ثانيًا- المجتمع المدني التونسي ومكافحة الفساد السياسي:

يحتاج المجتمع المدني في أي دولة إلى إطار قانوني يمنحه المرونة اللازمة لمراقبة الأفراد ومحاسبتهم إذا ما أراد مكافحة الفساد السياسي على أكمل وجه، قبل عام 2011م، كانت الهياكل القانونية الداخلية التي من شأنها تمكين منظمات المجتمع المدني التونسية من مكافحة الفساد السياسي بفعالية غائبة، واعتمدت هذه المنظمات على المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية، و الأطر القانونية الدولية، إلا أن هذه المعاهدات والاتفاقيات لم تكن كافية في مواجهة حكومة ديكتاتورية سيطرت على المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقام المحامون

---

(1) محمد عينة، مرجع سابق، (2025م)، ص42.

(2)رضوان زيادة، كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية الدولة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل"، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 30، (2011م)، ص162.

(3) توفيق المديني، الثورة التونسية المغدورة وبناء الديمقراطية الطوباوية الأصولية في السلطة، ط1، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون، (2013م)، ص385.

بمحاولات عديدة فاشلة للضغط على الحزب الحاكم، مما أدى إلى استبعادهم من المثول أمام المحكمة كنوع من الضغط المادي لإجبارهم على التنازل.

بعد الإطاحة بالحكومة التونسية عام 2011م، بدأت الحركات الشعبية بتشكيل منظمات غير ربحية أو أحزاب سياسية، وبحلول نهاية عام 2011م، بلغ عدد منظمات المجتمع المدني 11300 منظمة، وتُركز هذه المنظمات على مواضيع مُتنوعة، بما في ذلك مساءلة القطاع العام والحوكمة الرشيدة، وبفضل عددها الهائل مقارنةً بحجم تونس، تُمكنها هذه المنظمات من التعرّف على جميع القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ونظرًا لأن كل منظمة تُركز على مجال مُحدد، تُعد "البوصلة" و"منامتي" و"أنا يقظ" من أشهر منظمات المجتمع المدني في تونس مثل أن تُركز "منامتي" على المجال الاجتماعي من خلال الدفاع عن حقوق الأقليات، بينما تتخصص "أنا يقظ" في المجال السياسي من خلال مكافحة الفساد، بينما تُركز "البوصلة" على الجانب الاقتصادي من خلال السعي لتحقيق المساءلة في القطاع العام[1].

لا يُظهر الشكل المذكور أعلاه وجود نظام ديمقراطي فحسب، بل إن لمنظمات المجتمع المدني في تونس رأيًا عميقًا فيما تفعله الحكومة، وضغطت عدة منظمات على الحكومة التونسية خلال النزاع بين الإمارات العربية المتحدة وتونس بشأن القيود التي فرضتها الإمارات على دخول التونسيات إلى البلاد، مما أدى إلى حظر انتقامي على هبوط الطائرات الإماراتية في تونس، في عام 2013م، لعبت منظمات المجتمع المدني التونسية دورًا فعالًا في حل أزمة سياسية هددت بتدهور الحياة السياسية وزيادة الفساد السياسي، وحاولت الرباعية التي ضمت الهيئة الوطنية للمحامين، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، معالجة المعضلة السياسية في تونس بعد الإطاحة بالنظام وبذلت كل جهد ممكن للتوصل إلى حل مقبول من الطرفين من شأنه أن يمنع الشعب التونسي من الانزلاق في دورة جديدة من الفساد السياسي والحرب الأهلية، والتي قد تكون لها عواقب طويلة المدى[2].

---

(1) حمزة صوشة، دور المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد السياسى فى تونس قبل وبعد 2011م، ع2، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، مج6، (2021م)، ص317.

(2) حمزة صوشة، مرجع سابق، (2021م)، ص318.

هذا لا يعني أن هذه المنظمات لم تناضل من قبل ضد الفساد السياسي حيث سعت كل من:

1. الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان:

تُحدد الوثيقة دور منظمة حقوق الإنسان في تونس المكرسة للدفاع عن الحريات العامة والفردية مع تطوير ثقافة حقوق الإنسان، ومن الإنجازات المهمة للمنظمة حملتها لإصلاح العفو الرئاسي وتحويله إلى عفو تشريعي، وهو مطلب منذ عام 1980م، مما عزز الآليات القانونية ضد إساءة استخدام السلطة الرئاسية، قبل عام 2011م، استبعد العفو الشامل القضايا السياسية، مما حرم الأفراد من حقوقهم المدنية ومنع المنفيين السياسيين من العودة، مما أدى إلى الحفاظ على نظام مهدد بالكشف المحتمل عن الفساد، وبعد الثورة، نجحت المنظمة في التأثير على الحكومة المؤقتة لوضع أحكام العفو لأولئك الذين خضعوا لمحاكمات سياسية قبل عام 2011م، واجهت المنظمة طوال نشاطها العديد من القيود من الحكومة، ويتجلى ذلك في الممارسات القانونية التعسفية التي بدأت في عام 1992م، والتي جزأت منظمات المجتمع المدني إلى مجموعات مصنفة وجسدت الفساد السياسي الراسخ.

أصدرت وزارة الداخلية قرارًا في 14 مايو 1992م، بتصنيف جميع المنظمات السياسية بما فيها الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان "جمعيات عمومية"، وكان ذلك لإخضاعها للقانون الذي ينص على أنه "لا يجوز للجمعيات العمومية رفض عضوية أي شخص يلتزم بمبادئها وقراراتها إلا إذا فقد حقوقه السياسية والمدنية أو مارس أنشطة وممارسات تتعارض مع أهدافها"، وبهدف إضعاف الرابطة من الداخل، كان الهدف من هذا القرار تمكين الحكومة من تهريب الأعضاء، وردًا على هذا التعسف التشريعي المفروض على منظمات المجتمع المدني، لم تصمت الرابطة، وتضررت مصداقية عملها بشدة عندما رفعت دعوى أمام المحكمة الإدارية للطعن في الحكم، وحكمت المحكمة لصالحها بعد أربع سنوات[1].

2. الإتحاد العام التونسي للشغل:

الاتحاد العام التونسي للشغل، منظمة نقابية مستقلة تأسست عام 1946م، كان له دور محوري في المشهد السياسي التونسي، لا سيما بعد الاستقلال، في عام 1978م، عارض الاتحاد

(1) قانون أساسي عدد 25 لسنة مؤرخ 2 أبريل 1992 يتعلق بإتمام القانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 المتعلق بالجمعيات، 1992، ص411.

الفساد السياسي وطالب بالاستقلال عن الحزب الحاكم، مما أشعل صراعات داخلية وحظي بدعم شعبي واسع، وتُوج ذلك بمشاركة الاتحاد في إضراب عام واحتجاجات ضد نظام بورقيبة، أسفرت عن 52 قتيلاً و330 جريحًا، إلى جانب حملة اعتقالات استهدفت أعضاء النقابة.

ركز الاتحاد في البداية على المقاومة السلمية للاستعمار الفرنسي، واستمر في التأثير على المشهد السياسي حتى ثورة 2010م، داعيًا إلى الإصلاحات الضرورية في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمعالجة الأزمات الوطنية، وسعت منظمات المجتمع المدني، مستلهمة من الاتحاد العام التونسي للشغل، إلى مكافحة الفساد خلال عهد بن علي وبعده، مؤكدةً على تأثيره الضار على الانقسامات الطبقية المجتمعية والظروف الصعبة التي يواجهها العمال العاديون، بما في ذلك الفقر والبطالة[1].

3. الشبكة الوطنية لمقاومة الرشوة والفساد:

من بين المنظمات التي تُعنى بمكافحة الفساد السياسي في تونس منذ ثورة 2011م، الشبكة الوطنية لمكافحة الرشوة والفساد، وقد وضعت هذه المنظمة أهدافًا عدة، منها: زيادة الوعي بالفساد من خلال الندوات والمحاضرات وورش العمل والمنشورات؛ وتقديم المساعدة القانونية للمواطنين المتضررين من الرشوة والفساد؛ وتجميع التشريعات القائمة ورصد التزامات تونس الدولية؛ وتسهيل اعتماد المعايير الدولية لمكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها؛ والدعوة إلى إنشاء وحدات لمكافحة الرشوة داخل الهيئات الحكومية، وتهدف الشبكة إلى تطبيق مدونة سلوك للموظفين العموميين بفعالية وقد وثّقت الشبكة حالات مختلفة من الفساد الإداري والمالي في منشور بعنوان "الرشوة: انتهاك للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يضر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"، والذي يُحدد القضايا التي تم حلها ويتضمن تفاصيل الاعتقالات التي نُفذت في قضايا فساد مُشتبه بها[2].

4. المجتمع المدني وقرار حل البرلمان من طرف الرئيس قيس سعيد:

أثار القرار الأخير للرئيس التونسي بحل البرلمان وإقالة الحكومة ردود فعل متباينة في المشهد السياسي، مما أدى إلى مظاهرات وحركات لتعبئة الرأي العام، أصدرت منظمات المجتمع

(1) حمزة صوشة، مرجع سابق، (2021م)، ص319.

(2) حمزة صوشة، مرجع سابق، (2021م)، ص319.

المدني بيانًا مشتركًا للتخفيف من حدة الاضطرابات المحتملة، وحثت على الهدوء وضبط النفس، مع تسليط الضوء على أهمية حماية مؤسسات الدولة ومصالح مواطنيها، وأكد هذا البيان على ضرورة احترام الحريات العامة، وتجنب تركيز السلطة، والتمسك بالدستور وحرية الصحافة والحقوق الفردية، كما دعا البيان، الذي أيدته منظمات مختلفة، بما في ذلك النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والاتحاد العام التونسي للشغل، الرئيس إلى صياغة خارطة طريق تشاركية لحل الأزمة.

وأكدت المنظمات على الحاجة الماسة إلى أن يعمل القضاء باستقلالية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما يمكّنه من استئناف مسؤولياته القضائية وتسريع البت في القضايا العالقة، وطالبوا بوضع خارطة طريق واضحة خلال 30 يوما، يتم تطويرها بالتعاون مع قوى المجتمع المدني، لمعالجة المخاوف العاجلة مثل مراجعة القوانين الانتخابية، والإطار السياسي، ونهج موحد لمكافحة الفساد[1].

ثالثًا- خصائص المجتمع المدني التونسي:

لا بد من مراعاة العوامل التاريخية والموضوعية التي ساهمت في تميز المجتمع المدني التونسي لفهم طبيعته حيث تتداخل الأدوار الاجتماعية والسياسية لمنظمات المجتمع المدني في النموذج التونسي مما يجعل التمييز بينها صعبًا.

تُميز أهمية المنظمات المدنية وغير الحكومية مقارنةً بالأحزاب السياسية المجتمع المدني التونسي، وقد لعبت هذه الجمعيات، التي ظهرت لأول مرة في مطلع القرن العشرين، دورًا حاسمًا في تشكيل الوعي الاجتماعي والسياسي، وقد أتاحت هذه التجربة مشاركة النخب الفكرية نفسها لاحقًا في تشكيل الأحزاب السياسية، التي قادت حركات الاستقلال في مطلع القرن العشرين.

ولأن الجمعيات لطالما كانت جزءًا أساسيًا من الهوية التونسية، فإن خصائص الفرد والمجتمع التونسي تلعب دورًا هامًا في تطوير ثقافة التنظيم المدني، ولم يكن نشر أول دستور لتونس عام 1861م، وتأسيس الاتحاد العام للعمال التونسيين عام 1924م، كأول نقابة في البلاد متحررة من هيمنة النقابات الأجنبية، محض مصادفة، إضافة إلى إقرار مجلة الأحوال الشخصية

(1)Coopération italienne au développement, ensemble contre la corruption, organisation internationale de droit du développement, ,2014, P 15

سنة 1956م، وتأسيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، أول منظمة عربية وأفريقية لحقوق الإنسان، سنة 1977م، كانت تونس رائدة في إصلاح وضع المرأة[1].

وفقًا لإحصاءات عام 2012م، استخدم ما يقرب من ربع سكان تونس فيسبوك (23.56 مليون نسمة، أي ما يعادل حوالي 2.5 مليون مستخدم)، مما يجعلها الدولة الأفريقية الأكثر استخدامًا لهذه المنصة نسبةً إلى عدد سكانها، متجاوزةً بذلك الدول الأكثر تقدمًا تكنولوجيًا واقتصاديًا، واستمر هذا التميز في التفاعل المجتمعي في العصر الرقمي[2].

تتميز منظمات المجتمع المدني التونسية، لا سيما المجموعات العريقة منها، بتنظيمها العالي ونجاحها، مُلبيةً بذلك المتطلبات الأساسية للاستقلالية والتأثير، وقد حافظت العديد من المنظمات، ولا سيما منظمات حقوق الإنسان، على استقلاليتها في وجه محاولات الدولة التونسية لاستقطابها واستيعابها، وظلت القيادة الوسطى والجهوية، مثل قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، ملتزمة باستقلالية صنع القرار حتى بعد تورط بعض القيادات المركزية في هيكل السلطة، وأظهرت هذه المنظمات قدرة ملحوظة على التكيف، مما سمح لها بالاضطلاع بمسؤولياتها بنجاح رغم الضغوط السياسية والصعوبات غير المتوقعة الناجمة عن تقلبات الظروف.

اكتسب المجتمع المدني في تونس، ثقة واسعة من مختلف شرائح المجتمع، ولعب دورًا محوريًا في دعم حقوق الشعب وتطلعاته، وتُعدّ منظماته منابر للنقاش والتفاعل بين مختلف وجهات النظر، نظرًا لانفتاحها على مختلف التيارات السياسية والحزبية السائدة في تونس.

يعدّ الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الذي يُمثل مصالح المهنيين ورجال الأعمال والاتحاد العام التونسي للشغل، الذي يضمّ فصائل سياسية ونقابية متنوعة، مثالين على أقدم منظمات المجتمع المدني في تونس، وأصبحت هذه المؤسسات تلعب دورًا أكثر أهمية في الحياة السياسية والاقتصادية، وتشارك بفعالية في صنع القرار الوطني[3].

---

(1) خليف كربوع، عبد اللطيف باري، المجتمع المدني التونسي وازدواجية الدور السياسي والاجتماعي، ع2، مجلة العلوم القانونية والسياسة، مج12، (2021م)، ص633.

(2) مسعود الرمضاني وآخرون، الانتقال الديمقراطي العسير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تونس، (2017م)، ص159.

(3) مسعود الرمضاني وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص160.

يتزايد دعم المؤسسات المالية العالمية والمجتمع الدولي للمجتمع المدني التونسي، ويتزايد إقبال الممولين على إشراكه في برامج ومبادرات متنوعة، وقد قدمت هذه المنظمات تمويلًا كبيرًا لدعم عملياته، ودمجته في برامجها من خلال المناقشات والمشاورات، وحثّت الحكومات على توسيع دوره ليشمل مجموعة واسعة من القطاعات، إن حجم التمويل المُقدم للمجتمع المدني، وظهوره في تقارير ومبادرات المانحين، مؤشران واضحان على هذا الدعم، مما يعكس إدراكًا متزايدًا لأهميته كقوة رئيسية في التنمية والإصلاح[1].

رابعًا- التحديات التي تواجه المجتمع المدني التونسي:

رغم الدور البارز الذي لعبه المجتمع المدني التونسي والذي واكب أحداث الثورة التونسية وكان مشاركا فعالا فيها ومساهما في صنع السياسة العامة للبلاد، إلا أنه لا يزال يعاني من جملة من المعوقات والتحديات تتمثل في الآتي:

1. القوانين المحددة لأنشاء وعمل المنظمات:

بسبب استبعادها من معظم الفعاليات السياسية، تواجه غالبية منظمات المجتمع المدني، وخاصة المعارضة، ضغوطًا وعوائق للمشاركة في الحياة السياسية، مع ذلك، أتاحت الظروف العالمية لهذه المنظمات المشاركة في العملية السياسية كمراقبين ومرشحين أحرار في الانتخابات، مما يضفي على الدولة بعض الشرعية، إلا أن عملها لا يزال محصورًا في إطار قانوني محدد، دون أطر قانونية محددة، تستند إلى مراسيم تنفيذية وتوجيهات وزارية[2].

2. مسألة تمويل منظمات المجتمع المدني:

بسبب اختلال كبير في التوازن المالي، تُعاني غالبية منظمات المجتمع المدني في تونس من صعوبة الحصول على تمويل من الحكومة، ويتأثر تفاعلها ونشاطها سلبًا بهذا، وتُلبّى معظم احتياجاتها بتمويل خارجي من الدول الغربية، وخاصةً الولايات المتحدة، ولا تزال بعض القوى الدولية تستخدم هذه الأموال كوسيلة ضغط مما يؤثر على استقلالية المجتمع المدني، وقد أثارت

---

(1) محمد عينة، مرجع سابق، (2025م)، ص40.

(2) حمزة صوشة، رقابة منظمات المجتمع المدني كآلية لمكافحة الفساد السياسي في الجزائر وتونس دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، (2023م)، ص193.

هذه المسألة حيرة الحكومة التونسية، إذ قد تُستخدم لتمويل الإرهاب أو التلاعب السياسي، وتخضع منظمات المجتمع المدني الآن لقيود ورقابة أشد[1].

3. التأثير الإقليمي والدولي:

أن الأزمات الإقليمية والعالمية الراهنة تؤثر سلبًا على أنشطة المجتمع المدني التونسي وعلى عملية الانتقال في البلاد، فالتوازن الهش في المنطقة أصبح الآن في خطر بسبب هجرة الشباب التونسي إلى أوروبا، وتدفق اللاجئين من ليبيا، والهجرة من الدول المجاورة المتضررة من الصراعات.

4. تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

إن ارتفاع تكاليف المعيشة ومعدلات البطالة – التي تجاوزت 16.2% في الربع الثالث من عام 2024 – فضلًا عن انتشار الفقر والتهميش، مما قلل من فرص مشاركة الفئات الهشة في أنشطة المجتمع المدني، تُعدّ أمثلةً على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها تونس، وأصبح المواطنون يُعطون الأولوية للقضايا الاجتماعية، مما قد يُقلل من اهتمامهم بقضايا الإصلاح السياسي والحوكمة.

5. الانقسامات الداخلية والتنافس:

ان عدد الجمعيات والمنظمات التي تم انشاؤها بتونس، أدى الى تكثيف اعمالها والتداخل في أدوارها، أدى الى ضعف التنسيق فيما بينها وتشتت جهودها، بالإضافة الى الانقسامات الحاصلة منذ الثورة بين العلمانيين والاسلاميين والمنافسة الإيديولوجية لاستقطاب الأحزاب السياسية والمنظمات زاد من صعوبة اصلاح السياسة خاصة في مجال تطوير الحقوق الاجتماعية[2].

(1) حمزة صوشة، مرجع سبق ذكره، ص193.

(2) محمد عينةمرجع سابق، (2025م)، ص43.

الفصل الثالث

الدور المقارن للمجتمع المدني في حوكمة العدالة والأمن القومي

المبحث الأول: دور المجتمع المدني في حوكمة العدالة.

المطلب الأول: الممارسات والتجارب الليبية.

المطلب الثاني: الممارسات والتجارب التونسية.

المطلب الثالث: مقارنة تحليلية لأدوار المجتمع المدني في البلدين.

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في حوكمة الأمن القومي.

المطلب الأول: الأدوار الليبية في مجال الأمن الوطني.

المطلب الثاني: الأدوار التونسية في مجال الأمن الوطني.

المطلب الثالث: التحديات المشتركة والفروقات في الأداء.

المبحث الأول

دور المجتمع المدني في حوكمة العدالة

يعد المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية لتحقيق العدالة وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد في الدول التي تمر بمراحل انتقال سياسي واجتماعي، إذ يُسهم في بناء مؤسسات قائمة على الشفافية والمساءلة واحترام سيادة القانون، فحوكمة العدالة لا تقتصر على إصلاح النظام القضائي أو تطوير التشريعات فحسب، بل تشمل إشراك الفاعلين المدنيين في مراقبة الأداء، وضمان استقلال القضاء، وحماية الحقوق والحريات العامة.

في السياقين الليبي والتونسي، برزت منظمات المجتمع المدني كقوة دافعة نحو ترسيخ قيم العدالة الانتقالية وكشف الانتهاكات، وتطوير ثقافة المساءلة، خاصة بعد أحداث عام 2011م التي مثّلت نقطة تحول في مسار الدولة والمجتمع في البلدين، وقد اختلفت طبيعة مساهمات هذه المنظمات بين التجربة الليبية التي واجهت تحديات الانقسام والصراع، والتجربة التونسية التي اتسمت بنهج مؤسسي أكثر استقرارًا في إطار الانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول

الممارسات والتجارب الليبية

إن المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية في بناء الدولة الحديثة وترسيخ مبادئ العدالة والحكم الرشيد خاصة في المراحل الانتقالية التي تمرّ بها الدول الخارجة من النزاعات أو الأنظمة السلطوية، كما هو الحال في ليبيا بعد عام 2011م، وقد مثّلت التجربة الليبية نموذجًا مميزًا لمدى قدرة الفاعلين المدنيين على المساهمة في إعادة بناء مؤسسات الدولة وتوجيه مسار العدالة الانتقالية، رغم التحديات الأمنية والسياسية التي واجهتها البلاد.

ومن خلال دراسة الممارسات والتجارب الليبية، يتضح أنّ منظمات المجتمع المدني لم تقتصر أدوارها على تقديم الخدمات أو التعبير عن المطالب الاجتماعية، بل امتدت لتشمل مجالات أكثر عمقًا، مثل دعم ثقافة اللامركزية والإدارة المحلية، والمشاركة الفاعلة في تطوير المسار الانتخابي وضمان نزاهته، والمساهمة في تكريس مبادئ العدالة الانتقالية والمساءلة.

أولاً- أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم ثقافة اللامركزية والإدارة المحلية:

إن إرساء دور داعم لمنظمات المجتمع المدني أمرٌ ضروري لتفعيل الإدارة المحلية، ويجب تطوير مبدأ المسؤولية المشتركة، وتشجيع المبادرات المجتمعية، وتطوير قدرات المجالس المحلية، وتحسين تنسيقها وإيلاء المزيد من الاهتمام للترتيبات الدستورية، وتطوير وظيفة الرقابة وتنظيمها، ودعم العملية الانتخابية وشفافيتها.

1. تطوير قيمة المسؤولية المشتركة:

إن تطوير وعي الليبيين المحليين بأن المجالس المحلية لا تستطيع حل مشاكلهم بمفردها هو أحد سبل تطوير مبدأ المسؤولية المشتركة، فالتعاون وتنسيق الجهود بين مختلف القطاعات والجهات الفاعلة المحلية، مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية، من شأنه أن يُعالج العديد من القضايا بسرعة، ولتحقيق الديمقراطية المحلية، يجب على منظمات المجتمع المدني تطوير مبدأ المشاركة في الحكم المحلي، ولأن الإدارة المحلية تقوم على مبدأ البناء من القاعدة إلى القمة، فإن التواصل مع المجتمع المحلي يُعد خطوة أولى حاسمة

في تنشيط المجتمع الليبي ككل، ويمنح النظام أو الظرف المعروف باللامركزية جميع مستويات الوحدات المحلية القدرة على المشاركة في صنع القرار، وتقوم هذه التقنية على مبدأ توزيع السلطة وصنع القرار والصلاحيات بين السلطة المركزية والمؤسسات المستقلة الأخرى الموجودة في المناطق والمراكز السكانية، بجانب منح السلطات المحلية مهام سياسية وإدارية وتنموية تعزز كفاءتها وتدعم حضورها وتسمح لها بالاضطلاع بالتزاماتها وصلاحياتها، تُمثل جماعات المجتمع المدني نقطة تفعيل، ومن المؤكد أن هذا يتم من خلال مشاركة المواطنين مع منظمات المجتمع المدني من خلال دعمها ومراقبة عملياتها[1].

ويقوم هذا النوع من المشاركة على توطيد مبادئ العدالة المجتمعية، إذ تُصبح القرارات أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين وتُقلّ الفوارق بين المركز والأطراف.

2. تطوير المبادرات المجتمعية:

في ظل محدودية الموارد المادية والبشرية المتاحة في هذه المناطق والوحدات المحلية، تُسهم منظمات المجتمع المدني في التركيز على أهم أنشطة المجتمع المحلي، ويهدف هذا إلى رفع مستوى معيشة الأفراد وتلبية متطلبات توفير البنية التحتية والخدمات اللازمة، ومن خلال منح هذه المجتمعات المحلية صوتًا وضمان الاعتراف بمشاركتها وتقديرها، تُسهم هذه المشاريع في تطوير شعورها بالفاعلية، ويُعد فهم أهمية أدوار منظمات المجتمع المدني وتأثيرها على التفاعلات العامة داخل الكيانات الإدارية المحلية أمرًا أساسيًا لتحقيق ذلك من خلال التعاون والشراكة الوثيقين، ويمكن للتعاون بين منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية أن يُلهم المواطنين لأخذ زمام المبادرة في تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير مشاريع جديدة، وتخفيف أعباء التوظيف في القطاع العام والإدارة المحلية، ويُمكن للقطاع الخاص تشغيل وصيانة مشاريع البنية التحتية، مما يُضفي بُعدًا جديدًا على عملية صنع القرار المحلي.

3. رفع قدرات المجالس المحلية:

تتحول المجالس والوحدات المحلية من مجرد هياكل إدارية تقوم بمهام يومية روتينية إلى وحدات إبداعية ومبتكرة، مدعومة بقدرات تحليلية، قادرة على وضع أطر وبرامج وسياسات

---

(1) حسين علوان البيج، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، على خليفة الكوارى (محرر) المسألة الديمقراطية في الوطن العربي بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (2000م)، ص116-170.

لمناطقها، من خلال الدعوة إلى المشاركة في تفعيل وتوجيه الأجهزة التنفيذية والتشريعية نحو فهم أعمق لمشكلات هذه الوحدات وتحليل أسبابها، والمشاركة في جلسات نقاشية، ويتحقق ذلك من خلال التفاعل الصادق والمثمر مع جميع القوى المحلية والجهات المعنية، والعمل على رفع مستوى الوعي لدى العاملين في الأجهزة الإدارية للوحدات المحلية[1].

4. تطوير التنسيق بين المجالس المحلية:

يتطلب ذلك بذل جهود لتطوير الانسجام والتنسيق والتعاون بين الجهات المحلية، بما في ذلك إدارات الخدمة العامة والهيئات الأخرى، على مستوى المديريات والبلديات والمحافظات، كما أن التعاون بين منظمات المجتمع المدني ومختلف المستويات المحلية في المدن والقرى سيضمن تكامل الأطر والهياكل المحلية، مما يؤدي إلى زيادة التعاون والتوافق، ولا يقتصر الهدف على مجرد التوافق بين الإدارات والهياكل، بل يشمل أيضًا العمل التعاوني وتقييم الأفكار ووجهات النظر التي تُحسّن جودة الخدمات المُقدمة وتدعم وجود ونمو الهياكل المحلية.

5. تطوير الاهتمام بالترتيبات الدستورية:

كان ضعف الأطر القانونية والتنظيمية وعدم استقرارها، و غياب القيود الدستورية على تفاعلات وسلوكيات الأفراد والمنظمات، من السمات المميزة للمراحل الأولى للحكم المحلي، ويُعدّ التوافق الوطني على جميع المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ضروريًا لاعتماد دستور، يُشكّل حجر الزاوية لاستمرارية أي هياكل مؤسسية لاحقة على المدى الطويل، ويتطلب إرساء سيادة القانون سيادة السلطة التشريعية والقانونية مما يستدعي تنسيق الجهود من جميع جوانب المجتمع الليبي لزيادة قدرة وفعالية المؤسسات السياسية والإدارية، ويُعدّ اعتماد استراتيجية تشاورية وتشاركية تراعي جميع القوى والتيارات السياسية والاجتماعية أمرًا ضروريًا لضمان استقرار المؤسسات واستمرارها وتطويرها، ويجب أن تأتي مصالح المواطنين في المقام الأول، وللمنظمات المدنية دور أكبر بكثير بعد التصديق على الدستور وتطبيقه من مجرد التوصل إلى توافق وطني حول أكثر المواضيع إثارة للانقسام، ودور مؤسسات المجتمع المدني في ضرورة تجسيد مصالح المواطنين، كوجود الأحزاب السياسية، ووضع وتوفير نصوص تسعى إلى تطوير نماذج لثقافة

---

(1)حسن عبد المطلب العلواني، اللامركزية في السياق المعاصر : الأبعاد والمحددات (القاهرة مركز دراسات الادارة 29–24 العامة)، (2001م)، ص24–29.

التعددية وقبول الرأي الآخر، ينبغي أن تتضمن النصوص القانونية ترتيبات مؤسسية وتنظيمية ضامنة للامركزية والإدارة المحلية، وهذا يستلزم ويتطلب احترام أحكامها من حيث ممارستها سلوكًا وعملًا[1].

6. تطوير الوظيفة الرقابية وتدعيمها:

نظراً لتعرض العديد من هيئات الرقابة المرتبطة بالجهاز الحكومي والإدارات المشرفة على الشؤون المحلية لضغوط مستمرة من جهات فاعلة لتحقيق مصالحها، وأحياناً بسبب تورطها في تحقيق منافع شخصية وارتباطها بعلاقات ومصالح متبادلة مع قيادات الهيئات الإدارية في الوحدات المحلية، فإن فعالية منظمات المجتمع المدني في تحريك وتوجيه مسار العمل في هياكل الإدارة المحلية أمر بالغ الأهمية، ومن المتوقع أن تلعب دوراً هاماً إما في دفع الهياكل المحلية وتحريكها وتغييرها، أو في مراقبة الجهاز التنفيذي والإداري ومن خلال الدعوة إلى إصلاح أنظمة وممارسات الجهاز الإداري المحلي، وكشفها وكشفها، ولفت الانتباه إلى العيوب الإدارية والتنظيمية، تُثبت منظمات المجتمع المدني فعاليتها في تقييم أداء الجهاز الإداري المحلي في الوحدات المحلية ويجب إشراك منظمات المجتمع المدني رسمياً في هذا، مما يستلزم تنظيمها وتكليفها بالدور المناسب[2].

تعتبر الرقابة المجتمعية أحد أشكال حوكمة العدالة، و تقوم على مراقبة الأداء المحلي ومنع الفساد الإداري الذي يعرقل تحقيق العدالة في توزيع الموارد والخدمات.

7. دعم العملية الانتخابية:

إن التحدي الذي يواجه الدولة والمجتمع الليبيين يتمثل في إدارة عملية الانتقال من مرحلة انتقالية إلى حكومة ديمقراطية مستقرة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بتمكين منظمات المجتمع المدني من أداء دورها في العملية السياسية بنجاح، وتتطلب مشكلة ليبيا الحالية تمكين المواطنين وتمكينهم من اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات من خلال وضع الكفاءات في المناصب المناسبة، ويجب بذل الجهود لضمان مهنية ونزاهة هيئات الرقابة، وتهيئة مناخ ملائم لتطوير إشرافها على

---

(1) خالد عمر مادي، مؤسسات المجتمع المدني ودعم ثقافة الادارة المحلية في ليبيا، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، (2019م)، ص180.

(2)إيمان حسين، دور الجمعيات الأهلية في التنمية المحلية، على الدين هلال (محرر)، اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية (القاهرة: دار الهلال، (2011م)، ص411-439.

العملية الانتخابية ويجب تهيئة فرص التعاون والتضامن بين منظمات المجتمع المدني والجهات المشرفة على العملية الانتخابية لتحقيق ذلك، إلا أن هذا الدور لن يكون فوريًا أو جوهريًا، بل يتطلب استمرارية في مختلف مراحل انتخابات المجالس البلدية والمحلية المستقبلية، وهذا يحقق أهداف اللامركزية، وله أدوار متعددة في هذا الصدد، فهو يستلزم حماية نزاهة المنافسة الانتخابية ومنع أي فئة أو قبيلة من السيطرة عليها، ومن الأهداف إشراك الديناميكيات المجتمعية وتوسيع نطاق وجهات النظر، وتقع على عاتق منظمات المجتمع المدني مسؤولية التحقق من تاريخ المرشحين ونواياهم ونزاهتهم ومن خلال تطوير الشفافية في مصادر التمويل السياسي للأحزاب، والابتعاد عن تأثير العلاقات المحلية والإقليمية على الناخبين، يجب عليها أيضًا السعي إلى الحد من نفوذ المال في السياسة ولممارسة الضغط والتأثير على القضايا والظواهر المرتبطة بالعملية الانتخابية، وكشف الفساد في الدوائر الانتخابية، وإقناع الناس بالتصويت للمرشح المختار، يجب عليها أيضًا تنظيم الرأي العام[1].

8. الشفافية:

يتطلب هذا زيادة الوعي من خلال فهم أعمق للشفافية والمساءلة، وكذلك تفعيلها من خلال دور المواطن في محاسبة السياسيين المحليين مباشرة داخل وحداتهم الإدارية المحلية، وهذا يحمي من خطر الفساد والسرقة مع تحسين فعالية وكفاءة الحكومة المحلية، وبالنسبة لكل مهتم بالقضايا السياسية العامة، فإن الشفافية تنطوي على سهولة الوصول إلى المعلومات وتدفق المعلومات غير المقيد، وتشمل الشفافية أكثر من مجرد المعلومات ذات الصلة بالحكومة المحلية وعملياتها؛ فهي تشمل أيضًا المعلومات التي يحتاجها الأشخاص وكل من لديه اهتمام بالشؤون المحلية، كما إن الشفافية ضرورية لنجاح الحكم المحلي تمامًا مثل المساءلة لكي ينجح الحكم المحلي في إنشاء نظام ديمقراطي فعال وتشاركي، يجب أن يتمتع بمستويات عالية من الشفافية[2].

فالشفافية تمثل إحدى ركائز العدالة المؤسسية، إذ تتيح للمواطنين الحق في الوصول إلى المعلومات وضمان عدالة القرارات الإدارية والقضائية على السواء.

---

(1) تقرير الأمانة العامة، تطوير مؤسسات الحكم والإدارة العامة في إفريقيا نيويورك : الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي /6/2004) (2004م)، ص14-16.

(2) خالد عمر مادي، مرجع سابق، (2019م)، ص181.

ثانيًا: مساهمة منظمات المجتمع المدني في إنجاح الانتخابات العامة وتطوير العدالة الانتقالية

على الرغم من تعدد المفاهيم المرتبطة بالمجتمع المدني، إلا أن أغلب الباحثين يجمعون على أنه يشير إلى مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تنشأ بين الأسرة والدولة، وتهدف إلى تحقيق مصالح أفرادها ضمن إطار من القيم المشتركة كالاحترام والتسامح والتراضي، وتُعدّ منظمات المجتمع المدني، المحلية منها والدولية، الفاعل الأبرز في هذا الإطار، إذ تتميز باستقلالها عن مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وهو ما يمنحها القدرة على أداء أدوارها بحرية في خدمة المصلحة العامة وتطوير قيم المشاركة والديمقراطية.

وتبرز أهمية هذه المنظمات بوضوح في دعم العملية الانتخابية، بوصفها جوهر النظام الديمقراطي وأحد أهم آلياته لتداول السلطة سلميًا. فقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في ليبيا بشكل فاعل في إنجاح انتخابات المؤتمر الوطني العام عام 2012م، من خلال القيام بأدوار محورية تمثلت في نشر الوعي الانتخابي، وتثقيف المواطنين بحقوقهم السياسية، و مراقبة سير العملية الانتخابية لضمان نزاهتها وشفافيتها[1].

كما امتدت مساهماتها لتشمل دعم مسار العدالة الانتقالية من خلال تطوير المشاركة السياسية، وبناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات، و يرسّخ قيم الشفافية والمساءلة ويعزز من فرص الاستقرار الديمقراطي في المرحلة ما بعد الثورة.

ومن المنظمات المحلية والتي تعمل في إطار وأهداف محددة لها ومعترف بها في قانون الدولة، ومن نماذج من هذه المنظمات التي تعرف بمؤسسات المجتمع المدني في ليبيا والتي كان لها دور في انتخابات المؤتمر الوطني العام وهي:

1. الهيئة التنسيقية للرقابة على الانتخابات:

تأسست هذه المجموعة في 16 أبريل 2012م، استجابةً لتجمعٍ للمجتمع المدني في الجامعة الدولية ببنغازي وهي إحدى مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، وتشمل أهدافها متابعة الانتخابات بشكل عام، وبرامج التوعية والتدريب اللازمة لها، و توعية الجمهور بحقوقه ومسؤولياته تجاه الديمقراطية بشكل عام، والنظام الانتخابي بشكل خاص، وسُجِّلت لدى وزارة

(1) محمد عبد القادر محمد أبو القاسم، مساهمة منظمات المجتمع المدنى في انتخاب المؤتمر الوطني العام لعام 2012م، ع2، مج6، (2015م)، ص543.

الثقافة والمجتمع المدني في 30 مايو 2012م، لتكون بذلك إحدى منظمات المجتمع المدني المرتبطة والمسجلة لديها، وتتألف المجموعة من حوالي 1000 مراقب منتشرين في المنطقة الشرقية من ليبيا، يعملون ضمن الشبكة الوطنية للهيئة[1].

غطت هيئة التنسيق، بالتعاون مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، انتخابات المؤتمر الوطني العام في مدن جالو، وأوجلة، وأجخرة، وبنغازي الكبرى، والمرج، والبيضاء، وسوسة، وشحات، ودرنة، وبطّة وطبرق، شرق ليبيا، وبعد موافقة المفوضية، تم تعيين مراقبين على خريطة الدوائر والمراكز الانتخابية.

خلال انتخابات المؤتمر الوطني العام، تولّت اللجنة التنسيقية لمراقبة الانتخابات دوراً رقابياً من خلال الاستعانة بمراقبين لجمع المعلومات المتعلقة بمواقع الاقتراع وعملياته وفرز الأصوات، ووفقاً لتقريرها لاحظ المراقبون نسبة مخالفات بلغت 6.2% في المناطق المحيطة بمراكز الاقتراع، وشملت المخالفات التي تم رصدها إطلاق نار بالقرب من مراكز الاقتراع، وغياب لافتات إرشادية تُرشد الناخبين إلى مراكز الاقتراع، وهجمات مسلحة محدودة على مراكز الاقتراع، وضعف الإجراءات الأمنية[2].

2. منظمة شاهد لمراقبة الانتخابات

تأسست هذه المنظمة المدنية عام 2012م، وحصلت على اعتماد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لمراقبة وإعلام الناخبين خلال انتخابات المؤتمر الوطني عام 2012م، وفي جميع الدوائر الانتخابية الثلاث عشرة في ليبيا، أرسلت منظمة "شاهد" أكثر من 2200 مراقب، غطوا 34٪ من مراكز الاقتراع 78٪ منها[3].

أفادت المنظمة عن عدة انتهاكات جسيمة أثناء مراقبة مراكز الاقتراع، وتشمل الملاحظات الرئيسية انعدام السرية في بعض المراكز، وخروقات أمنية في بنغازي وأجدابيا والبيضاء وطبرق، مما أدى إلى هجمات وتعليق التصويت، ولوحظت حالات سرقة مواد انتخابية، لا سيما في مدرسة الطليعة في أجدابيا، مما أدى إلى حالة من الفوضى، وأشارت التقارير إلى إطلاق النار واحتجاز الموظفين في بنغازي والخمس، إلى جانب أعمال التخريب في القبة.

---

(1) الهيئة التنسيقية للرقابة على الانتخابات، (2012م) تقرير الهيئة حول انتخابات المؤتمر الوطني العام طرابلس، ص2.

(2) تقرير الهيئة التنسيقية لمراقبة الانتخابات، مرجع سبق ذكره، ص٣-٥.

(3) تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي حول انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا عام 2012م، ص31.

كما لوحظت اعتداءات على الموظفين والناخبين في جميع أنحاء غريان والقبة وبنغازي وأجدابيا والزاوية وتفاقمت بسبب الحملات الانتخابية سيئة الإدارة بالقرب من مراكز الاقتراع، مما انتهك فترة الصمت الانتخابي وتسبب في إرباك الناخبين، كما تم تسليط الضوء على مشاكل إمكانية الوصول، حيث لم تستوعب 15٪ من مراكز الاقتراع الأفراد ذوي الإعاقة، ولوحظ تأخير في ساعات فتح المراكز في مدن مثل الزاوية وبنغازي، وكانت هناك تقارير عن التأثير على الناخبين لصالح أحزاب معينة في طرابلس ومرزق والبريقة.

ثالثًا- صعوبات المجتمع المدني في ليبيا:

هناك صعوبات واجهت منظمات المجتمع المدني في القيام بدورها الرقابي والتوعوي الثقافي على حد سواء وهي:

1. الأمن :

كان العامل الأمني من أهم العوامل أو الأسباب التي حالت دون قيام منظمات المجتمع المدني بدورها الرقابي والتوعية، فقد أدى انهيار الأمن وانهيار المؤسسات العسكرية والأمنية إلى خلق فراغ أمني، مما حال دون قيام العديد من منظمات المجتمع المدني بمراقبة فعالة خوفًا من الميليشيات المسيطرة على الأمور، وبسبب بيئة العمل غير الآمنة، افتقرت المنظمات إلى الثقة والشعور بالأمن اللازمين لإجراء مراقبة فعالة، لم تكن هناك أي سيطرة للمجتمع المدني على الإطلاق في العديد من مراكز الاقتراع الليبية، باستثناء المدن الكبرى وقد نتج ذلك عن القلق الناجم عن انعدام الاستقرار العام وانعدام الأمن[1].

أعاق انعدام الأمن بشكل خطير عمل التثقيف والتوعية. ترددت العديد من الجماعات في استخدام وسائل الإعلام لأداء هذه الوظيفة، وتعرض بعض الصحفيين والإعلاميين للقتل أو الاختطاف أو الاحتجاز لمجرد التعبير عن آرائهم أو التعبير عن آرائهم أو تبني مواقف معينة، ولم تتمكن منظمات المجتمع المدني من القيام بمسؤولياتها في الرقابة والتوعية خلال انتخابات المؤتمر الوطني عام 2012، ويعود ذلك بشكل كبير إلى سيطرة الميليشيات على الأمور وغياب الأمن[2].

---

(1) سعد الزرو الرشيد، تحديات ما بعد انتخابات المؤتمر الوطني، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة الديمقراطية، عدد 48، أكتوبر (2012م)، ص80.

(2) تشخيص الحالة الأمنية، وقف الانتخابات، تقرير الاتحاد الأوروبي، ص36.

2. الجغرافيا:

كان الموقع الجغرافي مشكلة أخرى صعّبت على منظمات المجتمع المدني القيام بمسؤولياتها الرقابية والتوعوية والإرشادية خلال انتخابات المؤتمر الوطني عام 2012م، فباستثناء المدن الساحلية، تُعدّ ليبيا بلدًا شاسعًا تتوزع فيه المدن والقرى على نطاق واسع، وفي بعض الحالات، تتجاوز المسافة بين المدن ألف كيلومتر، بل قد تصل أحيانًا إلى ألفي كيلومتر، وتُعد ليبيا ثالث أكبر دولة في العالم العربي من حيث المساحة بعد الجزائر والمملكة العربية السعودية.

بسبب هذا الواقع الجغرافي، واجهت منظمات المجتمع المدني صعوبة بالغة في أداء واجب المراقبة في كل مركز اقتراع، ولم تتمكن من ذلك إلا في عدد قليل من المدن، معظمها على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وفيما يتعلق بالدور التوعوي والثقافي، حالت المساحة الجغرافية الشاسعة لليبيا دون تمكن المنظمات من القيام بحملات توعية عامة مباشرة من خلال المؤتمرات والندوات، وكذلك توزيع المنشورات والمعلومات اللازمة لإنجاح العملية الانتخابية، وبسبب حالة الانهيار الأمني، وسيطرة الميليشيات على كل شيء والخوف من الخطف والابتزاز المالي والقتل أو التهديد، حالت الجغرافيا دون تمكن منظمات المجتمع المدني من التنقل بأمان من منطقة أو مركز إلى آخر للتوعية والتثقيف، ولم تتمكن المنظمات من القيام بمسؤولياتها بسبب انعدام وسائل الاتصال الآمنة وعدم توفرها[1].

3. القانون:

أعاقت العوامل القانونية بشكل كبير منظمات المجتمع المدني في مهامها الرقابية والتثقيفية خلال انتخابات المؤتمر الوطني العام، ومن أبرز هذه العقبات غياب إطار تنظيمي موحد لهذه المنظمات، ووجود هيئات تقييدية، مثل الهيئة الوطنية للنزاهة مما حدّ من حقوق المواطنين السياسية ومشاركتهم، وترددت العديد من المنظمات في المشاركة في أنشطة الرقابة بسبب هذه القيود القانونية.

بناءً على الأسباب القانونية المذكورة آنفًا، رأت العديد من المنظمات أن العملية السياسية غير كافية لتوعية الجمهور وتثقيفه، وامتنعت عن المشاركة في مبادرات التثقيف والتوعية،

(1) محمد عبد القادر محمد أبو القاسم، مرجع سابق، (2015م)، ص563.

اعتقادًا منها أن ذلك سيُفضّل فئة على أخرى، وينتهك قوانين وأحكام حقوق الإنسان، كما أن العدد الهائل من النازحين واللاجئين، الذين يُشكّلون ثلثي السكان، قد هجروا منازلهم ومدنهم وقراهم، سواءً داخل البلاد أو خارجها[1].

4. ثقافة عدم المساواة بين الجنسين:

المجتمع الليبي محافظ، ولذلك غالبًا ما تُملي الأعراف والقيم المجتمعية كيفية اختلاف الرجال والنساء عن بعضهم البعض، وبناءً على هذا الأساس، واجهت منظمات المجتمع المدني مشاكل في أداء وظيفتها الرقابية خلال انتخابات المؤتمر الوطني العام لأسباب اجتماعية، فقد كانت النساء إما غائبات تمامًا عن بعض مراكز الاقتراع أو حاضرات بالكاد في مراكز أخرى. وواجهت منظمات المجتمع المدني التي فشلت في القيام بواجباتها الرقابية في جميع أنحاء ليبيا تحديات في مراقبة مراكز الاقتراع التي تواجدت فيها النساء، باستثناء المدن الساحلية الكبرى، وينطبق الشيء نفسه على الترشيحات، حيث تُظهر الأرقام معدل مشاركة يزيد عن 40٪، لكن تمثيل المرأة لا يزال أقل من المتوسط على الصعيد الوطني، وفيما يتعلق بالتوعية والتثقيف، أعاق الجانب الاجتماعي لغياب وجهات نظر المجتمع بشأن المساواة بين الجنسين النساء عن القيام بأدوارهن الضرورية[2].

يتضح مما سبق أن التجربة الليبية أفرزت مزيجًا من النجاحات والتحديات في مجال حوكمة العدالة، حيث لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا مهمًا في دعم مسارات الديمقراطية والشفافية، لكنها واجهت قيودًا بنيوية حالت دون تحقيق أهدافها كاملة، وهو ما يستدعي تطوير الأطر القانونية والمؤسسية الضامنة لاستقلالها وفاعليتها.

5. الدعم المادي :

تُعدّ مشكلة الدعم المادي من أبرز التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في ليبيا، إذ تؤثر بشكل مباشر في قدرتها على الاستمرار، وتنفيذ برامجها، وتحقيق أهدافها التنموية والحقوقية. فتعاني غالبية المنظمات من ضعف الموارد المالية وعدم استقرار مصادر التمويل، الأمر الذي يحدّ من فاعليتها ويجعل أنشطتها موسمية أو قصيرة الأمد.

---

(1) محمد عبد القادر محمد أبو القاسم، مرجع سابق، (2015م)، ص564.

(2) تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة القاهرة، 9 – برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 10 ديسمبر 2012م، ص12 – 13.

ويعود هذا الضعف، في جانب منه، إلى غياب سياسة وطنية واضحة لتمويل العمل المدني، حيث لا تخصص الدولة دعمًا منتظمًا أو آليات شفافة لتمويل منظمات المجتمع المدني، في ظل الأزمات المالية والانقسام المؤسسي. كما أن محدودية الشراكات مع القطاع الخاص وضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية أسهما في تقليص فرص التمويل المحلي المستدام.

ومن جهة أخرى، تعتمد العديد من المنظمات على التمويل الخارجي بوصفه المصدر الرئيسي للدعم، وهو تمويل غالبًا ما يكون مشروطًا بأجندات وبرامج محددة، ولا ينسجم دائمًا مع الأولويات المحلية، فضلًا عن كونه مؤقتًا وغير مضمون الاستمرار. وقد أدى ذلك إلى هشاشة الاستقلال المالي للمنظمات، وأثار أحيانًا شكوكًا مجتمعية ورسمية حول دوافعها وأهدافها.

كما ينعكس ضعف الدعم المادي على القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني، إذ يحدّ من قدرتها على استقطاب الكفاءات، وتطوير مهارات العاملين، وبناء هياكل إدارية وتنظيمية فعّالة. ويؤدي هذا الوضع إلى اعتماد العمل التطوعي غير المنتظم، ما يقلل من الاحترافية والاستدامة المؤسسية.

وإضافة إلى ذلك، يترتب على محدودية الموارد المالية تقييد نطاق الأنشطة الميدانية، خصوصًا في مجالات تتطلب حضورًا مستمرًا مثل مراقبة حقوق الإنسان، وبناء السلام المجتمعي، وتعزيز الثقافة القانونية والأمنية. وغالبًا ما تضطر المنظمات إلى تقليص برامجها أو التوقف عنها كليًا عند انتهاء التمويل [1].

وبناءً على ما سبق، يتضح أن معالجة مشكلة الدعم المادي تُعد شرطًا أساسيًا لتعزيز دور المجتمع المدني في ليبيا، وذلك من خلال وضع أطر قانونية وتمويلية شفافة، وتشجيع الشراكات مع القطاعين العام والخاص، وبناء قدرات المنظمات على تنويع مصادر التمويل، بما يضمن استقلاليتها واستدامة دورها في دعم الحوكمة والاستقرار.

(1) محمد سالم محمد بن سعيد، "واقع وتحديات مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا في الفترة من 2011–2015م"، مجلة كلية الآداب – جامعة مصراتة.، 2016م، ص65.

المطلب الثاني

الممارسات والتجارب التونسية

تنص المادة 35 من الدستور التونسي لعام 2014م على أن "حرية تكوين الجمعيات وتكوين الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات مضمونة"، وتلتزم الأحزاب والنقابات والجمعيات، في أنظمتها الأساسية وعملياتها، بالانفتاح المالي، ونبذ العنف، والالتزام بمبادئ الدستور والقانون.

وتنص المادة 8 من المرسوم رقم 88 المؤرخ 24 سبتمبر 2011م، والمتعلق بتنظيم الجمعيات في تونس على أنه "لكل شخص طبيعي، تونسي كان أو أجنبي، الحق في تأسيس جمعية أو الانضمام إليها أو الانسحاب منها وفقًا لأحكام هذا المرسوم"، وتنص المادة 9 من نفس اللائحة على أنه "لا يجوز لمؤسسي أو مديري أي جمعية تولي مناصب المسؤولية في الهياكل الإدارية المركزية للأحزاب السياسية"[1].

تلتزم الجمعية بقيم سيادة القانون، والديمقراطية، والتعددية، والشفافية، والمساواة، وحقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية التونسية، وذلك في نظامها الأساسي وعملياتها، وتمويلها.

وتحتضن تونس العديد من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل بحرية وانفتاح، وهذا يدل على المستوى التعليمي المتميز في تونس منذ عهد الرئيس الراحل بورقيبة، تودعم هذه المنظمات التثقيف السياسي، وتُثقف التونسيين بحقوقهم وواجباتهم تجاه وطنهم ومنطقتهم، وبفضل نشاطها، أصبح المواطنون الآن مشاركين بفاعلية في عمليات الرقابة وصنع القرار في السلطة التنفيذية، ويتجلى هذا بشكل خاص في أعقاب ثورة 2011م، التي أتاحت فرصًا لمنظمات المجتمع المدني، مثل تلك التي نسقت عددًا كبيرًا من المظاهرات خلال الثورة التونسية، ومن الممكن أن يكون هذا هو ما دفع الناس إلى الانضمام إلى الاتحادات والنقابات والمجموعات[2].

---

(1) الجمهورية التونسية، مرسوم حكومي : عدد 88 المؤرخ في 2011/09/24، المتعلق بتنظيم الجمعيات 24 ماي 2016 .

(2) عثمان صفاء و البيتي، سعدون ناصر دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية: الجمعيات في تونس نموذجاً. مجلة العلوم الإنسانية، 7، (2017)، ص397 – 411.

أولاً- إسهامات الإتحاد التونسي للشغل في حوكمة السياسات التشغيلية:

1. الإتحاد العام التونسي للشغل:

مع ما يقارب 600 ألف عضو، 35% منهم نساء و37% دون سن الخامسة والثلاثين، تُعد هذه النقابة من أقوى منظمات المجتمع المدني في تونس، ومن أقدم المنظمات النقابية في العالم العربي، وإلى جانب العدد الكبير من المتقاعدين من مختلف المؤسسات، ينتمون إلى شرائح اجتماعية واقتصادية متنوعة، ويعملون في القطاعين العام والخاص، ويشمل ذلك العمال والموظفين والفنيين والأطباء والمعلمين[1].

إن الشرعية الواسعة التي يتمتع بها الاتحاد لدى غالبية التونسيين تُعدّ ميزة أخرى تُسهّل التفاعل مع جميع التيارات السياسية، وقد يُساعد هذا على فهم كيفية تفاعل العديد من الأحزاب والجماعات السياسية مع مطالب الاتحاد ودعمها لمعركته، لا سيما في القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تُشكّل نقاط التقاء مع مختلف التيارات السياسية في البلاد، ولقد تضافرت جهودهم لمعارضة السياسات غير المتوازنة للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، مما مكّن من تحقيق أهداف الشعب التونسي محليًا، وأدى إلى "ثورة 14 يناير 2011م"[2].

2. دور الإتحاد العام التونسي للشغل في تجسيد العدالة الإجتماعية ومكافحة البطالة:

تتميز الحركة النقابية التونسية بالمقارنة مع الدول المجاورة بتوسعها واتساع نطاقها بفضل قبول الدولة للمفاوضة الجماعية وقد تحول دور الحركة النقابية، وخاصةً الاتحاد العام التونسي للشغل، من قوة معارضة إلى قوة سياسية محايدة نتيجةً لإجراءات الإصلاح الهيكلي والتغييرات التي أحدثتها.

يُعد الاتحاد العام التونسي للشغل الاتحاد النقابي الرئيسي في تونس، وهو الأقدم في العالم العربي، وعنصر أساسي في حركة التحرير في البلاد، وبينما يستحيل التحقق من العدد الدقيق لأعضائه، يزعم الاتحاد أنه يضم 800 ألف عضو. وفيما يتعلق بالتوزيع بين الجنسين،

---

(1)عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، في كتاب مجموعة من المؤلفين، ثورة تونس: الأسباب السياقات والتحديات، قطر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2012م)، ص212.

(2) كربوسة عمراني، مرجع سابق، ص159

فإن 47% من أعضائه من النساء و53% من الرجال ومع ذلك لم تُنتخب أي امرأة لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد في المؤتمر الوطني الأخير وكما يتضح من بيان الاتحاد الدولي للنقابات العمالية، "لا نساء في اللجنة التنفيذية الجديدة للاتحاد العام التونسي للشغل"، لم تشكل النساء سوى 3% من المندوبين في المؤتمر الوطني و أثار انتقادات من النقابات العمالية الدولية والحركة العمالية، وتم إعداد خطط لتكوين قاعدة للمساواة بين الجنسين داخل الاتحاد استعدادا للمؤتمر الوطني المقبل في سنة 2016م إلا أن هذا العدد لا يزيد عن ما كان موجودا في المؤتمرات السابقة في عهد بن علي.

لم يُحدد الاتحاد العام التونسي للشغل تعريفًا مُحكمًا للعدالة الاجتماعية ويبقى السؤال قائمًا: أين العدالة الاجتماعية؟ منذ الثورة، ركّز الاتحاد على الحوار الاجتماعي – أي المفاوضات رفيعة المستوى بينه وبين الحكومة ونقابات أصحاب العمل (كشرط أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية، وقد وجّه أهدافه نحو هذا الهدف، مع أن هذا الحوار الاجتماعي بدأ دون موافقة كاملة من كوادر الاتحاد أو قيادته)، ويُعدّ العمل وخاصةً العمل الجيد، ثاني أكثر المفاهيم شيوعًا للعدالة الاجتماعية التي يطرحها قادة النقابات، في تصريحاته للاتحاد العام للعمال البرتغاليين، وصف حسني عباسي، الأمين العام للاتحاد، مستقبل تونس بأنه "انتقال ديمقراطي وعدالة اجتماعية" مع التركيز على الجانب الاقتصادي، وكرر ما قاله سلفه عبد السلام جراد خلال الفترة المضطربة في عام 2011م، ووصف افتقار الاتحاد العام التونسي للشغل إلى الاهتمام بالسلطة وتركيزه بدلاً من ذلك على العدالة الاجتماعية، التي وصفها بأنها الهدف النبيل للاتحاد.

حظي الخطاب الاجتماعي باهتمام حقيقي بعد الثورة، وتحت رعاية منظمة العمل الدولية، وقّع اتحاد أرباب العمل والحكومة التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل ميثاقًا اجتماعيًا في يناير 2013م، طالب هذا الميثاق بتوحيد الخطاب الاجتماعي في لجنة جديدة رفيعة المستوى والسعي إلى تحقيق أهداف اقتصادية مشتركة وأُجريت تعديلات على الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص، وسيستفيد غالبية العمال من تطبيق تونس لاتفاقيات أوسع نطاقًا، حتى لو لم يكونوا أعضاءً رسميين في الاتحاد العام التونسي للشغل، وتميّز الاتحاد العام

التونسي للشغل بعدد من السمات التي جعلته لاعبًا أساسيًا في سياسة التشغيل العام في تونس ويمكن تلخيص هذه السمات على النحو التالي[1]:

- بفضل درجة حرية الحركة والتأثير التي يتمتع بها، تمكّن الاتحاد العام التونسي للشغل من تمثيل مصالح أعضائه، والتأثير على العملية السياسية على جميع المستويات، والمساعدة في استقطاب وتطوير عدد من القادة السياسيين، وعملت كخط اتصال موازٍ بين النخبة السياسية والقوى العاملة وتحولت إلى شريك اجتماعي يتعاون مع الحكومة بشأن سياسة العقد الاجتماعي ويتلقى المشورة بشأنها.
- يُعد الاتحاد العام التونسي للشغل المظلة الاجتماعية لجميع فصائل المعارضة في تونس، بعد أن اقتصرت الثورة على المنطقة الوسطى الغربية، دعمها الاتحاد دعمًا كاملًا وساهم في انتشارها، بدأ ذلك في 10 يناير 2011م، عندما أعلن أعضاء النقابة في صفاقس إضرابًا عامًا، كما دعم الاتحاد الثورة التونسية بطرق مختلفة[2].
- استقلال الاتحاد العام التونسي للشغل هو مفهوم نشأ وترسّخ كقاعدة عمل، التزمت به المنظمة وطبقته وفقًا للظروف والموارد المتاحة.
- ومن السمات المميزة الأخرى للاتحاد العام التونسي للشغل التزامه الراسخ بالقيم الإنسانية، العدالة والحرية والكرامة، المتجذرة في جذوره الاجتماعية، ولإنشاء بنية اجتماعية جديدة تحمي هذه الحقوق بأدوات ومعايير جديدة، تبنى مؤسسو الاتحاد وهم عمال انفصلوا عن المجتمعات القبلية والريفية والحرفية التي كانت تحميهم سابقًا هذه المُثل.

3. الإتحاد العام التونسي للشغل ومكافحة الفقر:

ساهم الاتحاد العام التونسي للشغل في مكافحة الفقر من خلال إعداد تقارير إحصائية، وفي تقرير حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس، تزامن مع عيد العمال العالمي، قسّم مركز الدراسات والتوثيق التابع للاتحاد الفقر في البلاد إلى فئتين: الفقر والفقر المدقع،

---

(1) سمير كيم، دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامة التشغيلية: الإتحاد العام التونسي للشغل نموذجا، مج31، ع4، (2020م)، ص174.

(2)عائشة عباش، الإتحاد العام التونسي للشغل والشراكة في بناء الدولة الوطنية: جدلية الفعل النقابي والسياسي، مجلة العلوم السياسية والقانون العدد 01 جانفي، (2017م)، ص179.

وتظهر الإحصاءات والأرقام شدة هذه المؤشرات وتطورها، و يُظهر درجة تدهور الأوضاع الاجتماعية التي تواجهها الأسر التونسية حاليًا. وتختلف المعدلات من منطقة إلى أخرى، ولا يستطيع حوالي 320 ألف تونسي تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، ناهيك عن احتياجات أخرى مثل الملابس والسكن، ويتجلى هذا بشكل خاص في ولايتي الكاف وسليانة، حيث تجاوز معدل الفقر المدقع 8% عام 2016، وفي منطقتي القصرين والقيروان، حيث يتجاوز 10%.

أطلق الاتحاد العام التونسي للشغل عددًا من المبادرات للمساعدة في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة بشكل عام، ومن بين هذه الآليات دوره في الإشراف على المراحل الانتقالية في البلاد بالتعاون مع نقابة المحامين وهيئة حقوق الإنسان والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، ويشمل ذلك أيضًا مشاركته في مختلف الهيئات الرقابية والاستشارية، وتوقيعه على العقد الاجتماعي مع الحكومة والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وإشراك هياكله في العديد من المشاريع والبرامج الوطنية التي تهدف إلى إصلاح النظام التعليمي في جميع المراحل، الابتدائي والثانوي والعالي، وقام الاتحاد العام التونسي للشغل بتدخلات مهمة للمساعدة في حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية للبلاد، ولا يزال الاتحاد العام التونسي للشغل الشخصية الأهم والأكثر محورية في تاريخ تونس[1].

4. تحديات الإتحاد العام التونسي للشغل في إطار حوكمة السياسات العامة التشغيلية:

لا تزال مساهمة الاتحاد العام التونسي للشغل في تشكيل وإدارة سياسة التشغيل العمومية تواجه عددا من الإشكاليات المتعلقة بالاتحاد نفسه، والتي يمكن إدراكها من خلال ما يلي:

- طوال فترة طويلة من حقبة ما بعد الثورة، عانى الاتحاد العام التونسي للشغل من أجل الموازنة بين وظيفته كمنظمة عمالية ووظيفته كفاعل سياسي قوي، وتداخلت هاتان المسؤوليتان في بعض الأحيان لا سيما فيما يتعلق بقضايا مثل الميزانية الوطنية.
- ركزت الحركة العمالية على تدني الأجور والحاجة إلى زيادتها، مختزلةً قضايا العدالة الاجتماعية في الدخل والرواتب.

(1)منصف القابسي، النقابات في الوطن العربي بين مقاومة الفقر والثورة قراءة تحليلية وتقويمية لتجربة الاتحاد العام التونسي للشغل، مجلة الدفاع الوطني اللبناني. 94، (2015م)، ص111.

- تحتل مسألة التعددية النقابية مقابل الوحدة – أي اتحاد نقابي واحد أو عدة اتحادات نقابية أفضل للحركة العمالية – مركز النقاش التونسي.
- يُعدّ ترسيخ مكانة الاتحاد العام التونسي للشغل كنقابة عمالية والتأكد من الاعتراف به كمنظمة هدفها الرئيسي الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم الجماعية، بالإضافة إلى مصالحهم الفردية، من أكبر العقبات التي تواجهه.
- رأى البعض أن تحمل الاتحاد مسؤولية الحفاظ على التجربة الديمقراطية الوطنية يُعدّ إهدارًا للموارد والجهود التي كان ينبغي أن تُوجه نحو أهدافه الخاصة. في الواقع، لم يخدم هذا التدخل سوى أجندات سياسية محددة، مثل إنقاذ الإسلاميين من مأزق حكمهم الفاشل وتمكينهم من الخروج منه بأقل ضرر وفي الوقت نفسه دعم فلول النظام السابق ومنحهم فرصة تاريخية لحكم البلاد من جديد قبل تقويض شرعية حقوق العمال ومطالبهم.
- لطالما أكد الاتحاد العام التونسي للشغل أن دوره لا يقتصر على تطوير حقوق العمال، مستشهدًا بشرعيته التاريخية كمبرر رئيسي، ومع ذلك، دأبت السلطات على إدانة هذا التدخل، متهمةً الاتحاد باستغلال هذه المطالب لخدمة أجندات حزبية وسياسية، ومنذ الإطاحة بنظام بن علي، وُجّه هذا النقد في مراحل زمنية مختلفة[1].
- أعاقت العوامل القانونية بشكل كبير منظمات المجتمع المدني في مهامها الرقابية والتثقيفية خلال انتخابات المؤتمر الوطني العام، ومن أبرز هذه العقبات غياب إطار تنظيمي موحد لهذه المنظمات ووجود هيئات تقييدية، مثل الهيئة الوطنية للنزاهة، مما حدّ من حقوق المواطنين السياسية ومشاركتهم، وترددت العديد من المنظمات في المشاركة في أنشطة الرقابة بسبب هذه القيود القانونية.

ثانيًا- المجتمع المدني ومسار العدالة الانتقالية بتونس:

شهد المجتمع المدني في تونس نموًا ملحوظًا، وأصبح أكثر حضورًا في الحياة العامة على حساب الأحزاب السياسية، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين، الأول هو استياء الكثير من التونسيين، وخاصة الشباب من الحركة الثورية وتصرفات الأحزاب السياسية، فقد سئم الكثيرون

(1) سمير كيم، مرجع سابق، (2020م)، ص175.

من بيروقراطية الأحزاب القديمة، وسلطتها الأبوية، وعجزها عن تحديث خطابها وتكتيكاتها، لذلك انتقلوا إلى أنظمة يعتقدون أنها أكثر شمولًا وديمقراطية وديناميكية، أما السبب الثاني فيتعلق بالمال، فالموارد المالية الهائلة لمختلف الجمعيات، التي لا يتجاوز عدد أعضائها بضع عشرات، تُذهل غالبية المتابعين لنشاط المجتمع المدني، وتشير دراسات عديدة إلى أن بعض المنظمات تستغل هذه الانتماءات كوسيلة لتمويل الحملات الانتخابية، وغسيل الأموال، والإرهاب، وينجذب الكثير من الشباب إلى التمويل الكبير للجمعيات والمنظمات، ويترك بعضهم أحزابهم السياسية بحثًا عن مصدر دخل جديد والاستفادة من مزايا مثل المنح الكبيرة، وبرامج التدريب في الخارج، واتفاقيات التعاون وغيرها[1].

أصدرت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي مرسومًا جديدًا للهيئات فور سقوط حكم زين العابدين بن علي عام 2011م، وألغى هذا المرسوم القانون رقم 92 الذي كان يقيد تكوين الجمعيات، وارتفع العدد الإجمالي للجمعيات التونسية من 9969 جمعية عام 2010م إلى 12111 جمعية عام 2011م، ثم إلى 14966 جمعية عام 2012م، أي بمعدل 724 جمعية لكل تونسي، نتيجةً لتزايد نشاط الجمعيات، وظلت هذه الجمعيات جزءًا من مشهد مزدهر، حيث يستخدمها السكان لإدارة شؤونهم ومراقبة الدولة والنخب السياسية.

ولقد بادرت تنظيمات المجتمع المدني بدعم مسار العدالة الانتقالية بتونس، حيث بدأ الحديث عن إرساء العدالة الانتقالية مباشرة بعد فرار الرئيس السابق وتعليق العمل بدستور 1959، برز ذلك في ظهور جمعيات متخصصة في العدالة الانتقالية، من بين هذه الجمعيات نجد:

- **المركز التونسي للعدالة الانتقالية:** الذي دعا إلى اعتماد العدالة الانتقالية كاستجابة ضرورية لمطالب الشعب التونسي بالعدالة، للحد من الانتهاكات التي سببها الاستبداد، ذلك أن العدالة الانتقالية تسعى إلى منع أعمال العنف المستقبلية التي قد تؤثر على المجتمع بأسره، من خلال كشف الحقيقة، والتركيز على الضحايا، وتقديم التعويضات.

(1) سميرة شرحة، دارة المجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية – دراسة حالة تونس –، (رسالة ماجستير)، الحقوق العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، (2022م)، ص188.

- **أكاديمية العدالة الانتقالية ومركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية:** نظرًا لأن المصالحة مع الماضي تُمثل جانبًا سياسيًا وقانونيًا واجتماعيًا من المرحلة التاريخية لعملية العدالة الانتقالية، فقد أكدا على أهمية عدم إقصاء أي حقبة تاريخية أو أجيال من الضحايا ويُعد اعتماد التخطيط والبرمجة في عمل اللجنة، بالإضافة إلى وجود قانون ينظم عملها بصلاحيات واضحة ودقيقة تضمن الاستماع إلى الشهود وتوثيق الانتهاكات، أمرًا ضروريًا للتغلب على التحديات التي قد تعترض سبيل كشف الحقيقة والوصول إلى السجلات[1].

وبالمقابل شهدت مكونات المجتمع المدني إنشاء العديد من التنسيقيات التي تهتم بالعدالة الانتقالية، والتي شكلت قوة ضاغطة على السلطة لإرساء المسار، من ذلك الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية، والتنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية التي تشمل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من بين أعضائها .

أعدت وزارة حقوق الإنسان مشروع قانون للعدالة الانتقالية بعد التشاور مع عدد من منظمات المجتمع المدني. وفي 22 يناير 2012م، وافق عليه مجلس الوزراء وأحاله إلى المجلس الوطني التأسيسي، إلا أن المجلس تجاهله لفترة طويلة، مما أدى إلى العديد من المظاهرات والانتقادات، وكان آخرها اعتصام أمام مبنى المجلس صباح الجمعة 12 أبريل 2013م، نظمته الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية، ونددد المتظاهرون بالتأخيرات المتكررة في دراسة مشروع القانون، مدعين أنها تشكل فشلاً مبكراً للعدالة الانتقالية وتحرم ضحايا الحكومة السابقة من أي فرصة للمطالبة بحقوقهم، كما زعموا أن تدخل المجلس في مسائل حاسمة للعدالة الانتقالية، مثل إنشاء محكمة للنظر في قضايا الفساد، وقانون حماية الثورة، وقوانين أخرى، يهدد بالمساس بالمبادئ الأساسية للعدالة الانتقالية، وشكلت أسس العدالة الانتقالية وإنشاء هيئة مستقلة للحقيقة والعدالة الجزأين الرئيسيين من مسودة قانون العدالة الانتقالية الذي بقي عالقا في المجلس الوطني التأسيسي لعدة أشهر[2].

---

(1)كهان ثزيري، العدالة الانتقالية كآلية للحد من انتهاكات حقوق الانسان في الدول العربية (المغرب، تونس ومصر نموذجا)، مذكرة ماستر في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج بويرة 2015، (2015م)، ص54.

(2) كرم خميس، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، تونس: المنظمة العربية لحقوق الانسان، (2014م)، ص150.

إدراكًا لأهمية عملية العدالة المؤسسية في إطار العدالة الانتقالية، يُشدد الأفراد والمنظمات على ضرورة استمرار مشاركة المجتمع المدني في المراحل اللاحقة لهيئة الحقيقة والكرامة، ويُعدّ هذا النهج حيويًا لتطوير عملها، وصون إنجازاتها، والمساهمة في العمليات التشريعية وعلى الرغم من النظرة الإيجابية عمومًا للشباب في المجتمع العربي بدأت القوى السياسية تنظر إليهم كمنافسين، مما قوض نفوذهم بعد الثورة من خلال استبعادهم من صنع القرار وإعادة توجيه تركيزهم نحو قضايا اجتماعية واقتصادية أقل تأثيرًا.

و يعتبر المراقبون وضع تونس نموذجًا ناجحًا للانتقال الديمقراطي، وهو منظور يعارضه العديد من الشباب بنشاط، وخاصة أولئك الذين شاركوا في الجهود التي أدت إلى تغييرات سياسية وانتخاب رئيس جديد في عام 2019م من خارج الدوائر السياسية الراسخة.

أن الشباب التونسي يُشكل 60% من الناخبين، وكان لهم دورٌ حاسمٌ في إسقاط النظام، إلا أن تمثيلهم في المؤسسات الجديدة لا يزال محدودًا، وقد أثّر المجتمع المدني بشكل كبير على صياغة الدستور، حيث شارك أكثر من 6000 مواطن و300 منظمة في الحوار، مما أسفر عن اعتماده من قِبل 200 عضو من أصل 216 عضوًا في المجلس، ودعت المنظمات المدنية إلى سنّ قوانين جديدة تتعلق بحقوق التجمع والوصول إلى المعلومات، وتعاونت مع المنظمات الدولية لتطوير فرص عمل الشباب وتقديم الخدمات، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي[1].

التزمت تونس بالتحول السلمي بعد الثورة، بفضل الحوار الوطني والعقد الاجتماعي لعام 2013م بين مؤسسات رئيسية، منها الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والصناعات التقليدية الحائزين على جائزة نوبل للسلام، وسعى هذان الاتحادان، إلى جانب حزب النهضة وجهات معنية أخرى إلى تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية بين عامي 2012م 2020م، وأكد العقد الاجتماعي على أهمية الحوار الاجتماعي كعنصر أساسي للانتقال الديمقراطي، ومكّن من صياغة دستور جديد، ورحيل حزب النهضة عن السلطة، وتشكيل حكومة تكنوقراطية للانتخابات الرئاسية لعام 2014م.

لعبت منظمات المجتمع المدني في تونس دورًا محوريًا في عملية الانتقال السياسي بعد الثورة، إذ دافعت عن تشريعات حقوق الإنسان، بما في ذلك قانون العدالة الانتقالية لعام

(1) سميرة شرحة، مرجع سابق، (2022م)، ص193.

2013م، وقانون القضاء على العنف ضد المرأة لعام 2017م، وقانون مكافحة التمييز العنصري لعام 2018م، كما عارضت التشريعات التي تقوض حقوق الإنسان، مثل مشروع قانون حماية أفراد الأمن الذي قُدّم عام 2015م.

انخرط المجتمع المدني بشكل مباشر في الشأن الانتخابي لحماية الأمة من إمكانية التلاعب بنتائج الانتخابات ومنع تزويرها، وإعلاء شأن الكاذبين والمزورين على حساب الصادقين والممثلين الحقيقيين لإرادة الشعب وعندما خضع المجتمع المدني لحكومات وأنظمة احتكرت السلطة، وفرضت نفسها على الجميع من خلال سلطة الدولة، وحرمت المواطنين من حقوقهم الأساسية – وأبرزها حرية التنظيم والاحتجاج، والحق في النقد والحق في الاختيار – عانى المجتمع المدني معاناة بالغة، وتُعتبر الانتخابات فرصة حاسمة للانتقال السلمي للسلطة، وزيادة الوعي العام، وتحفيز الناخبين على الإدلاء بأصواتهم يوم الانتخابات، ونصحهم باتخاذ قرارات حكيمة والتمييز بين برامج المرشحين لضمان نتائج تخدم مصالح الأمة[1].

كان هذا هو الحال جزئيًا في تونس، حيث ركّزت جهات فاعلة في المجتمع المدني على تقديم مساهمة جوهرية لضمان نجاح الانتخابات، وشمل ذلك تثقيف الجمهور، وحثّ المواطنين – وخاصة الشباب – على التسجيل للتصويت، وتطوير المشاركة المدنية على نطاق واسع، ومكافحة خطاب الكراهية والتعصب، واحتمالية العنف اللفظي والجسدي، ولمواجهة التنظيمات الإرهابية التي لا تزال تُشكّل تهديدًا للدولة والمجتمع، والتي تسعى إلى تخريب الانتخابات وزعزعة استقرار البلاد، تعاون المجتمع المدني أيضًا بشكل وثيق مع السلطات الأمنية. وتحت اسم "شركاء من أجل نزاهة الانتخابات"، تم تشكيل تحالف يضم 28 منظمة غير حكومية وطنية، و "المركز التونسي المتوسطي لمراقبة الانتخابات".

ولضمان شفافية العملية الانتخابية، شارك الاتحاد العام التونسي للشغل أيضًا في عملية المراقبة بإرسال ما لا يقل عن 4000 مراقب، كما راقبت الانتخابات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وهي وكالة دستورية مستقلة تعمل بشكل وثيق مع هيئة الاتصال السمعي البصري، من بداية الانتخابات حتى إعلان النتائج، تابعها أكثر من 10 آلاف شخص[2].

---

(1)صالح الدين الجورشيتونس : الحركات الاجتماعية والفضاء المدني، بيروت: شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية، (2019م)، ص04.

(2) صالح الدين الجورشي، مرجع سابق، (2019م)، ص5.

حشد المجتمع المدني التونسي جهوده على مدار أشهر لمكافحة الانتهاكات الانتخابية، مما مكّن الناخبين من التعرّف على المرشحين بشكل أفضل ومحاسبة من ضللهم خلال انتخابات 2019م، وقد رسّخت جهودهم الدؤوبة تونس كمثال عربي فريد للديمقراطية، حيث نجحت في قيادة البلاد نحو انتقال سلمي وتجنب الصراعات الداخلية، وعززت مؤسسات المجتمع المدني الثقة بين الأحزاب السياسية، ولعبت دورًا حيويًا في رأب الصدع، وتطوير القيم الديمقراطية، وإدارة الخلافات، وقد سهّل هذا الانخراط المدني المتزايد والوعي السياسي لدى الشعب التونسي عملية الانتقال بأقل الخسائر.

المطلب الثالث

مقارنة تحليلية لأدوار المجتمع المدني في البلدين

أولاً: أوجه التشابه في أدوار المجتمع المدني بين ليبيا وتونس

رغم اختلاف السياقات السياسية والاجتماعية في ليبيا وتونس بعد عام 2011م، إلا أن التجربتين تتقاطعان في عدد من السمات الجوهرية التي تعكس الدور الحيوي الذي اضطلع به المجتمع المدني في دعم التحول السياسي والاجتماعي، ويمكن إبراز أوجه التشابه بين التجربتين فيما يلي:

نشأ و أعيد إحياء المجتمع المدني في سياق ثوري في كلٍّ من ليبيا وتونس، اتسم بانهيار النظام القديم وغياب مؤسسات الدولة أو ضعفها، ففي ليبيا، ظهرت الجمعيات الأهلية ومنظمات الإغاثة لسد الفراغ المؤسسي عقب سقوط نظام القذافي، بينما لعبت النقابات والمنظمات التونسية، وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل دورًا محوريًا في قيادة الحراك الشعبي وتنظيمه أثناء الثورة.

وقد شكل هذا الانبثاق الثوري نقطة انطلاق مشتركة للمجتمع المدني في البلدين، حيث بدأ بالتركيز على الأنشطة الخيرية والإغاثية استجابةً للظروف الطارئة التي أعقبت سقوط الأنظمة، ثم تطور لاحقًا ليضطلع بأدوار تنموية وسياسية أكثر وضوحًا، وتوسعت أنشطة المنظمات نحو المصالحة الوطنية وبناء السلم الأهلي بينما في تونس شاركت منظمات المجتمع المدني في الإشراف على الانتخابات وصياغة القوانين الانتقالية وهو ما ساهم في ترسيخ حضورها كفاعل رئيسي في المجال العام[1].

كما ساهم المجتمع المدني في دعم التحول نحو الديمقراطية في البلدين من خلال الدعوة إلى الحوار الوطني وتطوير التعددية السياسية. ففي تونس، قاد الرباعي الراعي للحوار الوطني (الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة الأعراف، هيئة المحامين، رابطة حقوق الإنسان) عملية الوساطة السياسية التي جنّبت البلاد الانزلاق إلى الفوضى، بينما شهدت ليبيا مبادرات مشابهة

(1) Jirankova, A, Chapter Ten the Role of Civil Society in The Transformations of Egypt, Libya and Tunisia Adela Jirankova. Intellectual Property Rights for Geographical Indications: What Is at Stake in the Ttip? . (2016). 196.

مـن مجـالس الحكمـاء ومنظمـات المصـالحة الوطنيـة التـي عملـت علـى تحقيـق السـلم الأهلـي وتخفيف حدة الصراعات.

و شـهد البلدان بـروز جمعيـات تُعنـى بحقوق الإنسـان والمـرأة والشـباب ففـي تـونس، كـان للمجتمع المدني دورٌ بارز في الدفاع عن الحريات العامة وتطوير المساواة بين الجنسين، بينما في ليبيا ظهرت منظمات ركزت على تمكين المرأة والشباب المتأثرين بالنزاعات، وتقديم الدعم النفسـي والاجتمـاعي للمتضـررين مـن الحـرب الأمـر الـذي سـاهم فـي ترسـيخ البعـد الإنسـاني والاجتماعي للمجتمع المدني في كلا البلدين.

كما مارست منظمات المجتمع المدني في كل من ليبيا وتونس دور "الرقابة المجتمعية" علـى أداء الدولـة ومؤسسـاتها، مـن خـلال مراقبـة الانتخابـات، ومتابعـة تنفيـذ القـوانين، وتقيـيم السياسات العامة، والمطالبة بمكافحة الفساد وتطوير الحكم الرشيد، فقد تولّت منظمات مثل الهيئة التنسيقية للرقابة على الانتخابات في ليبيا ومنظمة شاهد أدوارًا رقابية وتوعوية خلال انتخابات 2012م، فـي حـين اضـطلعت المنظمـات التونسـية، وعلـى رأسـها الاتحـاد العـام للشـغل، بمهـام مشابهة لضمان نزاهة الاستحقاقات الانتخابية.

وتُعدّ العدالـة الانتقاليـة أحـد أهـم المجـالات التـي تشـابه فيهـا دور المجتمـع المـدني فـي البلـدين ففـي ليبيـا شـاركت المؤسسـات المدنيـة فـي توجيـه مسـار العدالـة الانتقاليـة وتطـوير ثقافـة التسـامح رغـم هشاشـة الوضـع الأمنـي، بينمـا لعبـت المنظمـات التونسـية دور الوسـيط فـي التهدئـة السياسية والاجتماعية، وهو ما تجلى في نجاح الرباعي الراعي للحوار الوطني الذي حاز جائزة نوبل للسلام عام 2015م تقديرًا لجهوده في ترسيخ الاستقرار.

كما اشتركت منظمات المجتمع المدني في كلٍّ من ليبيا وتونس في الدفاع عن مبادئ اللامركزيـة والمسـاءلة المجتمعيـة. ففـي ليبيـا، ركـزت المنظمـات علـى تمكـين المجـالس البلديـة وتطـوير الشـفافية فـي الإدارة المحليـة، بينمـا فـي تـونس، دفعـت النقابـات والهيئـات الحقوقيـة نحـو إصلاح السياسات العامة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص.

انخـرط المجتمـع المـدني فـي البلـدين فـي شـبكات تعـاون إقليميـة ودوليـة مـع المنظمـات التابعـة للأمـم المتحـدة والاتحـاد الأوروبـي والمنظمـات غيـر الحكوميـة العالميـة، بهـدف تطـوير

القدرات المؤسسية، وتبادل الخبرات والمشاركة في صياغة المبادرات المتعلقة بالعدالة الانتقالية وبناء السلام، مما عزز من حضوره في الساحة الدولية.

واجه المجتمع المدني في ليبيا وتونس تحديات متشابهة تمثلت في ضعف التمويل المستدام، والاعتماد النسبي على المساعدات الدولية، وما يرافق ذلك من مخاوف تتعلق بالاستقلالية، كما أثارت مصادر التمويل الخارجي جدلاً حول الشفافية والتأثير السياسي لبعض الجمعيات، الأمر الذي انعكس أحيانًا على ثقة الجمهور بفاعلية تلك المنظمات.

اضطلعت النخب الأكاديمية والمثقفة في البلدين بدور محوري في تأسيس المنظمات المدنية وصياغة خطاب ديمقراطي جديد يقوم على قيم المشاركة والشفافية والمواطنة، مما عزز مكانة المجتمع المدني كفاعل رئيسي في المشهد السياسي والاجتماعي، ورغم اختلاف السياقات السياسية والأمنية، يواجه المجتمع المدني في ليبيا وتونس تحديات بنيوية مشتركة، من أبرزها القيود القانونية، وضعف الموارد البشرية والمالية، ومحاولات التوظيف السياسي، و العوائق الثقافية والاجتماعية، مثل محدودية مشاركة المرأة في بعض الأنشطة المدنية[1].

يتضح أن المجتمع المدني في البلدين قد مرّ بمسارات متقاربة، إذ بدأ من رحم الأزمات الثورية، ثم تطور تدريجيًا من العمل الإغاثي إلى الفعل التنموي والسياسي، وصولًا إلى ممارسة أدوار رقابية ومؤسسية عززت من قيم الديمقراطية والمواطنة، رغم ما واجهه من تحديات متشابكة في البيئة السياسية والاجتماعية.

ثانيًا- أوجه الاختلاف في التجارب الليبية والتونسية:

أن كلًّا من ليبيا وتونس شهدتا بروزًا قويًا للمجتمع المدني عقب ثورات عام 2011م، فإن طبيعة الدور الذي اضطلع به هذا المجتمع ومسار تطوره قد اختلفا جذريًا تبعًا للبيئة السياسية والاجتماعية في كل دولة، فقد أفرزت التجربة الليبية واقعًا مدنيًا هشًّا نشأ في ظل انهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة بعد سقوط نظام القذافي في حين انبثق المجتمع المدني في تونس من بيئة مؤسسية ونقابية راسخة تمتد جذورها إلى ما قبل الثورة بسنوات طويلة.

(1)Jiránková, A. , The role of the civil society in the transformation of Egypt, Libya and Tunisia. (2014).

نشأ المجتمع المدني الليبي، في بيئة تتسم بالفراغ المؤسسي والأمني، جعله يتخذ في البداية طابعًا إغاثيًا وإنسانيًا، تمثل في تقديم المساعدات الغذائية والطبية، وإعادة الإعمار، والمساهمة في سدّ الفراغ الإداري والأمني الناتج عن غياب السلطة المركزية، وكانت أغلب الجمعيات الليبية حديثة النشأة، غير مؤسَّسة تنظيميًا، وتعتمد على العمل التطوعي والدعم الخارجي، وقد تأثرت بحدة الانقسامات القبلية والتدخلات الأجنبية، و أضعف فاعليتها السياسية وأدّى إلى تشتتها وتعدد ولاءاتها أما في المراحل اللاحقة، فحاولت هذه المنظمات الانتقال من العمل الخيري إلى العمل التنموي والحقوقي، غير أن ضعف الإطار القانوني واستمرار الصراع المسلح حال دون ترسيخ دورها كمكوّن مستقل في عملية التحول الديمقراطي.

ونشأ المجتمع المدني التونسي من تجربة نقابية وحقوقية عريقة سبقت الثورة، وكان له دور سياسي مباشر ومؤثر في تفجير الحراك الشعبي وقيادة مسار الانتقال الديمقراطي، فقد برزت منظمات مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهيئة المحامين، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات كقوى فاعلة شكّلت ركيزة أساسية للحراك الشعبي ضد النظام السابق، ثم تحولت إلى وسيط وطني في إدارة الحوار السياسي بعد الثورة، وأسهمت هذه المنظمات في صياغة دستور عام 2014م وضمان الانتقال السلمي للسلطة، كما تمكّن المجتمع المدني التونسي من بناء شبكات مؤسسية قوية ذات استقلالية نسبية عن الدولة والأحزاب، مستفيدًا من بيئة قانونية وتنظيمية أكثر وضوحًا مكّنته من أداء وظائفه في الرقابة والمساءلة والمشاركة السياسية[1].

أن المجتمع المدني في ليبيا أدى دورًا تعويضيًا وإنسانيًا في المقام الأول في ظل غياب الدولة، بينما شكّل في تونس قوة ضغط وتنظيم سياسي أساسية في مسار الانتقال الديمقراطي، كما أن التجربة التونسية اتسمت بالتدرج المؤسسي والاستقرار النسبي، في حين ظلت التجربة الليبية موسومة بالتشتت والانقسام وارتباطها بالأزمات الأمنية التي أعاقت بناء دولة المؤسسات.

تختلف التجربتان كذلك من حيث السياق التاريخي والبيئة السياسية ومستوى التنظيم المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني، حيث برز المجتمع المدني الليبي في ظل فراغ مؤسسي

(1) Deane, S., Transforming Tunisia: The role of civil society in Tunisia's transition. International Alert, . (2013) , 28.

أعقب انهيار النظام السياسي عام 2011م، حيث انطلقت منظمات حديثة النشأة لتعويض غياب الدولة والسعي إلى تحقيق الاستقرار وتطوير الوحدة الوطنية والمصالحة، وقد تركزت أدوارها حول العمل الإغاثي والوساطة المجتمعية ونشر ثقافة التسامح ومكافحة الفساد، لكنها واجهت تحديات كبيرة تمثلت في ضعف الإطار التشريعي، والانقسام السياسي، والنزاعات المسلحة، وهيمنة الولاءات القبلية والجهوية، و محدودية الخبرة المؤسسية والتمويل وهو ما جعل تأثيرها في قضايا العدالة والأمن محدودًا نسبيًا بسبب بيئة سياسية غير مستقرة وقيود قانونية وتشريعية أعاقت فاعليتها

ونشأ المجتمع المدني التونسي في سياق أكثر نضجًا وتنظيمًا، إذ كانت له جذور راسخة من خلال النقابات المهنية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والاتحاد العام التونسي للشغل، ما منحه بنية تنظيمية قوية وقدرة تفاوضية عالية مكّنته من لعب دور مركزي في الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بعد عام 2011م، فقد قاد الرباعي التونسي للحوار الوطني جهود الوساطة بين القوى السياسية، وساهم في صياغة الدستور الجديد وضمان التداول السلمي للسلطة، إضافة إلى دوره البارز في ملف العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد وتطوير الحريات العامة كما استفاد المجتمع المدني التونسي من إطار قانوني داعم مثل المرسوم عدد 88 لسنة 2011م والمادة 34 من دستور 2014م، فضلًا عن وعي شعبي متزايد بأهمية المشاركة المدنية.

يمكن القول إن الاختلاف الجوهري بين التجربتين يتمثل في أن المجتمع المدني التونسي كان فاعلًا منظّمًا وشريكًا في صياغة المسار الديمقراطي وبناء الدولة، بينما كان المجتمع المدني الليبي ردَّ فعلٍ اضطراريًّا لملء فراغ الدولة ومحاولة تحقيق التماسك الاجتماعي والأمن المجتمعي في بيئة انتقالية منقسمة وغير مستقرة كما أن التجربة التونسية قامت على التكامل المؤسسي والشراكة مع الدولة، في حين ظلت التجربة الليبية محكومة بتجاذبات سياسية وتحديات بنيوية حدّت من فاعليتها واستدامتها.

تظهر التجربتان أيضًا اختلافًا في طبيعة الأدوار والنتائج المحققة، انصبَّ جهد المجتمع المدني الليبي على دعم الإدارة المحلية واللامركزية، والمراقبة الانتخابية، ونشر ثقافة الشفافية والمساءلة في ظل غياب الدولة المركزية. بينما في تونس، انخرطت منظمات المجتمع المدني

في قضايا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وحوكمة السياسات العامة، ومكافحة البطالة والفقر، وتطوير العدالة الاجتماعية عبر الحوار بين الدولة واتحاد الشغل ومنظمات أرباب العمل، أي أن التجربة الليبية ركّزت على بناء الأساس المؤسسي للدولة، بينما التجربة التونسية توجهت نحو إصلاح السياسات العامة وتوجيهها[1].

أما من حيث البيئة القانونية والتنظيمية، فتفتقر ليبيا إلى إطار قانوني موحد ينظم العمل المدني، وتخضع منظماته لضغوط سياسية ومخاطر أمنية متزايدة، بينما تعمل المنظمات التونسية في ظل بيئة قانونية ومؤسسية واضحة تضمن حرية التنظيم والشفافية والمساءلة، وقد أتاح ذلك للمجتمع المدني التونسي مساحة أوسع من الحرية والمبادرة والاستقلال، ما ساعده على التعدد والتنوع والاستمرار في الأداء.

ويبرز اختلاف آخر في مستوى الاستقلالية والتمثيل؛ فالمجتمع المدني الليبي، رغم حيويته، ظلّ يعاني من ضعف الاستقلال المالي والتنظيمي، مما جعل تأثيره مجزّأً ومتفاوتًا بين المناطق المتنازعة، في حين تميزت المنظمات التونسية – وخاصة الاتحاد العام التونسي للشغل – بدرجة عالية من الاستقلال عن الدولة والأحزاب، وقدرة تفاوضية مكّنته من أداء دور الوسيط السياسي والاجتماعي، والمساهمة في تحقيق الاستقرار الوطني عبر الحوار الوطني الشامل.

ويمكن القول إن المجتمع المدني في تونس تطوّر داخل منظومة قانونية ومؤسسية ديمقراطية نسبيًا مكّنته من لعب أدوار إصلاحية فاعلة في الحوكمة والعدالة الاجتماعية، بينما تشكّل المجتمع المدني في ليبيا داخل بيئة انتقالية مضطربة جعلت جهوده تتركز على مواجهة الأزمات الإنسانية وتعويض ضعف الدولة أكثر من المشاركة في صنع السياسات العامة، ومثّلت التجربة التونسية نموذجًا نسبيًا للنجاح في دمج المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي، في حين بقيت التجربة الليبية محكومة بحدود الواقع الأمني والسياسي المنقسم.

(1) Abouaoun, ECivil Society and Political Transition: The cases of Tunisia and Libya. In Religion and Civil Society in the Arab World (pp. 119-127). Routledge India. (2018)..

جدول (1) المقارنة التحليلية لأدوار المجتمع المدني في ليبيا وتونس بعد عام 2011م

البند	ليبيا	تونس	ملاحظات تحليلية/ نقاط المقارنة
السياق العام لنشأة المجتمع المدني بعد 2011م	نشأ في ظل انهيار مؤسسات الدولة وغياب السلطة المركزية عقب سقوط نظام القذافي. اتخذ طابعًا إغاثيًا وإنسانيًا في البداية.	انبثق من بيئة مؤسسية ونقابية راسخة سابقة للثورة. كان فاعلًا في تفجير الثورة وإدارة مسار الانتقال الديمقراطي.	ليبيا: مجتمع مدني ناشئ ارتجالي. تونس: مجتمع مدني مؤسسي ذو جذور تاريخية.
طبيعة الدور بعد الثورة	دور تعويضي وإنساني لسد الفراغ الإداري والأمني، ثم محاولة التحول إلى الدور التنموي والحقوقي.	دور سياسي وتنظيمي محوري في إدارة الحوار الوطني وصياغة الدستور ومتابعة الانتقال الديمقراطي.	تونس انتقلت بسرعة إلى الدور السياسي. ليبيا بقيت في الإطار الإغاثي والتصالحي.
البيئة السياسية والأمنية	بيئة مضطربة تتسم بالانقسامات القبلية والصراعات المسلحة، وغياب الدولة المركزية.	بيئة أكثر استقرارًا نسبيًا، مع تعددية حزبية وتداول سلمي للسلطة.	الاستقرار السياسي عامل حاسم في فاعلية المجتمع المدني.
الإطار القانوني والتنظيمي	ضعف الإطار التشريعي وغياب قانون موحد ينظم العمل المدني، مع قيود أمنية وسياسية.	إطار قانوني داعم (المرسوم عدد 88 لسنة 2011م، ودستور 2014م يضمن حرية التنظيم والشفافية).	البيئة القانونية في تونس عززت الاستقلال والفاعلية المؤسسية.
المجالات الرئيسية للنشاط	الإغاثة، المصالحة الوطنية، بناء السلام، الرقابة الانتخابية، دعم اللامركزية.	الحوار الوطني، الإصلاح السياسي، العدالة الانتقالية، مكافحة الفساد، الحريات العامة، المساواة الجندرية.	ليبيا ركزت على الجانب الإنساني والمؤسسي، وتونس على الجانب السياسي والحقوقي.
مستوى التنظيم المؤسسي	منظمات حديثة التأسيس، تفتقر إلى الخبرة والهيكلة الإدارية، وتعتمد على الدعم الخارجي.	منظمات ذات تاريخ طويل (اتحاد الشغل، رابطة حقوق الإنسان...)، تمتلك شبكات مؤسسية قوية.	التباين المؤسسي يفسر تفاوت القدرة على التأثير السياسي.

البند	ليبيا	تونس	ملاحظات تحليلية/ نقاط المقارنة
الاستقلالية والتمويل	اعتماد نسبي على المساعدات الدولية وضعف التمويل المحلي، ما أثر على الاستقلالية.	تمويل متنوع واستقلالية نسبية عن الأحزاب والدولة، خصوصًا في النقابات الكبرى.	استقلالية التمويل انعكست على فاعلية الأداء.
العلاقة مع الدولة والفاعلين السياسيين	علاقة متوترة وغير مستقرة، غالبًا في موقع المواجهة أو الحياد الإنساني.	علاقة شراكة وتكامل في فترات الحوار الوطني وصياغة الدستور.	تونس اتجهت إلى الشراكة، ليبيا ظلت في موقع رد الفعل.
دور المجتمع المدني في العدالة الانتقالية	مبادرات محدودة لتطوير التسامح والمصالحة رغم هشاشة الوضع الأمني.	دور محوري في إدارة العدالة الانتقالية من خلال الرباعي الراعي للحوار الوطني (حائز على نوبل للسلام 2015م).	تونس أكثر نجاحًا في ترسيخ العدالة الانتقالية مؤسسيًا.
التحديات المشتركة	ضعف التمويل، الانقسامات، غياب التنسيق، التدخلات الأجنبية.	تراجع الدعم المادي، الضغوط السياسية، محاولات التوظيف الحزبي.	تشترك التجربتان في التحديات البنيوية، مع اختلاف في درجة حدتها.
دور النخب المثقفة والأكاديمية	مساهمات محدودة بسبب ضعف الاستقرار الأمني وانقسام المؤسسات الأكاديمية.	فاعلة في صياغة الخطاب الديمقراطي وقيادة المنظمات الحقوقية والإصلاحية.	دور النخب أكثر وضوحًا ومؤسسيًا في تونس.
النتيجة العامة للتجربتين	تجربة غير مستقرة، يغلب عليها الطابع الإنساني والتصالحي، متأثرة بالأزمة السياسية والأمنية.	تجربة مؤسسية ناضجة ساهمت في ترسيخ الديمقراطية والمواطنة والحكم الرشيد.	تونس تمثل نموذجًا نسبيًا للنجاح، بينما ليبيا حالة انتقالية هشّة.

المصدر: من إعداد الباحث

ثالثًا- تقييم فاعلية منظمات المجتمع المدني في حوكمة العدالة:

تُعدّ تونس، حتى الآن، أنجح مثال على التحول السياسي السلمي والحاسم في العالم العربي، ولا شك أن اتفاق خارطة الطريق الذي توصلت إليه الأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد عام 2013م مثّل تقدمًا ملحوظًا وخفّف من وطأة أزمة سياسية حادة.

لم يكن التوصل إلى اتفاق سهلاً، لكن المناقشات التي أفضت إليه حظيت بدعم كبير ومباشر من نقابة المحامين التونسيين، والاتحاد العام التونسي للشغل، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، والاتحاد التونسي للتجارة والصناعة والصناعات التقليدية، وقد مارست هذه اللجنة الرباعية، التي تُعرف باسم "الرباعية للحوار الوطني"، ضغطًا هائلًا على الأحزاب السياسية لإنهاء جمود دام أشهرًا، وبدورها كوسيط، استخدمت الرباعية أساليب متنوعة من الإقناع والضغط لضمان عودة جميع الأحزاب السياسية إلى طاولة المفاوضات.[1]

تسير ليبيا في مسار مختلف تمامًا، مسارٌ يشوبه تزايد العنف والركود السياسي، حيث يتجلى غياب الجماعات المدنية ذات المصداقية القادرة على لعب دور "مثبطات الصراع" كما في تونس بوضوح في ليبيا، لا يقتصر الأمر على وجود قطاع المجتمع المدني في ليبيا منذ عام 2011م فقط، بل إن الواقع هو أنه، خلال ثلاث سنوات، لم يتمكن من اكتساب قوة حاسمة – حتى متناسبة، ومن غير العدل بالتأكيد تطبيق نفس المعايير على قطاع المجتمع المدني في كلا البلدين، نظرًا لأن اندلاع العنف المتكرر في ليبيا منذ عام 2011م أعاق تطور قطاع مجتمع مدني قوي ومتميز وموثوق.

تُحدد الأقسام التالية الخصائص الرئيسية لقطاع مجتمع مدني فعّال في سياق التحول – قطاع مُهيأ ومُجهّز لأداء دورٍ هام في عمليةٍ مُعقدة – من خلال دراسة الخصائص الرئيسية التي يتمتع بها قطاع المجتمع المدني التونسي مقارنةً بقطاع المجتمع المدني الليبي لأسبابٍ واضحة، ويمكن أن تحدث التغييرات بطرقٍ مُتنوعة في أي حالة، ومع ذلك، فإن تحقيق تحوّلٍ طويل الأمد يستلزم المرور بثلاث مراحل:[2]

(1) Abouaoun, E. Civil Society and Political Transition: The cases of Tunisia and Libya. In Religion and Civil Society in the Arab World (pp. 119-127). Routledge India. (2018).

(2) Abouaoun, Civil Society and Political Transition, p. 5

- المستوى الاجتماعي، وهو عندما تكتسب القاعدة شرعية عامة واسعة النطاق، و يؤدي إلى التزام عام واسع النطاق بها.
- المستوى السياسي، وهو عندما تقبل النخب السياسية قاعدةً ما وتدعو إلى اعتمادها كسياسة حكومية.
- المستوى القانوني، وهو عندما تُدمج القاعدة في النظام القانوني وتصبح قانونًا محليًا من خلال إجراء تنفيذي، أو إجراء تشريعي، أو تفسير قضائي، أو مزيج من هذه الإجراءات الثلاثة.

لطالما اعتُبرت الحكومة السلطة الوحيدة في الشؤون العامة في المنطقة العربية، متجاهلةً الجهات الفاعلة المجتمعية الأخرى، وقد أعاق هذا التصور تطور وتأثير منظمات المجتمع المدني، التي عانت من أجل تمثيل فئات متماسكة وإحداث تغييرات سياسية هادفة، وهيمنت على المشهد السياسي قبل عام 2011م أنظمة استبدادية وفاعلون مدنيون متنوعون، بما في ذلك معارضون سياسيون وجماعات ناشطة ذات أجندات مختلفة، في أعقاب ثورات 2011م، شهدت منظمات المجتمع المدني طفرة، إلا أن نموها كان فوضويًا، وغالبًا ما كان مدفوعًا بتمويل الجهات المانحة.

كان لقطاع المجتمع المدني التونسي أسلوب عمل مختلف، فعلى الرغم من وحشية نظام ما قبل عام 2011م في تونس، تمكن القطاع من الحفاظ على هامش نفوذ في قضايا اقتصادية واجتماعية مختارة، بفضل التوجه العلماني للرئيس السابق الحبيب بورقيبة، لا شك أن قطاع المجتمع المدني في تونس خضع لنفس القيود تقريبًا التي خضع لها نظراؤه في المنطقة، إلا أن فوزه في معارك قليلة عزز شرعيته، كما إن وجود قطاع مجتمع مدني في تونس قبل عام 2011م قد أعفى المجتمع الدولي من ممارسات إغراق الأموال "ببناء قدرات منظمات المجتمع المدني"، وقد جنّب هذا التونسيين الوقوع في فخ "منظمات المجتمع المدني ذات التوجه التجاري" التي شهدناها في العراق وليبيا وأماكن أخرى[1].

(1) Foundation for the Future: ،Assessing the needs of civil society in Libya, 2011.

تجذب حالة تونس الخاصة الانتباه أيضًا، حتى مع فشل غالبية منظمات المجتمع المدني في المنطقة في بناء قاعدة جماهيرية داعمة للقضايا التي تدعمها، كان الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي يُنسب إليه بناء قاعدة جماهيرية واسعة حول القضايا التي دافع عنها، القوة الرئيسية وراء الرباعية التونسية، وكان الاتحاد في طليعة مشروع الحوار الوطني بفضل تسلسل الأحداث، ليس لأن قياداته كانت أكثر تأهيلًا من غيرها (مثل رؤساء نقابة المحامين، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان)، ولكن ببساطة لأنه كان يمتلك أكبر قاعدة جماهيرية.

يمكن القول إن تقييم فاعلية منظمات المجتمع المدني في حوكمة العدالة يكشف عن تباين جوهري بين التجربتين التونسية والليبية من حيث النضج المؤسسي، والاستقلال، والتأثير في مسار التحول السياسي، فقد نجح المجتمع المدني في تونس في لعب دورٍ حاسم في إدارة الأزمات السياسية، وتهيئة بيئة تفاوضية سلمية والمساهمة في صياغة قواعد العدالة الانتقالية وبناء مؤسسات الدولة، مستندًا إلى تاريخٍ طويل من التنظيم النقابي والحقوقي، وإطار قانوني يضمن له حرية العمل والمساءلة.

ظل المجتمع المدني في ليبيا محدود الفاعلية، تغلب عليه الصبغة الإغاثية والإنسانية أكثر من دوره في صياغة السياسات أو دعم مسار العدالة، نتيجة هشاشة البيئة السياسية والأمنية، وتشتت الجهود، وضعف البنية المؤسسية، فإن التجربة التونسية تُعد نموذجًا لفاعلية المجتمع المدني في ترسيخ مبادئ الحوكمة والعدالة، في حين تبقى التجربة الليبية مثالًا على التحديات التي تواجه المجتمعات الخارجة من النزاع في بناء مجتمع مدني قادر على الإسهام في تحقيق العدالة واستدامة الاستقرار السياسي.

المبحث الثاني

دور المجتمع المدني في حوكمة الأمن القومي

إن الأمن القومي أحد الركائز الأساسية لاستقرار الدولة واستمراريتها، وهو لا يقتصر على البعد العسكري أو الأمني التقليدي فحسب، بل يمتد ليشمل أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تمسّ حياة المواطنين اليومية، وتؤثر في تماسك النسيج الوطني ووحدة الدولة، لم يعد تحقيق الأمن القومي مسؤولية الأجهزة الرسمية وحدها، بل أصبح يتطلب مشاركة فاعلة من مختلف مكونات المجتمع، وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني، التي باتت تؤدي أدوارًا متزايدة الأهمية في دعم جهود الدولة نحو الوقاية من الأزمات وتطوير الاستقرار، ونشر ثقافة المواطنة والسلم الاجتماعي.

وقد اكتسب هذا الدور أهمية خاصة في دول ما بعد 2011م، ومنها ليبيا وتونس، حيث واجه البلدان تحولات سياسية وأمنية عميقة أفرزت تحديات متعددة تمس الأمن الوطني. ففي ليبيا، مثّل غياب الدولة المركزية وتعدد الفاعلين المسلحين بيئة معقدة فرضت على المجتمع المدني أن يتدخل في مجالات الوساطة المجتمعية والمصالحة وبناء السلام الأهلي، أما في تونس، فقد برزت منظمات المجتمع المدني كشريك داعم لمؤسسات الدولة في تطوير الاستقرار ومكافحة التطرف وترسيخ مقومات الأمن الديمقراطي القائم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

المطلب الأول

الأدوار الليبية في مجال الأمن الوطني

يشهد مفهوم الأمن الوطني في ليبيا تحوّلاً معقدًا منذ عام 2011م، في ظل تفكك مؤسسات الدولة، وتعدد مراكز القوى، وتزايد التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية، فقد واجهت ليبيا حالة من الانقسام الحاد بين مؤسساتها، ما انعكس سلبًا على قدرتها في حماية أمنها الداخلي والسيادي، وفي خضم هذه الأوضاع المضطربة، برزت الحاجة إلى إعادة بناء منظومة الأمن الوطني على أسس شاملة تتجاوز المقاربة العسكرية التقليدية، لتشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أولاً: ركائز الأمن القومي الليبي

يعتمد استقرار أي دولة وازدهارها على ركائز أمنها القومي، وقد عرّضت التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها ليبيا على مدى العقود القليلة الماضية أمنها القومي للخطر، ونظرًا لأهميتها في الحفاظ على أمن واستقرار البلاد، تسعى هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم ركائز الأمن القومي الليبي، وسنناقش عددًا من العوامل المهمة التي تؤثر على الأمن القومي الليبي، مثل الأمن الداخلي، وأمن الحدود، والأمن الاقتصادي، والاستقرار السياسي.

الأمن القومي مفهوم شامل يتضمن مجموعة متنوعة من العناصر التي تعمل معًا لتطوير قدرة الدولة على مواجهة العديد من التهديدات، بما في ذلك التهديدات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ,تشمل هذه العناصر الاستقرار الاقتصادي، الذي يُمكّن الدولة من تمويل مبادراتها الأمنية والتنموية، والقوة العسكرية التي تضمن الدفاع ضد الهجمات الخارجية، ومن خلال بناء شراكات وتحالفات استراتيجية، تلعب العلاقات الدولية والدبلوماسية دورًا حاسمًا في تطوير الأمن، ويُعدّ التماسك المجتمعي، والمهارات الاستخباراتية، والتكنولوجيا الحديثة عناصر أساسية تدعم تطوير الأمن القومي، ويمكن للدول وضع خطط فعّالة للحفاظ على أمنها واستقرارها من خلال فهم هذه العناصر[1]، وفيما يلي العناصر الرئيسية للقوة في الأمن القومي:

---

(1)خالد بن عبد العزيز، مقاتل من الصحراء حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات بيروت: دار الساقي للنشروالتوزيع، (1995م)، ص62.

1. العامل الاجتماعي:

إنها عنصر أساسي يعزز الأمن الوطني، ويلعب دورًا حاسمًا في بناء مجتمعات مستقرة ومتماسكة، تتأثر قدرة الدولة على مواجهة الصعوبات والمخاطر بشكل كبير بالتماسك الاجتماعي والتضامن بين مواطنيها.

تُعد الروابط القوية بين أفراد المجتمع دليلًا على التماسك الاجتماعي، مما يساعد على تخفيف حدة الصراعات الداخلية. تقل احتمالية الفوضى والانقسام عندما يكون الناس متحدين ولديهم شعور بالانتماء إلى مجتمع واحد، ولأن الناس يعملون معًا لإيجاد الحلول، فإن المجتمعات المتماسكة تكون أكثر قدرة على مواجهة العقبات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية.

وللعدالة الاجتماعية دور مهم في تطوير الأمن الوطني، حيث يتعزز شعور المواطنين بالولاء والانتماء للدولة عندما يؤمنون بحصولهم على الموارد والخدمات الأساسية بشكل عادل، ويمكن أن يؤدي الظلم المجتمعي إلى العداء والسخط، مما يعرض الأمن الوطني للخطر[1].

إن بناء مجتمع واعٍ قادر على المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية وظيفة مهمة أخرى للتعليم فالتعليم يُحسّن وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، بجانب قدرتهم على التفكير النقدي والمشاركة في الشؤون الوطنية، كما تُسهم الثقافة المشتركة في بناء مجتمع متماسك من خلال تطوير الروابط بين أفراده وترسيخ الهوية الوطنية، وتتحسن قدرة الدولة على التعامل مع الأزمات في المجتمعات المتماسكة.

وتكون الدولة أكثر جاهزية للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية عندما يتعاون الأفراد والمنظمات الحكومية ويتواصلون بفعالية، كما تكون المجتمعات المتعاونة والداعمة أكثر جاهزية للتعامل مع العقبات وتقليل آثار الكوارث، وبمنح المواطنين القدرة على المشاركة في صنع القرار، تُعزز المشاركة المدنية النشطة الأمن الوطني، ويكون الناس أكثر التزامًا بدعم السياسات الوطنية عندما يعتقدون أن لهم رأيًا في كيفية صياغتها، وتعزز المشاركة الفعالة المساءلة والانفتاح[2].

---

(1) عبد الرحمن اليوسف، الأمن القومي المفاهيم والتطبيقات الأردن دار الفكر، (2015م)، ص67.

(2) أحمد عبد الله، الأمن القومي والمصالح الوطنية دراسة تحليلية مصر : دار السلام، (2016م)، ص112.

إذا أُحسن التعامل مع التنوع الاجتماعي والثقافي، يُمكن أن يكون عاملاً أساسياً في تطوير الأمن القومي ويُعزز التفاهم والتعاون بين مختلف الفئات في المجتمعات التي تُقدّر التنوع وتسعى إلى دمج جميع الفئات، إذا لم يُحسن التعامل مع التنوع، فقد يُؤدي إلى نزاعات وانقسامات تُهدد الأمن القومي[1].

2. العامل الديموغرافي:

يعدّ التركيب الديموغرافي عنصرًا أساسيًا وضروريًا لتطوير الأمن القومي، ويندرج تحت هذه الفئة حجم السكان، وتوزيعهم، وتوزيعهم العمري، وسماتهم الثقافية والاجتماعية، وتتأثر القوة العسكرية والاقتصادية لأي دولة بشكل كبير بحجم سكانها، ويمكن لكثافة عدد المجندين في القوات المسلحة أن تساعد الدول ذات الكثافة السكانية العالية على تطوير قوتها العسكرية، كما يعزز العدد الكبير من السكان الإنتاجية الاقتصادية من خلال توفير قوة عاملة كبيرة لدعم التوسع والتنمية.

يُعد التوزيع العمري للسكان عاملًا مهمًا آخر في الأمن القومي، قد تُمثل نسبة كبيرة من الشباب فرصةً لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والتقدم، ولكنها قد تُمثل أيضًا مشكلةً إذا لم تتح لهم فرص العمل والتعليم، وتتعزز قدرة الدولة على تجاوز العقبات إذا نجحت في استخدام هذه الموارد البشرية من أجل التنمية، ويمكن أن تُسبب معدلات البطالة المرتفعة بين الشباب عدم استقرار اجتماعي وتُهدد الأمن القومي.

إذا أُدير التنوع الثقافي داخل المجتمع بشكل صحيح، يُمكن أن يكون عاملًا مفيدًا يُعزز الأمن القومي، وتُعزز المجتمعات التي تحتضن تنوعها وتسعى إلى دمج جميع فئاتها التفاهم والتعاون بين مختلف المجتمعات ويُعزز التنوع الثقافي الإبداع والابتكار، وكلاهما يدعم النمو الاقتصادي، وقد يُسبب التنوع الانقسام والصراع إذا لم يُدار جيدًا، مما يُهدد الأمن القومي[2].

كما تؤثر الهجرة تأثيرًا بالغًا على الأمن القومي، إذ تُقدّم مزايا مثل قوة عاملة أقوى وتنوعًا ثقافيًا، وتُشكّل في الوقت نفسه تحديات، بما في ذلك المخاوف الأمنية الناجمة عن تدفقات كبيرة من اللاجئين أو المهاجرين غير النظاميين، تُعد السياسات الفعالة التي تُعزّز التكامل والأمن أمرًا

(1) محمد عفيفي، الأمن القومي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، مصر : مكتبة الأنجلو المصرية، (2013م)، ص134.
(2) عبد الرحمن اليوسف، (2015م)، ص88.

بالغ الأهمية، كما يلعب الاستقرار الديموغرافي دورًا حيويًا في الأمن القومي من خلال تخفيف الضغوط على الموارد والصراعات المحتملة ويُمكّن فهم ديناميكيات السكان الدول من صياغة استراتيجيات تُعزّز الاستقرار من خلال الاستثمار في التعليم والتوظيف والتماسك الاجتماعي[1].

3. الموقع الجغرافي:

يُعدّ موقع الدولة من أهم عوامل تطوير الأمن القومي، هذا العنصر هو الموقع الجغرافي للدولة، الذي يؤثر على قدرتها على الدفاع عن مصالحها القومية، ويحدد الفرص والصعوبات التي تواجهها، وهناك طرق مختلفة لدراسة كيفية تأثير الموقع الجغرافي على الأمن القومي.

تتأثر القدرات الدفاعية للدولة بموقعها الجغرافي، وقد تتمتع الدول بأفضلية في الدفاع عن مصالحها إذا كانت تقع في مواقع مهمة، مثل الحدود المشتركة مع الدول المجاورة أو الطرق البحرية يمكن للدول التي تسيطر على قنوات التجارة الدولية تطوير وضعها الاقتصادي وتحسين أمن حدودها، وتواجه الدول الواقعة في مناطق ذات حدود مفتوحة لدول يحتمل أن تكون معادية أو غير مستقرة صعوبات أكبر تتطلب تكتيكات دفاعية متطورة[2].

يعدّ الموقع الجغرافي بالغ الأهمية في العلاقات الدولية، فالدول ذات الموقع الاستراتيجي تُشكّل ملتقىً بين مختلف الاقتصادات والثقافات، مما يُتيح لها بناء شراكات استراتيجية، وعلى سبيل المثال، يُمكن لدولةٍ تقع في منطقةٍ غنيةٍ بالموارد أن تُحسّن أمنها واستقرارها من خلال الاستفادة من علاقاتها مع الدول القوية[3].

تتأثر التحديات البيئية بالموقع الجغرافي، وتُعد السياسات الفعالة ضرورية للدول المعرضة للكوارث الطبيعية، كالزلازل والفيضانات، لما لهذه الأحداث من تأثير على الأمن القومي وبالمثل، قد تضطر الدول التي تواجه تغير المناخ إلى اتخاذ إجراءات لإنقاذ مواردها الطبيعية، ويؤثر موقع الدولة على أنواع التهديدات التي قد تواجهها فالدول التي تجاور صراعات أو حروبًا أهلية قد تواجه تداعيات هذه الصراعات، مثل تزايد النشاط الإرهابي أو تدفق اللاجئين، ويلعب الموقع الجغرافي دورًا حاسمًا في صياغة خطط الأمن القومي[4].

---

(1) علي عبد الرازق، السيادة والأمن القومي قطر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2014م)، ص115.

(2)عبد السلام محمد، يونس علي، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية مصر : دار الوفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، (2021م)، ص3.

(3) محمد إبراهيم حسن، (2004م)، الجغرافيا السياسية دراسة في مقومات الدولة ومظاهرها وامكانياتها ومشكلاتها إقليميا وسياسيا مصر: مركز الاسكندرية للكتب، ص110.

(4) عبد السلام محمد، مرجع سبق ذكره، ص105

4. العوامل السياسية :

تتأثر قوة الأمن القومي للدولة بشدة بالمكون السياسي الداخلي، يشمل هذا المكون جميع جوانب السياسات المحلية، والحوكمة، والتفاعل بين المجتمع والحكومة، ويعتمد تطوير الأمن القومي في الغالب على استقرار النظام السياسي وقدرته على التعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

يُعد الاستقرار السياسي الداخلي أحد المكونات الرئيسية للأمن القومي، فالحكومات القوية والمستقرة أكثر قدرة على التعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء، ويُعد تطوير التماسك الاجتماعي نتيجةً للاستقرار السياسي، الذي يعزز ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية، ويعد الحفاظ على الأمن أمرًا بالغ الصعوبة في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، مثل الاضطرابات أو الانقلابات، وقد يتعرض الأمن القومي للتهديد بسبب النزاعات السياسية أو الأزمات الحكومية التي تؤدي إلى انتشار العنف وتصاعد التوترات المجتمعية.

وتعدّ السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر على مستوى الأمن القومي للدولة وتشمل هذه السياسة النهج والتوجهات التي تتبناها الحكومات في تعاملها مع الدول الأخرى، بجانب تطوير العلاقات الدولية وتكوين التحالفات الاستراتيجية، تُعدّ السياسة الخارجية عاملاً أساسياً في تحديد الأمن والاستقرار، ولتحسين قدرة الدولة على مواجهة التحديات، تهدف السياسة الخارجية أيضاً إلى تطوير العلاقات مع الدول الأخرى، سواءً من خلال التحالفات الاقتصادية أو العسكرية[1].

5. العامل الاقتصادي :

منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، تحول الاقتصاد الليبي من اقتصاد مختلط، يساهم فيه القطاعان العام والخاص، إلى اقتصاد أحادي، حيث يُمثل القطاع الحكومي 98% من إجمالي الناتج المحلي، بينما انخفضت حصة القطاع الخاص مع مرور السنين، وقد انهار الهيكل الاقتصادي الليبي، مما أجبره على خصخصة الشركات المملوكة للدولة والتحول إلى اقتصاد رأسمالي قائم على السوق الحرة، على الرغم من توجهه الاشتراكي الأصلي.

(1) محمد الرفاعي، الأمن القومي في عالم متغير مصر : دار الفكر، (2012م)، ص54

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل رئيسي على صناعة النفط، التي تُشكل أساسه، ويقدر البنك الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي الليبي بلغ 45.75 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 1,671.66 دولار أمريكي، بلغ معدل البطالة 7.20%، وانكمش الاقتصاد الليبي بنسبة 1.2% سنويًا[1].

صُنفت ليبيا في عام 2021م، ضمن أكبر عشر دول عالميًا من حيث احتياطيات النفط والغاز الطبيعي المؤكدة، حيث استحوذت على حوالي 3% من إجماليها، وكانت أوروبا المستورد الرئيسي، حيث استحوذت على 71% من النفط الخام والمكثفات الليبية، وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط عن إيرادات تجاوزت خمسة مليارات دولار من مبيعات النفط والغاز في الربع الثاني من عام 2023م، و منذ ثورة 2011م، تعطل إنتاج النفط الليبي، مما أدى إلى تحديات اقتصادية، بما في ذلك انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 50% من عام 2011م إلى عام 2020م، ولاحظ البنك الدولي انكماشًا اقتصاديًا بنسبة 2.1% في عام 2022 بسبب حصار إنتاج النفط، على الرغم من ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 16%، ويعود ذلك بشكل كبير إلى زيادة عائدات النفط، التي شكلت 97% من إجمالي الإيرادات العامة[2].

ثانيًا- المبادئ الحاكمة للأمن القومي الليبي:

أرسى الاتفاق السياسي الليبي، الموقّع في الصخيرات بالمغرب، في 17 ديسمبر 2015م، مجموعةً من المبادئ الأساسية التي تُشكّل ركائز أساسية لتطوير الأمن الوطني للدولة الليبية، وإطارًا لحوكمة الانتقال السياسي في ليبيا، وتضمّن هذا الاتفاق أسسًا مؤسسية وقانونية تهدف إلى بناء دولة مدنية قائمة على سيادة القانون، وفصل السلطات، واحترام الحقوق والحريات ولم يكن مجرد تسوية سياسية بين الأطراف المتنازعة.

كان من أهم هذه المبادئ أهمية ترسيخ مبدأ فصل السلطات، وضمان استقلالية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومنع أي منها من التدخل في شؤونها، وهذا يُقلل من احتمالية الاستبداد، ويُعزز بيئة من التوازن المؤسسي، كما أكد الاتفاق على أهمية وضع دستور

(1) عبد القادر فرج عبد القادر علي، الانقسام السياسي واثره على الأمن القومي (دراسة حالة ليبيا)، (رسالة ماجستير)، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، (2025م)، ص66.

(2) المرجع السابق، ص67.

دائم يُصون الحريات العامة وحقوق الإنسان، ويُجسد تطلعات الشعب الليبي في بناء دولة المؤسسات، ويُشكل إطارًا قانونيًا يُنظم العلاقة بين المواطنين والدولة.

يؤكد مبدأ أساسي آخر على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، ويُبطل أي تشريع يتعارض معها، ويحترم الهوية الدينية لليبيا، ويؤكد الاتفاق على التمسك بقيم ثورة 17 فبراير العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية لوضع إطار للأمن الوطني يعزز المشاركة السياسية ويرفض التهميش، كما يُدين الاستبداد، ويمنع العودة إلى الحكم الاستبدادي، ويؤكد على المساواة بين الليبيين مع رفض التمييز، وتطوير الوحدة الوطنية، ومعالجة التوترات الاجتماعية، ويحترم الاتفاق استقلال القضاء باعتباره أساسيًا لعملية سياسية عادلة، ويؤكد على مجلس النواب باعتباره السلطة التشريعية الوحيدة، ويدعم دور حكومة الوفاق الوطني ومجلس الدولة، وتُشكل هذه المبادئ مجتمعةً أساسًا سياسيًا وقانونيًا لبناء الأمن الوطني الليبي وتطوير الاستقرار، ومنع تجدد الصراعات، واستعادة سيادة الدولة، وتمكين المؤسسات من خدمة المواطنين بفعالية[1].

إن دراسة الركائز التي تدعم استراتيجيات الدولة للحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي أمرًا بالغ الأهمية عند الحديث عن الأمن القومي الليبي، وقد أصبح تبني رؤية شاملة للأمن القومي، تأخذ في الاعتبار طبيعة التهديدات الراهنة والصعوبات التي تواجهها الدولة في مرحلة ما بعد الصراع، أمرًا ضروريًا نظرًا للتغيرات التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011م وما نتج عنها من مخاوف سياسية وأمنية، ومن هذا المنطلق، تبرز مجموعة من الركائز الأساسية التي تُحدد أولويات ليبيا خلال المرحلة الانتقالية، وتُشكّل ركائز أساسية للأمن القومي للبلاد.

إن فهم التهديدات الداخلية والخارجية أمرٌ أساسيٌّ لضمان أمن وطني فعّال، ويتطلب تقييماتٍ شاملةً للانقسامات السياسية والجماعات المسلحة والتدخلات الأجنبية، كما يُعدّ وضع خططٍ استراتيجيةٍ استباقيةٍ من خلال التنسيق بين أجهزة الدولة وجاهزية القوات المسلحة أمرًا بالغ الأهمية، وتُعدّ التنمية الاقتصادية، لا سيما في ظلّ الاعتماد على النفط، أمرًا حيويًا لتحقيق التوازن الإقليمي والاستقرار الاجتماعي، ويجب على الجيش والشرطة إنفاذ القانون والنظام،

(1) محمد أبوزيد، الهجرة غير الشرعية واثراها على الأمن القومي الليبي (2011 (2017)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم رسالة ماجستير، (2019م)، ص57.

ومكافحة الجريمة، وتأمين الحدود بفعاليةٍ ودون أي تحيز، ويطرح الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليبيا فرصًا ومخاطر، و يستلزم سياساتٍ حكيمةً للحدّ من مواطن الضعف وتُعدُّ السياسة الخارجية المستقلة أمرًا بالغ الأهمية لتطوير مكانة ليبيا الدولية والحدّ من التدخل الأجنبي[1].

إن احترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة أمرًا أساسيًا لبناء دولة مدنية حديثة، وتُعدّ القيم الأساسية كالمواطنة والحريات العامة والعدالة الاجتماعية، أساسية لاستقرار الدولة وأمنها، ولا يتأثر الأمن الوطني بالتدابير العسكرية فحسب، بل أيضًا بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية متنوعة، لا سيما في الدول النامية حيث تُعدّ التنمية المستدامة أمرًا بالغ الأهمية، وتوجد علاقة متبادلة بين التنمية والأمن: فغياب الأمن يعيق التنمية، بينما تُعزز التنمية بيئة آمنة، ويتطلب تحقيق الأمن الوطني استراتيجيات متكاملة تُحسّن الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتُعزز الاستقرار السياسي[2].

ثانيًا- مبادرات مؤسسات المجتمع المدني الليبي في المصالحة الوطنية:

يتناول هذا القسم مدى دعم منظمات المجتمع المدني وتطويرها لمجموعة من المُثُل والمفاهيم، كالشمولية والتسامح والحوار والوطنية والوئام الاجتماعي وثقافة الحوار في تسوية النزاعات بدلًا من استخدام القوة والتهديد، وتستند وظيفة منظمات المجتمع المدني بشكل أساسي على هذه المبادئ، وقد اقترحت منظمات المجتمع المدني الليبية عددًا من المبادرات التي تندرج ضمن الفئات التالية، بجانب تلك التي اقترحتها المنظمات الأجنبية والحكومة الليبية:

1. مبادرة ميدي ميدي وأنا متطوّع: مسار واحد للتعايش:

من الأمثلة المهمة على كيفية تطور أساليب حل النزاعات في المجتمع الليبي من الإدارة المدنية التقليدية إلى الإدارة المدنية المعاصرة، العلاقة بين قبائل التبو والطوارق قبل نحو قرنين من الزمان ووقّعت القبيلتان ميثاق "ميدي ميدي" الذي أرسى إطارًا عرفيًا لتنظيم علاقتهما حيث قام هذا الميثاق على مبادئ حسن الجوار والتعاون السلمي وإعطاء الوساطة المجتمعية الأولوية القصوى عند تسوية النزاعات وكان هذا الاتفاق التاريخي من أهم أشكال الحوكمة الاجتماعية

(1) عبد القادر فرج عبد القادر علي، مرجع سابق، (2025م)، ص69.

(2) أبوبكر أبو عجيلة، الأمن الليبي في المواجهة مع الغرب (1969–2014)، ليبيا: مجلة جامعة سبها العلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد الأول، (2015م)، ص123.

التـي نشـأت خـارج إطـار الدولـة الرسـمي، وسـاهم بشـكل كبيـر فـي اسـتقرار المنـاطق الحدوديـة الصحراوية ومع تزايد المشكلات الأمنية والنزاعات بين المجتمعات المحلية بعد عام 2011[1].

أصـبح المجتمـع المـدني قـوة جديـدة تهـدف إلـى إعـادة مبـادئ التعـايش نفسـها باسـتخدام أدوات تتماشى مع مفاهيم الحوكمة الحديثة في هذا السياق نشأ مشروع "أنا متطوع" جامعًا شباب التبو والطوارق لتطوير ثقافة التواصل والثقة، والمساهمة في بناء السلام في أوباري كما يركز المشروع أيضًا على إطلاق مشاريع تعاونية تُعزز التماسك الاجتماعي وتُحسّن قدرة الشباب على التواصل وبناء السلام ويعكس المشروع جوهر اتفاقية ميدي ميدي، مُعيدًا تفسير قيمها التقليدية في برامج مدنية منظمة تدعم أمن المجتمع والحد من النزاعات، حتى وإن لم يكن امتدادًا قانونيًا للاتفاقيـة لـذلك يُظهـر الارتبـاط بـين المشـروعين كيـف انتقـل مجتمـع جنـوب ليبيـا مـن الحوكمـة التقليديـة إلـى الحوكمـة المدنيـة التـي تُديرها منظمـات المجتمـع المدنـي، مـع الحفـاظ علـى المبـادئ الأساسية للماضي التي ساهمت في الاستقرار يُقدم هذا الارتباط مثالًا على كيفية تطوير المجتمع المدني لحوكمة الأمن الوطني والعدالة في المناطق المعرضة للخطر بعد عام 2011[2].

2. مبادرة جمعية الدفاع عن سجناء الرأي:

كـان تفعيل قـانون العدالـة الانتقاليـة والقضـاء محـور النقـاش الرئيسـي، مـع التركيـز علـى ضرورة المساءلة ومحاكمة المجرمين قبل المصالحة، وتؤكد المجموعة على ضرورة إدراج الجرائم المرتكبة بحق آلاف سجناء الرأي في ليبيا خلال حكم القذافي الذي استمر لأكثر من 40 عامًا في قانون العدالة الانتقالية.

3. مبادرة تجمع لاجلك ياليبيا:

برعايـة الجمعيـة التونسـية الليبيـة للتضـامن والأعمـال الخيريـة، وإدراكًـا منهـا أن ثـورة 17 فبراير 2011م تُمثل جميع الليبيين ولا يمكن نسبها إلى أي شخص، أكدت الجمعية أن حل مشكلة النازحين الليبيين داخل ليبيا وخارجها، والسماح لخمسمائة ألف لاجئ ليبي في تونس بالعودة إلى ليبيا، سيكون الخطوة الأولى نحو المصالحة الوطنية.

---

(1) https://www.internationaltobou.org/novelties-/-the-midi-midi-truce

(2) https://www.facebook.com/share/v/1AMq1s3Lrn/?mibextid=wwXIfr

4. مبادرة مجموعة الحوار الوطني من المثقفين والاكاديميين:

دعا إلى تشكيل لجان لتقصي الحقائق بالاستناد إلى الشريعة الإسلامية والعرف الاجتماعي، وطالب بوضع ميثاق وطني قانوني ملزم للأطراف المشاركة في مشروع المصالحة، وسعى إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية من خلال المؤتمرات والندوات والحوارات الوطنية. 15. ولمنع أي خروقات لمبادرة المصالحة الوطنية، أكد المؤتمر على ضرورة تفعيل دور وزارتي الدفاع والداخلية والأجهزة القضائية، وجمع السلاح المنتشر في المدن والقرى.

5. مبادرة مجالس حكماء ليبيا والشورى:

ساهم المجلس بشكل متكرر في إعادة الأمن والنظام في عدد من المناطق، وركّز المجلس على حلّ النزاعات بين القبائل التي استخدمها القذافي للحفاظ على سلطته وجيرانها المؤيدين للثورة في المناطق الحساسة من ليبيا، وقد تمكّنت منظمات المجتمع المدني من حلّ النزاعات القبلية بفعالية نظرًا لغياب سلطة الدولة تقريبًا في هذه المناطق.

6. مبادرة الحوار الوطني :

تحت شعار "ليبيا للجميع، الشفافية أساس الثقة، والمشاركة أساس الشرعية"، شارك في هذه المبادرة قادة الأحزاب الثورية والعسكرية والسياسية، والتي دعت إلى اعتماد الحوار السلمي والاتفاق على أسس حل كافة المشاكل، ومواجهة تحديات الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية والثقافية، وإعداد وثيقة المصالحة الوطنية وتحديد آلية التنفيذ والمتابعة.

7. مبادرة بعثة الأمم المتحدة:

بالتعاون مع السلطات الوطنية الليبية والمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني، دعمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مبادراتٍ لتطوير المصالحة الوطنية من خلال تطوير التواصل والوساطة، وإيجاد سُبلٍ تُمكّن السلطات الليبية والمجتمع المدني من دعم هذا الهدف، وقد كانت وحدة ليبيا، وأمن شعبها، وعودة الجيش والشرطة من الأهداف الرئيسية لهذا المسعى.[1]

يُظهر استعراض وتحليل الأفكار التي طرحتها منظمات المجتمع المدني أنه على الرغم من تطابق أهدافها لعملية المصالحة، إلا أن جهودها في التنفيذ كانت متفرقة، ولم تُقدّم أيٌّ منها

(1) حميدة ميلاد أبورونية، مرجع سابق، (2014م)، ص13.

إجراءات محددة للتسوية أو حلولاً عملية وواقعية؛ بل ركّزت غالبيتها على مواضيع عامة ووجهات نظر مُكرّرة في معظمها.

يمكن القول إن منظمات المجتمع المدني في ليبيا، رغم التحديات السياسية والانقسام المؤسساتي، ساهمت في ترسيخ الأمن الوطني عبر بناء جسور الثقة، وإعادة اللحمة المجتمعية، وتخفيف حدة النزاعات، بما يعكس تحول الأمن من مفهوم عسكري ضيق إلى مفهوم مجتمعي شامل يرتكز على المشاركة والوعي والمسؤولية الجماعية.

المطلب الثاني

الأدوار التونسية في مجال الأمن الوطني

أولاً- مشاركة المجتمع المدني في حوكمة السياسة العامة الأمنية مقاربة نظرية:

يعدّ التمكين الاجتماعي والسياسي للجهات الفاعلة غير الحكومية في إطار حوكمة سياسات الأمن العام وخاصةً منظمات المجتمع المدني التي قد تُخفف من حدة الصراع السياسي في ظلّ تجاذب أطراف عديدة أمرًا بالغ الأهمية، وقد بات جليًا أن إصلاح وإدارة قطاع الأمن سلاح ذو حدين، إما أداةً للقمع أو سبيلًا للحفاظ على الأمن والاستقرار، ويستدعى في المقام الأول تطوير الثقافة الديمقراطية وإرساء رقابة على المؤسسات المدنية والأجهزة البيروقراطية الكفؤة والفعالة[1].

يكشف استعراض الأدبيات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن عن وجود نماذج أو تقسيمات مختلفة لقطاع الأمن نظرًا لعدم وجود فكرة موحدة ومتفق عليها على نطاق واسع من الواضح أن هذا القطاع يشمل قطاعات أخرى غير المؤسسات الأمنية التقليدية، إذ يضم جهات فاعلة رسمية وغير رسمية، مثل منظمات المجتمع المدني والسلطتين التشريعية والتنفيذية، و جهات فاعلة تقليدية مثل الجيش والشرطة والمخابرات[2].

وتشكّل المؤسسات الأمنية الرئيسية، والمُمثلة بالهيئات الحكومية الرئيسية ذات السلطة التنفيذية، والمؤسسات غير الرسمية المُكلفة بمراقبة قطاع الأمن، مثل منظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث والدراسات، أساس عملية إصلاح قطاع الأمن، وبالتالي حوكمة السياسات الأمنية، ويُعدّ الرصد الديمقراطي لقطاع الأمن، من العناصر الأساسية في عملية إصلاح النظام الأمني، والذي يتم من خلال إجراءات الرقابة والمساءلة، وفي هذه العملية، تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا، تعالج الأجندة الشاملة والمتكاملة لإصلاح قطاع الأمن أربعة جوانب أساسية:

---

(1) علاق جميلة، إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغاربية إتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي. مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 11، (2017م)، ص111.

(2) خلاف، عبد الرحيم، بوسطيلة، سمرة إصلاح القطاع الأمني دراسة في التجربة الجزائرية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد 8، (2016م)، ص145.

- البعد السياسي للرقابة الديمقراطية والمدنية، وهنا يندرج إشراك منظمات المجتمع المدني في الرقابة.
- البعد المؤسسي لإضفاء الطابع المهني على مختلف الجهات الفاعلة.
- البعد الإجتماعي لضمان أمن المواطنين.
- البعد الإقتصادي للتوزيع المناسب للموارد[1].

يسرّع إضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات الأمنية من ضبط سياسات الأمن العام إذا أصبحت منظمات المجتمع المدني فاعلة وقوية، ونظرًا لأن هذه المنظمات تدعو باستمرار إلى جعل المواطنين محورًا وجوهرًا لنظام العمل في المؤسسات الأمنية، ويُمكن الاعتماد على رصيدها القيمي للدفع نحو إصلاحات مناسبة داخلها، ولإصدار نصوص تُسهم في منع انتهاكات الخصوصية، من الضروري تقييم مدى استعداد المجتمع المدني للدعوة إلى مزيد من الشفافية في كيفية تطبيق التدابير المتعلقة بمواجهة مختلف التهديدات الأمنية[2].

ثانيًا- إسهامات المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسة العامة الأمنية:

إن تحليل إسهامات منظمات المجتمع المدني التونسي في حوكمة المنظومة الأمنية في تونس، يستدعي الوقوف على معالم الإصلاح الأمني وذلك على النحو التالي:

1. معالم حوكمة المنظومة الأمنية في تونس ما بعد 2011م:

كان لأحداث ما بعد عام 2011م في تونس تأثيرٌ على الاستراتيجية الأمنية العامة للبلاد وعلى ديمقراطية قطاعها الأمني، وعقب كل هذه التطورات، استوفت تونس رسميًا متطلبات الانضمام إلى لجنة الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ومقرها جنيف عام 2011م، وأصبحت تونس العضو الستين في هذه المنظمة الدولية، وثاني دولة عربية بعد لبنان، و يُظهر ذلك رغبةً قويةً في السعي نحو إصلاحات أمنية ديمقراطية[3].

---

(1) صحراوي، فايزة. ما بعد الإنتقال تحديات إصلاح القطاع الأمني في تونس . مجلة العلوم القانونية والسياسية. المجلد 10 العدد 2، (2019)، ص337.

(2) زياني صالح، حجيج، آمال السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح المجلة الجزائرية للسياسة العامة . العدد 01، (2011)، ص22.

(3) زياني صالح، حجيج، آمال مرجع سابق، (2011)، ص19.

أدى تقسيم جهازي الشرطة والأمن الداخلي، إلى جانب الوضع الانتقالي الذي شهدته تونس بعد عام 2011م إلى تحمّل الجيش مسؤولية حماية المواطنين ودعم الثورة، مقابل تجنّب دور سياسي واضح خلال الفترة الانتقالية، وتفويض هذه المهمة إلى بيروقراطيات مدنية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، ولضمان انتقال قطاع الأمن من مؤسسة قمعية يحتقرها الجمهور ولا يثق بها إلى أجهزة تؤدي واجباتها في ظلّ حوكمة رشيدة، تزايدت المطالبة بترسيخ الشفافية، والقضاء على الفساد، وإخضاعه لإشراف المؤسسات المدنية[1].

إن الإطار المؤسسي المدني الواسع في تونس يضعها في موقع جيد لتنفيذ إصلاح قطاع الأمن; فالقوانين محترمة في المجتمع التونسي، الذي يتمتع أيضًا بمجتمع قانوني نابض بالحياة، ونقابة محامين، ومنظمات مجتمع مدني ناجحة، ومنذ الثورة التونسية نما إطار المجتمع المدني، ليصل إلى حوالي 6000 جمعية نشطة وتشير هذه المؤشرات إلى أن لدى تونس فرصة أكبر لتطبيق إصلاح الأمن مقارنةً بالعديد من الدول العربية الأخرى، ولخلق خطاب وطني يضمن عقدًا اجتماعيًا جديدًا بين الشعب التونسي وحكومته، سيكون إصلاح الأمن ضروريًا لتطوير الثقة في الحكومة وأجهزتها الأمنية، ولن يتحقق هذا الهدف دون مشاركة منظمات المجتمع المدني التونسية في إصلاح قطاع الأمن.

2. منظمات المجتمع المدني و إصلاح المنظومة الأمنية في تونس:

تعد مساهمة مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أحد المتغيرات العديدة المرتبطة بفعالية عملية إصلاح قطاع الأمن، وسيتم تسليط الضوء على أهمية منظمات المجتمع المدني في إصلاح قطاع الأمن في تونس في هذا السياق، كما يتضح مما يلي:

أُعيدَ إحياء النقاشات حول وظيفة منظمات المجتمع المدني بسبب الاضطرابات السياسية الأخيرة في تونس ومن المنطقي التشكيك في مشاركة منظمات المجتمع المدني في الأزمة الشاملة الحالية في تونس لعدد من الأسباب الجوهرية وفيما يلي هذه التفسيرات:

- عندما قرر الرئيس تعليق عمل البرلمان وإسقاط الحكومة، تعمدت غالبية هذه المنظمات الامتناع عن الرد ريثما تتأكد من دعم الشعب التونسي له ونتيجةً لذلك، ورغم تحذيرها

(1) علاق جميلة مرجع سابق، (2017م)، ص113.

من تجاوز مهلة الشهر التي حددها لتنفيذ خطته لإنقاذ البلاد، إلا أن تصريحاتها اللاحقة أيدت بشكل غير مباشر صحة قراراته.

- طُلب من الرئيس، أبرز منظمات المجتمع المدني، الاتحاد العام التونسي للشغل، وباستثناء تعيينه نائبًا عامًا خلال هذه الفترة، كان الاتحاد قد أصدر بيانًا واضحًا يؤيد فيه سياسات الرئيس باعتبارها دستورية[1].

أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل أنه بصدد وضع خطة لمعالجة الوضع السياسي الراهن، وتقديمها إلى الرئيس قيس سعيد، ووفقًا لممثلي الاتحاد، فقد تشاور الاتحاد مع متخصصين في القانون السياسي والاقتصادي والدستوري لوضع حل للأزمة يمكن تقديمه إلى الرئيس، وبينما اتهمت كتل برلمانية رئيسية، مثل حزب النهضة الإسلامي، سعيد بالتخطيط لانقلاب، حثّ الاتحاد على الالتزام بالدستور بدلًا من إدانة الرئيس صراحةً.

من أبرز مساهمات منظمات المجتمع المدني التونسية في جهود إصلاح قطاع الأمن، خارطة طريق توصيات المجتمع المدني للوقاية من جميع أشكال التطرف العنيف، وقدّمت هذه الخارطة في أوائل عام 2021م بعد ثلاث سنوات من العمل الميداني التعاوني بين مختلف منظمات المجتمع المدني بين عامي 2018 و2020م هدفت هذه الخارطة إلى تحديد عدد من الإجراءات التي اتخذتها منظمات المجتمع المدني لوقف التطرف العنيف وتطوير الاستقرار والأمن، كما سعت إلى الإسهام في النقاش الدائر حول مراجعة الاستراتيجية الوطنية لعام 2021م التي أجرتها اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في تونس، وكانت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، والاتحاد العام التونسي للشغل، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، وجمعية الرؤية الحرة من بين منظمات المجتمع المدني التونسية التي ساهمت في وضع هذه الخارطة، وركزت خارطة الطريق على الأهداف التالية:

- دراسة دوافع التطرف العنيف في تونس ومعالجتها.
- ضمان حماية حقوق الإنسان في قوانين مكافحة الإرهاب.
- حماية جميع الضحايا من التطرف العنيف.

---

(1) سمير كيم، وهيبة كواشي، دور المجتمع المدني في إصلاح السياسة العامة الأمنية: قراءة في التجربة التونسية، دفاتر السياسة والقانون، ع، 2المجلد 14، (2022م)، ص353.

- تطوير عدالة النوع الاجتماعي وعرض خصائصه.
- مكافحة خطاب الكراهية على وسائل التواصل الإجتماعي وخلق خطاب بديل.
- مراقبة أنشطة الوقاية من التطرف العنيف وخطة العمل الوطنية.

يُمثل تقنين النقابات الأمنية وتنظيمها في تونس مبادرة إصلاحية رئيسية بعد الثورة، وقد وفرت هذه النقابات مزايا مهمة لأفراد الأمن، الذين ينادون الآن بإجراء تغييرات ضرورية داخل قطاع الأمن، مُصوّرين أنفسهم كضحايا للاستبداد، وانصبّ تركيزها على تحسين الظروف المالية والاجتماعية والمهنية المتردية لأفراد الأمن، لكنها تطورت منذ ذلك الحين لتصبح أطرافًا مؤثرة في النقاشات الأمنية والسياسية.

تم تشكيل أكثر من100 بين عامي 2011 و2012م، نقابة متخصصة في الشرطة والأمن، بما في ذلك مجموعات بارزة مثل الإدارة العامة لوحدات التدخل والاتحاد الوطني لقوات الأمن الداخلي، وتهدف هذه النقابات إلى تحسين هياكل الرواتب، وعمليات الترقية، وشروط التعيين، والدعوة إلى مدونة سلوك رسمية للشرطة، وتعاونت مع منظمات غير حكومية محلية والمجلس الأوروبي لنقابات الشرطة للحصول على تدريب في مجال حقوق الإنسان ومجالات محددة مثل إصلاح قطاع الاستخبارات.

رغم الصعوبات التي تعترض إصلاح قطاع الأمن من منظور إرساء رقابة مدنية على المؤسسات الأمنية تُشير التقارير إلى أن النقابات الأمنية في تونس قد أحرزت تقدمًا ملحوظًا نحو انتقال ديمقراطي أكثر شمولًا وتُبرز فوائد منح أفراد الأمن حقوقًا نقابية، إذ ساهم هذا الإجراء في طرح أفكار ومقترحات لتغيير المنظومة الأمنية، وأنشأ منتدى للتواصل بين أفراد الأمن والجمهور من خلال المؤتمرات الصحفية والمنتديات التي تُنظمها هذه النقابات، ويعتمد نجاح التجربة التونسية في مجال حوكمة المنظومة الأمنية بشكل حاسم على مطالبة ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك النقابات الأمنية، بالتعاون في تقديم مقترحاتهم لإصلاح المنظومة الأمنية، وذلك لأن إصلاح المنظومة الأمنية يتطلب تدخلًا متعدد التخصصات والأبعاد، مما يتطلب مشاركة متنوعة من خبراء أمنيين وغير أمنيين[1].

(1) سمير كيم، وهيبة كواشي، مرجع سابق، (2022م)، ص354.

تساهم النقابات الأمنية إسهامًا كبيرًا في إصلاح قطاع الأمن، وتُستخدم المنشورات، والدعوة، وحملات التوعية، وتدريب الشرطة، والإشراف على أفرادها لتحقيق ذلك، ويُعدّ التخطيط للفعاليات الرياضية التي تُوحّد أفراد الشرطة والجمهور لإيجاد سبل جديدة للتواصل إحدى المبادرات الإبداعية التي أطلقتها هذه النقابات.

ودعمت النقابات الأمنية مبادرة إصلاح قطاع الأمن، مُتبعةً نهجًا شاملًا يهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لضباط الشرطة، وسنّ قوانين لحمايتهم أثناء تأدية واجبهم، وقد نجحت هذه النقابات في الحصول على تشريعات تُخصّص مكافآت نهاية الخدمة والتعويض عن إصابات العمل من خلال الضغط على السلطات التنفيذية، ومن أبرز النقابات الأمنية وأكثرها نشاطًا في تونس: اتحاد قوات الأمن الداخلي واتحاد نقابات قوات الأمن، ونقابة الإدارة العامة لوحدات التدخل الوطني، وقد نجحت هذه النقابات في فرض رؤيتها في إطار إصلاح المنظومة الأمنية من خلال ممارسة ضغط كبير خلال المفاوضات مع الوزارة المعنية[1].

3. العلاقات المدنية العسكرية:

إن الرقابة المدنية على قطاعي الدفاع والأمن تعد من العناصر الأساسية لإصلاح قطاع الأمن، ووفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2019م، "معالجة مخاطر الفساد في قطاع الدفاع التونسي: الوضع الراهن"، هناك تركيز متزايد على قطاعي الأمن والجيش، ولوضع استراتيجية حكومية للدفاع والأمن، تعمل وزارة الدفاع حاليًا مع المجتمع المدني على إعداد ورقة بيضاء حول الأمن الوطني، وفي غضون ذلك، تم اعتماد مدونة سلوك جديدة لأفراد الأمن، وهي على وشك الدخول حيز التنفيذ، وقد عملت كل من وزارتي الدفاع والداخلية مع منظمات دولية لتنفيذ إصلاحات الحوكمة.

إن ترسيخ ثقافة السرية، والفساد في المعاملات، والتهريب، والتجارة غير المشروعة في المناطق الحدودية ليست سوى أمثلة قليلة على مجالات قطاع الدفاع التي تركز فيها منظمات المجتمع المدني بكثافة على تكثيف جهودها لمعالجة قضايا الفساد، ولتطوير مبادرات الإصلاح والمساعدة في إعادة بناء ثقة الجمهور، يجب القيام بذلك بالتعاون مع المجتمع المدني التونسي.

(1)Bouriche, Riadh, Élaboration et application des politiques publiques sécurité. Revue des Sciences juridiques Administratives et Politiques. No(2012). 12.

شكّلت الثورة التونسية بداية التغيير في العلاقات المدنية–العسكرية، فبعد ثورة 2011م، بدأ الجيش الذي أُهمل لعقود في عهد الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، وخاصةً في ظل الدولة البوليسية للرئيس السابق زين العابدين بن علي يُلاحظ تراجعًا في ثرواته، وبعد عام 2011م غيّرت الثورة الديمقراطية التونسية العلاقات المدنية–العسكرية في خمسة قطاعات حيوية، وهي كما يلي[1]:

- انتقلت إدارة الجيش من الحكم الشخصي للمستبدين السابقين إلى قنوات أكثر لامركزية.
- كانت القيادة السياسية في تونس إيذاناً بنهاية تمييز الضباط الآتين من المناطق الساحلية الثرية التي يتحدر منها بورقيبة وبن علي.
- أرغمت التهديدات الأمنية الخطيرة التي تواجهها تونس حكومات ما بعد الثورة على تطوير ميزانية الجيش وأسلحته وروابطه الدولية وقدراته المؤسسية ونفوذه السياسي.
- تمتع ضباط الجيش السابقون بقدر من العدالة الانتقالية أكثر من باقي التونسيين.

تعد مشاركة الضباط المتقاعدين في أنشطة المجتمع المدني في تونس اتجاهًا إيجابيًا في عملية إصلاح قطاع الأمن، وفقًا لعدة محللين، وبالنظر إلى تاريخ البلاد، ولا سيما الدور المحدود للجيش وسيطرة بن علي الشخصية على أنشطته، فإن هذا الأمر بالغ الأهمية، ويمكن توسيع نظرة الجمهور للجيش، الذي لعب تاريخيًا دورًا محدودًا جدًا في البلاد، بشكل كبير بمساعدة الضباط المتقاعدين، ولمواجهة المخاطر والصعوبات التي يواجهها الجيش حاليًا، وزيادة ثقة الجمهور به، يُعدّ هذا التغيير أمرًا بالغ الأهمية من الواضح أن المؤسسة العسكرية أصبحت أكثر تقبلاً لوسائل الإعلام والمجتمع المدني.

وقد التقت منظمات غير حكومية معنية بإصلاح قطاع الدفاع، مثل منظمة الشفافية الدولية ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية، وتشاورت مع وزارة الدفاع التونسية في مناسبات متعددة، واستضافت الوزارة ولجان الدفاع البرلمانية عددًا من الفعاليات وحلقات النقاش التي شارك فيها المجتمع المدني، وتسعى هذه المبادرات إلى تحسين التواصل المؤسسي مع مختلف الجهات المعنية، ووضع سياسة وطنية للأمن والدفاع، وشاركت وسائل الإعلام والمنظمات غير

(1) سمير كيم، وهيبة كواشي، مرجع سابق، (2022م)، ص355.

الحكومية في الخطاب العام البناء والناقد حول المواضيع ذات الصلة بالجيش بما في ذلك التهديدات الإرهابية، واستراتيجية الأمن القومي، والشفافية، وإصلاح قطاع الدفاع[1].

نشأت المطالبات بإصلاح المنظومة الأمنية التونسية وتنظيمها من خلال آليات رقابة يجب أن تخضع لها المؤسسة الأمنية، نتيجةً لطبيعة الممارسات الأمنية التي سادت في عهد بن علي، ويمكن أن تتولى منظمات المجتمع المدني، لا سيما لجان حقوق الإنسان والإعلام، هذه الرقابة، بجانب البرلمان من خلال اللجان البرلمانية المختصة، كما يمكن للجنة وطنية مؤلفة من نواب وأعضاء من منظمات المجتمع المدني وخبراء أمنيين مستقلين القيام بهذه الرقابة[2].

ثالثًا- تحديات مشاركة المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسة العامة الأمنية:

على الرغم من المجهودات والمبادرات التي قامت بها منظمات المجتمع المدني التونسي في مجال حوكمة وإصلاح المنظومة الأمنية في تونس، إلا أن عملية الإصلاح لا تزال تواجه مجموعة من التحديات يمكن رصدها من خلال مايلي:

1. التحديات المرتبطة بمساهمة النقابات الأمنية في حوكمة السياسة العامة الأمنية:

نظراً لاستقلالية النقابات الأمنية عن الاتحاد العام التونسي للشغل، وافتقار ممثلي هذا القطاع للخبرة النقابية، فقد ارتكبت هذه النقابات أخطاءً أدت إلى سلوكيات غير منضبطة تتعارض مع مبدأ انضباط أفراد الأمن ويزيد الوضع الراهن وتأثير الخلافات السياسية على مواقف بعض أعضاء النقابات الأمنية من تفاقم هذا الوضع إلا أن نجاح هذه المبادرة يعتمد على مطالبة منظمات المجتمع المدني، بما فيها النقابات الأمنية بالمشاركة في تقديم مقترحاتها لتحسين المنظومة الأمنية، ويتجلى هذا في أن تغيير المنظومة الأمنية يتطلب إجراءات متعددة التخصصات والأوجه، تتطلب مشاركة مجموعة متنوعة من الخبراء من القطاعين الأمني وغير الأمني.

استجابت الحكومة التونسية لبعض المطالب المهنية والاجتماعية للجيش وأجهزة الأمن الداخلي باتخاذ إجراءات فورية بدلاً من إجراء إصلاح شامل للنظام الأمني، وشملت هذه

(1) سعدي، محمد إمكانيات إصلاح مؤسسة الجيش ورهاناته في الوطن العربي دراسة أولية مقارنة. سياسات عربية، (2017).، ص74.

(2) بوحنية، قوي، بخدا، عبد الكريم الحكامة الأمنية: مقاربة جديدة لإصلاح المنظومة الشرطية في دول المغرب العربي حالة تونس وليبيا . مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، (2017)، ص55.

الإجراءات رفع بدل المخاطر ومنح أفراد الأمن الداخلي تأمينًا ضد حوادث العمل، والاعتراف بحقهم في تشكيل نقابة، ورغم وجود العديد من النقابات الأمنية، إلا أنها كانت منقسمة ومجزأة نقابة المديرية العامة لوحدات التدخل الوطني، واتحاد نقابات قوات الأمن، واتحاد قوات الأمن الداخلي هي النقابات الرئيسية الثلاث الوحيدة التي تتعامل معها وزارة الداخلية التونسية.

يشير هذا إلى أن التعددية النقابية مجرد إجراء شكلي، ولا تزال غالبية منظمات المجتمع المدني في تونس ضعيفة، مما يجعلها أدوات عديمة الفائدة للضغط على الطبقة الحاكمة لتنفيذ إصلاحات جوهرية في النظام الأمني بجانب ندرة التمويل والموظفين المؤهلين، وتواجه منظمات المجتمع المدني عددًا من القيود والتحديات الإدارية والقانونية، وهذا يحد من قدرتها على تطوير الانفتاح في عمليات المؤسسات الأمنية بشكل فعال[1].

2. التحديات المرتبطة بمساهمة منظمات المجتمع المدني في مسار العدالة الإنتقالية:

لن تكون الجهة المسؤولة عن العدالة الانتقالية مستقلة تمامًا وستخضع لمحاصصة حزبية وسياسية، وفقًا للعديد من منظمات المجتمع المدني في تونس، كما يعتقدون أنها ستظل دائمًا تحت ضغط السلطات الحاكمة بسبب تركيبتها وطريقة التعامل مع أموالها، كما أن عدم رغبة السلطات الواضح في تطبيق العدالة الانتقالية بشفافية وفقًا لآلياتها المعمول بها، واستبدالها بإجراءات وقوانين لغرض التطهير والتدعيم بخلفيات حزبية وسياسية، وكذلك للاستحقاقات الانتخابية، قد صدم أيضًا مكونات المجتمع المدني منذ عام 2011م لم تبذل الحكومة التونسية أي جهد لحماية الأرشيف الذي يسجل التجاوزات ويوجه اللوم، مما له تأثير سلبي على كشف الحقيقة وعملية العدالة الانتقالية ككل[2].

اتسم إصلاح النظام القضائي في تونس بالقيود والتراجع، وكما هو الحال مع إصلاحات الشرطة، انصبّ التركيز على عمليات التطهير بدلاً من التغييرات النظامية، ويتعيّن على المجلس الأعلى للقضاء، الذي لا يزال يُشرف على المسارات المهنية للقضاة، والذي لا يزال منظمة غير مستقلة تخضع لتوجيهات السلطة الحاكمة، أن يخضع لتحوّل جذري رغم إنشاء

(1) زياني صالح، حجيج، آمال مرجع سابق، (2011)، ص7.

(2) بن موسى عبد الستار، مسار العدالة الإنتقالية في تونس" في كرم خميس محررا العدالة الإنتقالية في السياقات العربية، مصر : المنظمة العربية لحقوق الإنسان، (2014)، ص159.

القضـاة لنقـابتهم المسـتقلة، وهـذا يُقيّـد فعاليـة النقابـة المعتـرف بهـا ويـؤثر علـى منظومـة حقـوق القضاة.

3. التحديات المرتبطة بالسياق العام لإصلاح المنظومة الأمنية في تونس:

إلـى جانـب العوائـق التـي أشـرنا إليهـا سـابقا والمتعلقـة بالمشـاركة الإشـكالية لمنظمـات المجتمع المدني التونسية في حوكمة النظام الأمني في البلاد، لا تزال هناك عوائق عديدة أمام إصلاح النظام الأمني ككل، وسنذكر أهمها أدناه:

– **انقسـام حـاد فـي السياسـة والأمـن:** قد ينتج عن هذا عنف سياسي وتسييس إصـلاح قطـاع الأمن، وهذا يُشلّ الحكم، وبالنسبة لشريحة كبيرة من الشعب تستند شرعية الحكومة إلى قدرتها على قمع المنظمات الاجتماعية أو السياسية التي تُعد تهديدًا، مما يُؤدي إلى عودة السلوكيات الاستبدادية، ويستخدم كلٌّ من المعارضة والحكومة العنف كعملة.[1]

– **إهتزاز شرعية المؤسسات الأمنيـة:** تحتاج المؤسسة الأمنية إلى إيجاد حل لمعضلة شرعيتها الحالية إذا أرادت التحول من كونها منظمة تدافع عن النظام كما كانت في الماضي إلى منظمة تخدم الشعب يجب عليها العمل مع أجزاء أخرى من الجهاز الأمني، مثل المحكمة والدفاع، لحل هذا الوضع بحكمة ومسؤولية يواجه ضابط الأمن اليوم معضلة الشرعية والثقة، والاعتقاد السائد، سواء كان صحيحًا أم خاطئًا، بأن الجهاز الأمني أداة للقمع وإساءة استخدام السلطة والدفاع عن مصالح نخبة صغيرة، فإنه يعاني أيضًا من نوع من التشرذم الناتج عن تفكك مؤسسات الدولة في أعقاب انتفاضة الشعب ضد النظام السياسي والدستوري الحالي. وقد تعطلت وظيفة الأمن والعديد من الأجهزة الأمنية نتيجة لذلك، ويتعين على المؤسسة الأمنية الآن التعامل مع نفس القضايا التي تواجهها الدولة وسلطتها خلال هذه الفترة الانتقالية.

– **غياب أجندة تشريعية مناسبة لدفع الإصلاح الأمنـي:** على الرغم من وجود قيادة للإصلاح من الناحية النظرية، فقد ظل القطاع الأمني في تونس يعمل فعليا في بيئة قانونية ودستورية مرتبكة، بل ومتناقضة أحيانا؛ مما انعكس على مسار الإصلاح الأمني، حيث يمكن رصد غياب أجندة تشريعية نشطة للإصلاح فمن منظور قانوني مؤسسي، تم تسجيل تخل متزايد عن تحديد

(1) بوحنية، قوي، بخدا، عبد الكريم، مرجع سابق، (2017)، ص51.

القواعد والمعايير التي ينبغي الالتزام بها لإصلاح قطاع الأمن، وكما سبق الإشارة إليه، لا تزال بعض التشريعات القمعية من عهد بن علي معمولا بها للآن، كما أن نصوص القوانين المنظمة لمؤسسة الشرطة ووزارة الداخلية التي لم يتم توفيرها للجمهور في النظام السابق.

تحتاج المؤسسة الأمنية إلى إيجاد حل لمعضلة شرعيتها الحالية إذا أرادت التحول من كونها منظمة تدافع عن النظام كما كانت في الماضي إلى منظمة تخدم الشعب يجب عليها العمل مع أجزاء أخرى من الجهاز الأمني، مثل المحكمة والدفاع، لحل هذا الوضع بحكمة ومسؤولية، ويواجه ضابط الأمن اليوم معضلة الشرعية والثقة، والاعتقاد السائد، سواء كان صحيحًا أم خاطئًا، بأن الجهاز الأمني أداة للقمع وإساءة استخدام السلطة والدفاع عن مصالح نخبة صغيرة، فإنه يعاني أيضًا من نوع من التشرذم الناتج عن تفكك مؤسسات الدولة في أعقاب انتفاضة الشعب ضد النظام السياسي والدستوري الحالي، وقد تعطلت وظيفة الأمن والعديد من الأجهزة الأمنية نتيجة لذلك، ويتعين على المؤسسة الأمنية الآن التعامل مع نفس القضايا التي تواجهها الدولة وسلطتها خلال هذه الفترة الانتقالية[1].

- **غياب الإستراتيجية وعدم وضوح الرؤية:** تتطلب حوكمة الأمن رؤيةً واستراتيجيةً متماسكتين لتوجيه إصلاحات النظام الأمني غالبًا ما تتعثر جهود الإصلاح بسبب التصورات الراسخة والأساليب التشغيلية وتُظهر التجربة أن الدول التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي تُجري عادةً تغييرات سطحية على هياكلها الأمنية، وهي تغييرات سريعة وغير مكلفة ومنفصلة عن أهداف الإصلاح المؤسسي.

لا يزال الحوار حول إصلاح الأمن غير ناضج، حيث تُصارع المؤسسات الأمنية إرثًا من التحديات السابقة. لا تزال رؤى الإصلاح الحالية ناشئة وغير كافية لتشكيل خطة تنفيذ متينة من الضروري تأطير الأمن في إطار المبادئ الديمقراطية؛ ومع ذلك، فشلت السلطة الحاكمة في إعطاء الأولوية للإصلاح.

(1) سمير كيم، وهيبة كواشي، مرجع سابق، (2022م)، ص360.

المطلب الثالث

التحديات المشتركة والفروقات في الأداء

أولاً- التحديات المشتركة أمام المجتمع المدني في حوكمة الأمن القومي:

تواجه كلٌّ من ليبيا وتونس مجموعة من التحديات المشتركة التي تُعيق فاعلية المجتمع المدني في المساهمة في حوكمة الأمن القومي رغم اختلاف حدتها وتأثيرها في كل بلد، وتتمثل أبرز هذه التحديات في التحدي الاقتصادي والاجتماعي الذي يُعد من أخطر العوائق أمام استقرار المسار الديمقراطي وبناء منظومة أمنية رشيدة في كلا البلدين غير أن مستوى تأثير هذا العامل في البلدين يتفاوت بشكل كبير، حيث أن تأثير التحدي الاقتصادي في تونس بعد الثورة أكبر وأشد على عملية التحول الديمقراطي مقارنة بليبيا، وتُعتبر أحد التحديات الحادة خصوصًا وأن الفوارق الاقتصادية متسعة جداً بين مدن الساحل السياحية المتطورة وبين المدن الداخلية المهمشة، إلى جانب ما تشكله البطالة والفقر من تحديات لحكومة ما بعد الثورة، خاصة وأنهما يُعدّان من أخطر التحديات الاجتماعية التي تواجهها تونس، حيث تمثّل خطراً مستتراً أو متنامياً يشكل تهديداً كبيراً للأمن في المجتمع في وقت تواجه فيه الحكومة معضلة ارتفاع التوقعات الاقتصادية والاجتماعية في بيئة صعبة، مع تراجع المؤشرات الاقتصادية بما في ذلك انخفاض النشاط الاقتصادي، وانهيار السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب انخفاض الطلب على المنتجات الزراعية، وهي القطاعات الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد التونسي[1].

رغم اتساع نطاق الاحتياجات والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في ليبيا وتونس، أن التحديات الاقتصادية تحتل مركز الصدارة، إذ تُشكل الأساس لحل المشكلات وتلبية الاحتياجات المتبقية، ونظرًا لأهمية هذا الجانب في عملية التحول الديمقراطي التي تمر بها كل من ليبيا وتونس، نجد أن مختلف الدول والشعوب حول العالم، بما فيها ليبيا وتونس، تبحث عن سبل ووسائل وآليات فعّالة تُمكّنها من النمو والتطور بديناميكية مناسبة، أو من استخدام واستغلال مواردها وطاقاتها الاقتصادية بما يضمن استمراريتها ومرونتها وقدرتها على

(1) ريم محمد موسي، مستقبل الأمن القومي في ليبيا بعد الثورة، المؤتمر الدولي الأول، تحت عنوان التداعيات الأمنية وتحديات البناء في ليبيا)، (2014م)، ص65.

المنافسة، ويصدق هذا بشكل خاص، لا سيما وأن الصعوبات قد برزت كواقع يومي في البلدين ومصدر قلق كبير لجميع المعنيين بشؤونهما الراهنة، وللعنصر الاقتصادي تأثير مماثل، إن لم يكن أكبر، على مراحل التحول الديمقراطي بعد انتصار الانتفاضتين في ليبيا وتونس[1].

تُظهر تجارب المجتمع المدني في ليبيا وتونس تحديات متوازية تعيق دوره في حوكمة الأمن الوطني; ففي ليبيا تعاني منظمات المجتمع المدني من ضعف القدرات المؤسسية، وغياب الرؤية الاستراتيجية، والاعتماد على التمويل الخارجي، وضعف التعاون، وقصور الإدارة المهنية، كما تعيقها القيود القانونية المفروضة على حرية تكوين الجمعيات، وقوانين النظام السابق البالية، والاستقطاب السياسي، والهيمنة القبلية والجهوية، والفساد المستشري، وتراجع دورها في بيئة غير مستقرة.

أما في تونس فرغم التقدم الذي أحرزه المجتمع المدني بعد الثورة، لا تزال المنظمات تواجه عقبات مثل محدودية التمويل، والاعتماد على المساعدات الخارجية، والأزمات الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على فعاليتها، والأطر القانونية التقييدية، والانقسامات الداخلية، وضعف التنسيق، ومشاكل إصلاح قطاع الأمن، وتشمل التحديات نقص الخبرة داخل الاتحادات الأمنية، وعدم وضوح الأهداف التشريعية للإصلاحات وأزمات الشرعية داخل المؤسسات الأمنية، ونهج الحوكمة غير المترابط. باختصار، يواجه كلا البلدين تحديات تنظيمية وقانونية وهيكلية في تفاعل المجتمع المدني مع الدولة، على الرغم من تفاوت درجات الانفتاح الديمقراطي والاستقرار المؤسسي.

ثانيًا- الفروقات في الأداء بين التجربتين الليبية والتونسية:

في ليبيا، نشأ المجتمع المدني في بيئة فوضوية اتسمت بانهيار مؤسسات الدولة ووجود جهات مسلحة، و أدى إلى انقسامات مؤسسية كبيرة ركزت المنظمات في هذا السياق على المصالحة والوساطة واستعادة التماسك الاجتماعي، وعملت بشكل أساسي على درء النزاعات وسدّ الفراغ الذي خلّفته الدولة[2].

---

(1) على سعيد أحمد الشين، أثر التحديات الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وتونس (دراسة مقارنة)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج7، ع1، (2013م)، ص513.

(2) Anderson, L. Demystifying the Arab spring: parsing the differences between Tunisia, Egypt, and Libya. Foreign Aff., 90, (2011). 2.

في المقابل، عمل المجتمع المدني في تونس ضمن إطار سياسي أكثر استقرارًا، حيث بقيت مؤسسات الدولة سليمة بعد الثورة، وُجّهت الجهود هنا نحو إصلاح الأجهزة الأمنية من خلال الرقابة والمساءلة والمشاركة الديمقراطية، كما عزز ثقافة الأمن الديمقراطي بدلًا من مجرد حل النزاعات.

تُركز مبادرات مثل "مجالس الحكماء" و"التجمع من أجلكِ يا ليبيا" و"الحوار الوطني" على تطوير السلم الأهلي والتعافي الوطني في ليبيا، وتعدّ هذه البرامج، التي تُلبّي الاحتياجات الناشئة في بيئات ما بعد النزاع، أساسيةً لتحقيق المصالحة المجتمعية.

إن الحوكمة الرشيدة والرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن من أهم أولويات المجتمع المدني في تونس، ولضمان ترسيخ الأمن في سيادة القانون، تعمل منظمات مثل الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى معًا للتأثير على السياسات الأمنية وإصلاح المؤسسات[1].

وفي ليبيا تميز أداء المنظمات بالتشتت وضعف التنسيق، إذ كانت الجهود متفرقة وغير موحدة، وغابت عنها رؤية استراتيجية موحدة للأمن القومي، وافتقرت غالبية المبادرات إلى آليات تنفيذ واقعية، فكانت تعتمد على العمل الأهلي الطوعي القائم على المبادرات المحلية دون سند مؤسسي قوي.

وامتلك المجتمع المدني في تونس قاعدة مؤسسية واسعة ومنظمة، تضم آلاف الجمعيات القانونية والمهنية والنقابية، و مكّنه من ممارسة دور فعّال ومستمر في الرقابة على السياسات الأمنية وإصلاح القطاع الأمني كما حظي بشرعية سياسية وقانونية سمحت له بالمشاركة في الحوكمة الفعلية.

في ليبيا تتسم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بالهشاشة والتمزق، ويعود ذلك أساسًا إلى تقاسم السلطة وغياب حكومة مركزية فعّالة، وغالبًا ما تعمل منظمات المجتمع المدني بشكل مستقل عن الدولة، وأحيانًا تعمل كبديل لها; فيؤدي إلى حالة من التكامل القسري بدلًا من الشراكة المؤسسية الحقيقية، وتُظهر تونس علاقة تتسم بالشراكة المؤسسية والرقابة المتبادلة بين

(1) Ogbonnaya, U. M. Arab Spring in Tunisia, Egypt and Libya: A comparative analysis of causes and determinants. Alternatives: Turkish Journal of International Relations, 12(3), (2013). 4-16.

المجتمع المدني والدولة، وتشارك المنظمات في مراقبة الأجهزة الأمنية، وتُدمج رسميًا في مبادرات إصلاح قطاع الأمن ضمن الأطر التشريعية القائمة.

تمثل ليبيا وتونس نهجين متباينين للأمن، يعكسان سياقيهما السياسيين الفريدين واحتياجاتهما المجتمعية; ففي ليبيا تُركز الرؤية الأمنية على المصالحة والعدالة الانتقالية، مع التركيز على الهوية الوطنية لإعادة بناء دولة مُفككة، ويهدف هذا المنظور الإنساني إلى تطوير الثقة والوحدة بين المواطنين، ورغم هذه الجهود المبذولة لتخفيف حدة النزاعات وتقوية الروابط الاجتماعية، فإن غياب الدولة الفاعلة أعاق إرساء إطار أمني مستقر فأدى إلى محدودية التأثير الاجتماعي وغياب الإصلاح السياسي الجاد[1].

تعطي رؤية تونس الأولوية للأمن الديمقراطي وحقوق الإنسان، مدفوعةً بمطالب المجتمع المدني بدمقرطة الأجهزة الأمنية، والحد من الانتهاكات، وزيادة الشفافية، وقد أثبت هذا النهج القائم على الحقوق فعاليته، إذ يلعب المجتمع المدني دورًا حاسمًا في تحقيق استقرار سياسي وأمني نسبي، و يُسهّل تطوير نموذج أمني شفاف يخضع للمساءلة من خلال الرقابة الديمقراطية، وأسفرت الجهود التونسية عن نتائج أكثر استدامةً ومؤسسيةً مقارنةً بالنهج الليبي المُجزّأ.

(1) Isungset, E.. Changing Relations? A Comparative Study of the European Union's Relations with Tunisia and Libya (Bachelor's thesis, NTNU) (2020).

الخاتمـــــــة

خلصت هذه الدراسة، التي تناولت دور المجتمع المدني في تطوير حوكمة العدالة والأمن القومي من خلال دراسة مقارنة بين ليبيا وتونس خلال الفترة (2011–2024م)، إلى أن المجتمع المدني يُعد فاعلًا محوريًا في مسارات الانتقال السياسي وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، غير أن فعالية هذا الدور تتأثر بشكل مباشر بطبيعة السياق السياسي والأمني والمؤسسي السائد في كل دولة. وقد أبرزت النتائج أن المجتمع المدني ليس عنصرًا هامشيًا في بناء الدولة، بل يشكل أحد الأعمدة الأساسية الداعمة للعدالة، وسيادة القانون، والاستقرار الأمني والاجتماعي.

أظهرت الدراسة أن التجربة التونسية تمثل نموذجًا نسبيًا أكثر نضجًا من حيث تمكين المجتمع المدني وإشراكه في مراقبة الأداء الحكومي، والمساهمة في الإصلاحات القانونية والقضائية، ومتابعة سياسات مكافحة الفساد، وذلك بفضل وجود مؤسسات دولة أكثر استقرارًا وأطر قانونية أوضح تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. وقد مكّن هذا السياق المنظمات المدنية التونسية من التحول إلى شريك فاعل في مسار الحوكمة، لا سيما في مجالي العدالة والأمن، من خلال آليات المساءلة، والحوار المجتمعي، والمشاركة في صياغة السياسات العامة.

في المقابل، بيّنت الدراسة أن المجتمع المدني في ليبيا، رغم حيويته وتنوع مبادراته، ما يزال يواجه تحديات بنيوية عميقة حالت دون تحقيق تأثير مؤسسي مستدام. فقد أدى الانقسام السياسي، وتعدد مراكز السلطة، وانتشار السلاح، وضعف الإطار التشريعي المنظم للعمل المدني، إلى تقليص مساحة تأثير المنظمات الليبية، وحصر دورها في مبادرات توعوية أو إنسانية أو حقوقية ذات طابع محلي ومؤقت. ومع ذلك، أكدت النتائج أن المجتمع المدني الليبي لعب دورًا مهمًا في نشر الوعي الحقوقي، وتوثيق الانتهاكات، والمساهمة في مبادرات المصالحة والحوار المجتمعي، مما يعكس إمكانات كامنة يمكن البناء عليها مستقبلًا في حال توفر بيئة سياسية وأمنية أكثر استقرارًا.

كما أبرزت الدراسة أن إسهام المجتمع المدني في حوكمة الأمن القومي لا يقتصر على مراقبة الأجهزة الأمنية، بل يتجاوز ذلك ليشمل بناء الثقافة الأمنية المجتمعية، وتعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الأمنية، والمشاركة في الوقاية من النزاعات المحلية ومعالجتها بوسائل

سلمية. وقد ظهر هذا الدور بوضوح في المبادرات المدنية الهادفة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي ومنع الصراعات، والتي ساهمت في دعم الاستقرار المجتمعي بوصفه أحد ركائز الأمن القومي الشامل.

ومن خلال المقارنة بين الحالتين الليبية والتونسية، توصلت الدراسة إلى أن تمكين المجتمع المدني قانونيًا ومؤسسيًا يمثل شرطًا أساسيًا لتعظيم دوره في دعم العدالة والأمن القومي. فكلما توفرت تشريعات واضحة، ومؤسسات دولة فاعلة، وقنوات تواصل وتنسيق بين الدولة والمنظمات المدنية، زادت قدرة المجتمع المدني على التأثير في صنع القرار، وتحقيق الحوكمة الديمقراطية، وترسيخ سيادة القانون. وعلى العكس، فإن غياب هذه المقومات يؤدي إلى تشتت الجهود، وضعف الاستدامة، وتراجع الأثر الفعلي للمبادرات المدنية.

وفي ضوء ما سبق، تؤكد الدراسة أن المجتمع المدني يشكل عنصرًا مكملًا لا غنى عنه لجهود الدولة في تحقيق العدالة والأمن القومي، وليس بديلًا عنها. كما تبرز أهمية الانتقال من التعامل مع منظمات المجتمع المدني بوصفها فاعلًا ثانويًا، إلى اعتبارها شريكًا استراتيجيًا في بناء الدولة وتعزيز الاستقرار. وتفتح هذه النتائج المجال أمام دراسات مستقبلية أعمق تتناول آليات تفعيل الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، وسبل تطوير الإطار القانوني والمؤسسي المنظم لعمله، خاصة في الدول الخارجة من النزاعات مثل ليبيا، بما يسهم في بناء حوكمة أكثر شمولًا وعدالة واستدامة.

نتائج الدراسة:

1. يُسهم المجتمع المدني في دعم مبادئ الحوكمة عبر تطوير الشفافية والمساءلة، إلا أن مستوى هذا التأثير يختلف بين ليبيا وتونس تبعًا لدرجة الاستقرار السياسي والمؤسسي في كل بلد فقد أظهرت النتائج أنّ منظمات المجتمع المدني في تونس تمتلك مساحة أوسع للعمل داخل بيئة مؤسساتية مستقرة نسبيًا، مما مكّنها من مراقبة الأداء الحكومي والمطالبة بنشر المعلومات في المقابل يحدّ الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة في ليبيا من قدرة المنظمات على التأثير الفعلي، رغم محاولاتها المستمرة للضغط نحو تحسين الشفافية ومقاومة الفساد.
2. يلعب المجتمع المدني الليبي دورًا مهمًا في نشر الوعي الحقوقي والمناصرة لقضايا العدالة، إلا أن تأثيره المباشر في صنع القرار ما زال محدودًا نتيجة الاضطرابات السياسية والأمنية حيث أظهرت الدراسة أن العديد من المبادرات الحقوقية الليبية ساهمت في توثيق الانتهاكات وتطوير الثقافة القانونية، لكن البيئة السياسية الهشة وغياب مؤسسات مستقرة يقلّل من قدرة هذه المبادرات على تحويل مطالبها إلى سياسات عدلية فعّالة على مستوى الدولة.
3. يُساهم المجتمع المدني التونسي في تطوير العدالة من خلال متابعة الإصلاحات القانونية والمشاركة النشطة في النقاشات العامة المتعلقة بالحقوق الأساسية وسيادة القانون وقد لوحظ أن المنظمات التونسية استطاعت، بفضل استقرار مؤسسات الدولة، أن تضطلع بدورٍ أكبر في مراقبة تطبيق القوانين، والمشاركة في صياغة السياسات المرتبطة بإصلاح القضاء ومكافحة الفساد، الأمر الذي جعلها فاعلاً رئيسيًا في دعم مسار العدالة بعد الثورة.
4. يساهم المجتمع المدني في مراقبة أداء الأجهزة الأمنية وتطوير الثقافة الأمنية المجتمعية، مع تفاوت ملحوظ في حجم التأثير بين ليبيا وتونس ففي تونس ساعد وضوح الأطر القانونية واستمرار المؤسسات الأمنية في عملها على منح المنظمات مساحة للتعاون والمساءلة، بينما تواجه المنظمات الليبية قيودًا كبيرة بسبب الانقسامات الأمنية والسلاح المنتشر، مما يحدّ من قدرتها على التأثير في سياسات الأمن القومي أو تطويرها.
5. يواجه المجتمع المدني في كلٍّ من ليبيا وتونس تحديات مشتركة تتعلق بضعف التمويل، نقص القدرات المؤسسية، وغياب التنسيق بين الجمعيات، مما يحد من قدرته على إحداث

تأثير ملموس في السياسات العامة فضعف الموارد يحدّ من تنفيذ البرامج المستدامة، في حين يؤدي غياب آليات التنسيق إلى تشتت الجهود وفقدان التأثير الجماعي، وهو ما ظهر بصورة أوضح في ليبيا بسبب الظروف الأمنية والسياسية المعقدة.

6. تعكس أدوار المجتمع المدني الفروق بين البلدين من حيث مستوى الاستقرار السياسي والمؤسسي، إذ أظهر المجتمع المدني التونسي قدرة أكبر على التأثير مقارنة بنظيره الليبي بعد 2011 فالنظام السياسي شبه المستقر في تونس وفّر بيئة تشجع مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة، بينما أدى انعدام الاستقرار في ليبيا إلى إضعاف أي دور مؤسسي منظم، واقتصار الجهود على مبادرات محلية أو فردية غير مستدامة.
7. يسهم المجتمع المدني في دعم مسار الانتقال السياسي وتطوير الأمن القومي من خلال نشر الوعي، والمشاركة المجتمعية، وبناء الثقة بين الدولة والمواطنين، غير أن فعالية هذا الدور ترتبط بمدى التمكين القانوني والمؤسسي للمنظمات حيث أظهرت النتائج أن تمكين المجتمع المدني سواء عبر التشريعات أو دعم الدولة يساعد على تطوير الاستقرار، وترسيخ سيادة القانون، ومساندة المؤسسات الأمنية والقضائية، وهو ما تحقق بدرجة أكبر في تونس مقارنة بليبيا التي ما زالت تسعى لبناء مؤسسات مستقرة.
8. يساهم المجتمع المدني في تطوير التماسك الاجتماعي ومنع الصراعات المحلية عبر مبادرات الحوار والمصالحة بين الجماعات المتنازعة فقد أظهرت الدراسة أن المبادرات المدنية مثل مشروع أنا متطوّع بين التبو والطوارق ساعدت في ترسيخ قيم التعايش السلمي وحل النزاعات بالطرق السلمية، مما يعكس قدرة المجتمع المدني على دعم الاستقرار المجتمعي والأمن القومي من خلال المشاركة المجتمعية الفعالة.
9. يساعد المجتمع المدني في تطوير قدرات المواطنين على المطالبة بحقوقهم والمشاركة في صنع القرار، ما يعزز الحوكمة الديمقراطية فقد لوحظ أن برامج التوعية وورش العمل التي تنفذها المنظمات المدنية في كلا البلدين ساهمت في رفع مستوى الوعي القانوني والسياسي، وتمكين المواطنين من الإسهام في تقييم أداء مؤسسات الدولة، بما يخلق بيئة أكثر مساءلة وشفافية.

10. يلعب المجتمع المدني دورًا تكامليًا مع المؤسسات الحكومية لتقديم خدمات مجتمعية وتنموية، مما يدعم الاستقرار الاجتماعي ويخفف الضغوط على الدولة فأظهرت النتائج أن المنظمات المدنية تقدّم برامج دعم اجتماعي وتعليمي وصحي، خصوصًا في المناطق المهمشة، وهو ما يكمّل دور الدولة ويعزز قدرة الدولة على تحقيق الأمن القومي وتطبيق مبادئ العدالة بفعالية أكبر.

توصيات الدراسة:

1. توفير برامج تدريبية ودعم فني للجمعيات: فينبغي تصميم برامج تدريبية متخصصة لتطوير مهارات الجمعيات المدنية في مجالات الحوكمة، الرقابة المجتمعية، إعداد الدراسات والمقترحات القانونية، مما يرفع من كفاءتها وقدرتها على التأثير الفعّال في السياسات العامة والعدالة والأمن القومي.
2. تأمين التمويل المستدام: حيث على الحكومات والجهات الدولية المانحة إنشاء آليات تمويل مستقرة للجمعيات والمبادرات المدنية لضمان استمرار برامجها وأنشطتها، وتقليل اعتمادها على التبرعات العشوائية، ما يعزز استقرارها المؤسسي وقدرتها على التخطيط طويل المدى.
3. وضع قوانين وتشريعات واضحة ومرنة: تضمن حرية عمل المجتمع المدني، وتشجع مشاركة المواطنين في صنع القرار، تدعم دور الجمعيات في تطوير العدالة والأمن القومي، وتمنحها الحماية القانونية اللازمة لممارسة مهامها بحرية دون قيود تعسفية.
4. تشجيع إنشاء شبكات ومنصات مشتركة: تطوير شبكات ومنصات مشتركة لتبادل الخبرات بين الجمعيات وتنسيق المبادرات يساعد على تفادي التكرار، وزيادة الفعالية، وتوحيد الجهود نحو أهداف استراتيجية مشتركة تعزز الحوكمة والعدالة والأمن.
5. فتح قنوات تعاون فعّالة مع الجهات الرسمية: إقامة تعاون مستمر بين المجتمع المدني والجهات الحكومية يتيح التأثير المباشر على صياغة السياسات العامة، خاصة في مجالات العدالة والأمن القومي، ويضمن تنفيذ مبادرات مدروسة ومتناسقة مع احتياجات الدولة والمجتمع.
6. تنظيم حملات توعية وتشجيع المشاركة المجتمعية: تطوير برامج التوعية وبناء ثقافة المشاركة المدنية يرفع وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، ويزيد من تأثير المجتمع المدني في دعم الشفافية والمساءلة، وتطوير الحوكمة.
7. توجيه المجتمع المدني نحو مراقبة الأمن القومي بشكل بناء: تشجيع الجمعيات على دعم مبادرات مراقبة الأجهزة الأمنية، وتطوير ثقافة الأمن المدني، مع مراعاة الاستقرار وحماية الحقوق الأساسية، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر وعيًا وقدرة على المشاركة في حفظ الأمن القومي.

8. تشجيع البحث والتقييم المستمر: إجراء دراسات دورية لتقييم أداء المجتمع المدني وفعالية دوره في الحوكمة والعدالة والأمن القومي، واستخدام النتائج لتحسين السياسات والممارسات، ما يعزز من قدرة المجتمع المدني على التعلم والتطور المستمر.
9. تطوير دور المبادرات المجتمعية في المصالحة المحلية: دعم المبادرات التي تسعى لحل النزاعات المجتمعية، مثل مشروع أنا متطوع بين التبو والطوارق، لتكون نموذجًا للتعاون المدني في تطوير الاستقرار والأمن، وإرساء مبادئ العدالة والمصالحة بين الجماعات المختلفة.
10. تطوير منصات رقمية لتسهيل التواصل والمشاركة: إنشاء منصات إلكترونية تمكّن المواطنين من متابعة أداء الجمعيات، المشاركة في النقاش العام، وتقديم ملاحظاتهم، مما يزيد من الشفافية ويتيح لمؤسسات المجتمع المدني التفاعل المباشر مع الجمهور وتطوير تأثيرها.
11. دعم بناء القدرات المؤسسية للمنظمات الناشئة: توفير برامج دعم ومواكبة للمنظمات المدنية الناشئة يساهم في تأسيس مؤسسات قوية ومستقرة قادرة على المساهمة بفاعلية في تطوير العدالة وحوكمة الأمن القومي، ويقلل من هدر الموارد نتيجة ضعف الخبرة المؤسسية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

القرآن

1. سورة النساء الآية 58.
2. سورة الشورى الآية 38.

الكتب

1. أبو العطاء ترمين، (2007م)، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
2. أحمد جدي، (2005م)، محنة النهضة ولغز التاريخ في الفكر العربي الحديث والمعاصر، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.
3. أحمد حسين، (2004م)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مراكز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
4. أحمد خروع، (2010م)، المناهج العلمية وفلسفة القانون، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5. أحمد شهاب، (2007م)، المجتمع المدنى والدولة المعاصرة، دار الإنشاء العربي.
6. أحمد عبد السلام، (1987م)، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، تونس: الشركة التونسية للتوزيع.
7. أحمد عبد الله، (2016م)، الأمن القومي والمصالح الوطنية دراسة تحليلية مصر : دار السلام.
8. أمال السبكي، (1991م)، استقلال ليبيا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية 1943-1952م"، القاهرة مكتبة مدبولي.
9. أنور محمد فرج، (2007م)، "نظرية الواقعية في العلاقات الدولية"، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية.

10. توفيق المديني، (1997م)، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
11. توفيق المديني، (2013م)، الثورة التونسية المغدورة وبناء الديمقراطية الطوباوية الأصولية في السلطة، ط1، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون.
12. جيل جرايم، (2005م)، ديناميات السيرورة والديمقراطية والمجتمع المدني، شوكت يوسف (مترجم)، دمشق: وزارة الثقافة.
13. خالد بن عبد العزيز، (1995م)، مقاتل من الصحراء حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات، بيروت: دار الساقي للنشر والتوزيع.
14. خالد حامد، (2003م)، منهج البحث العلمي، ط1، دار بجاية، الجزائر.
15. خليفة محمد التليسي، معجم قبائل ليبيا، الدار العربية للكتاب، طرابلس.
16. رازل برتراند، (2024م)، تاريخ الفلسفة الغربية (الكتاب الأول)، ط.2، القاهرة: مؤسسة هنداوي للطبع والنشر.
17. ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، (2000م)، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
18. طه حميد حسين العنبكي، نرجس حسين زائر العقابي، (2015م)، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، بيروت: منشورات ضفاف.
19. عادل مصطفى بيربك، (2024م)، العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي الليبرالي المعاصر (جون راولز أنموذجاً)، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية.
20. عبد الرحمن بدوي، (1975م)، الأخلاق النظرية، وكالة المطبوعات الكويت.
21. عبد السلام محمد، يونس علي، (2021م)، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، مصر: دار الوفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
22. عبد العزيز الثعالبي، (1975م)، تونس الشهيدة، ترجمة: سامي الجندي، لبنان: دار القدس، الطبعة الأولى.

23. علي المحمودي، محمد سرحان، (2019م)، مناهج البحث العلمي، دار الكتاب، صنعاء، ط2.
24. علي عباس مراد، (2005م)، مشكلات الأمن القومي – نموذج تحليلي مقترح، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية.
25. علي عباس مراد، (2017م)، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، دار ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية، ناشرون لبنان بيروت، الطبعة الأولى.
26. علي عبود المحمداوي، (2015م)، الفلسفة السياسية، ط، دار ومكتبة عدنان، بغداد.
27. فاطمة قوال، (2019م)، التحول السياسي في تونس واشكالية البناء الديمقراطي (2011–2018)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
28. فريال حسن خليفة، (2005م)، المجتمع المدنى عند توماس هوبز وجون لوك، القاهرة، مكتبة مدبولي.
29. كارتنيسكس ادريان، (2006م)، ثورة أوكرانيا البرتقالية، حمدي أبو كيلة (مترجم)، كاليفورنيا: الثقافة العمالية، العدد 136 مايو.
30. لي عباس مراد، (2005م)، مشكلات الأمن القومي – نموذج تحليلي مقترح، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية.
31. الماوردي أبو الحسن على بن محمد بن حبيب، (1973م)، الأحكام السلطانية والولاية الدينية، البابي الحلبي.
32. مبروك الفالح، (2000م)، المجتمع والديمقراطية والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
33. مجموعة باحثين، (2005م)، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، معتز بالله عبد الفتاح، الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
34. محمد إبراهيم حسن، (2004م)، الجغرافيا السياسية دراسة في مقومات الدولة ومظاهرها وإمكانياتها ومشكلاتها إقليمياً وسياسياً، مصر: مركز الإسكندرية للكتب.

35. محمد الرفاعي، (2012م)، الأمن القومي في عالم متغير، مصر: دار الفكر.
36. محمد عفيفي، (2013م)، الأمن القومي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
37. محمد علي سويلم، (2010م)، حوكمة الشركات في الأنظمة العربية، دار النهضة العربية، القاهرة.
38. المولدي قسومي، (2015م)، مجتمع الثورة، ط1، تونس.
39. الهادي التيمومي، (2008م)، تونس 1965 – 1987م، تونس: دار محمد علي للنشر، الطبعة الثانية.

الأطروحات

1. بياضي محي الدين (2012م)، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بسكرة.
2. التجاني، حاج سعيد محمد و مجدوب عبد المؤمن. (2015). دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية دراسة حالة المجتمع المدني في بلدية تقرت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
3. حمزة صوشة، (2023م)، رقابة منظمات المجتمع المدني كآلية لمكافحة الفساد السياسي في الجزائر وتونس دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3.
4. سلاف سالمي، (2010م)، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية الجزائر، دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة.
5. سميرة شرحة، (2022م)، دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية – دراسة حالة تونس، رسالة ماجستير، الحقوق العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
6. شاوش خوان جهيدة، (2015م)، واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة.

7. عبد الحكيم محمد الزغداني، (2007م)، الجمعيات الأهلية في ليبيا ودورها في السيادة العامة، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
8. عبد السلام عبد اللاوي، (2012م)، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
9. عبد القادر فرج عبد القادر علي، (2025م)، الانقسام السياسي وأثره على الأمن القومي (دراسة حالة ليبيا)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية.
10. علي مصباح الزائدي، (2013م)، أثر التحولات السياسية في ليبيا على مؤسسات المجتمع المدني، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، طرابلس.
11. فتحية عبد السلام بن عريبي، (2010م)، دور مؤسسات المجتمع المدني في السياسة الخارجية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية طرابلس، جنزور.
12. فريد بو طاجين، (2013م)، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحيى كلية الحقوق والعلوم السياسية.
13. كريم أبو حلاوة، (1990م)، نشأة مفهوم المجتمع المدنى وتطوره وتجلياته في الفكر العربي المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، جامعة دمشق.
14. كريم أبو حلاوة، (1990م)، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتجلياته في الفكر العربي المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

الرسائل / الدراسات الأكاديمية

1. ابتسام امراجع اغفير، (2020م)، دور منظمات المجتمع المدني في ليبيا في تطوير المشاركة السياسية دراسة حالة لمنظمات المجتمع المدني بمدينة بنغازي، مجلة الإعلام والفنون، ع3.
2. إبراهيم، فتحى الحاج. (2015). المجتمع المدنى فى تونس والتحول الديمقراطى. مجلة الكلمة، س 22، ع88.

3. أبو أحميده، غازي سالم و التواتي حافظ محمد عبدالله (2022). نشأة المجتمع المدني في ليبيا. مجلة العلوم والدراسات الإنسانية.
4. أبو العطاء ترمين، (2007م)، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
5. أبو جرة سلطاني، (2011م)، أنظمة في وجه الإعصار ثورة تونس نموذجا، الشروق، الجزائر.
6. أبوبكر أبو عجيلة، (2015م)، الأمن الليبي في المواجهة مع الغرب (1969–2014)، ليبيا: مجلة جامعة سبها العلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد الأول.
7. أحمد خيضر، (2008م)، المنهج المقارن، حلقة بحث، تحت إشراف طارق الخير، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.
8. أحمد محمد نبوى، (2017م)، أدوار مؤسسات المجتمع المدني التطوعية في تحقيق العدالة، دراسات فى التعليم الجامعى، مج37، ع1.
9. إدريس المسماري ورضا بن موسى، (2010م)، مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا، مجلة عراجين أوراق في الثقافة الليبية، القاهرة، العدد 8.
10. اسلام الكواكبي، (2007م)، إعلان دمشق بين الشباب والإعلام، سلسلة قضايا الاصلاح 18 مركز القاهرة.
11. أنور الجمعاوي، (2014م)، المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق، الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2.
12. أنور الجمعاوي، (2014م)، تونس العبور إلى الديمقراطية، دورية سياسيات عربية، العدد 7 مارس.
13. حسن عبد المطلب العلواني، (2001م)، اللامركزية في السياق المعاصر: الأبعاد والمحددات، القاهرة مركز دراسات الإدارة العامة.
14. حسن كريم، (2006م)، مفهوم الحكم الصالح، في كتاب إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط2، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

15. حمادة ميلاد أبورونية، (2014م)، مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا : بين الرؤية وآليات الحل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس.
16. حمزة صوشة، (2021م)، دور المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد السياسى فى تونس قبل وبعد 2011م، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، مج6، ع2.
17. خالد عمر مادي، (2019م)، مؤسسات المجتمع المدني ودعم ثقافة الادارة المحلية في ليبيا، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية.
18. خير الله، (2018م)، دور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير الشفافية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، ع32.
19. عبد السلام الأسمر، القبيلة والدولة في ليبيا، بنغازي: مركز دراسات المجتمع الليبي، دون تاريخ نشر، صـ 112.
20. ليلى جردير، (2011م)، التنمية الإدارية كمدخل لتجسيد الحكم الراشيد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة قسنطينة.
21. محمد أبوزيد، (2019م)، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011–2017)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، رسالة ماجستير.
22. محمد إسماعيل أبو حجر، (2017م)، دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ليبيا دراسة حالة (2002–2012)، رسالة ماجستير.
23. محمد الهادي ابو عجيلة، (1989م)، كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة الأزهر.
24. محمد سالم محمد بن سعيد، (2016م)، "واقع وتحديات مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا في الفترة من 2011–2015م"، مجلة كلية الآداب – جامعة مصراتة.
25. نرمين أبو العطا، (2006م)، حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال بمصر، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
26. نضيرة دوبابي، (2010م)، الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

27. نمر أمال وقوي بوحنية احمد، (2015م)، حوكمة الإدارة المحلية: دراسة حالة ولاية ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
28. هراكي حياة، (2019م)، معوقات مشاركة المجتمع المدني في التخطيط الحضري، دراسة ميدانية لبعض جمعيات المجتمع المدني لمدينة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة.
29. هميل فتحي عبد السلام معتوق وموسي عبده مختار، (2017م)، دور المجتمع المدني في تحقيق التحول الديمقراطي في ليبيا في الفترة من 2011–2016م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان.
30. وردة، حمد محمد عبد السلام، (2017م)، واقع منظمات المجتمع المدني وإسهامها في التنمية السياسية للمجتمع، مسح اجتماعي شامل لمنظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: جامعة بنغازي.
31. يوسف زدام، (2006م)، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.

المؤتمرات العلمية / التقارير الدولية

1. تشخيص الحالة الأمنية، وقف الانتخابات، تقرير الاتحاد الأوروبي.
2. تقرير الأمانة العامة، (2004م)، تطوير مؤسسات الحكم والإدارة العامة في إفريقيا، نيويورك : الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي /6/2004).
3. تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة، القاهرة، 9 – 10 ديسمبر 2012م، برنامج الأمم المتحدة للتنمية.
4. تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي حول انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا عام 2012م.
5. ريم محمد موسي، (2014م)، مستقبل الأمن القومي في ليبيا بعد الثورة، المؤتمر الدولي الأول تحت عنوان التداعيات الأمنية وتحديات البناء في ليبيا.

6. علي سعيد أحمد الشين، (2013م)، أثر التحديات الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وتونس (دراسة مقارنة)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج7، ع1.
7. محمد الصالح بوعافية، (2010م)، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المحلية في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 12 و13 ديسمبر.
8. محمد جمال مظلوم، (2013م)، دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية المرورية في الدول العربية، قسم البرامج التدريبية، كلية التدريب، الرياض.
9. محمد سعيد، (2014م)، واقع وتحديات المجتمع المدني في ليبيا، ورشة عمل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة.
10. محمد سليمان الحداد، (2003م)، مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة العنف: العنف تحدي خطير للدولة والمجتمع، موسم عبد العزيز الصرعاوي الثامن والعشرين لرابطة الاجتماعيين، الكويت: منشورات رابطة الاجتماعيين.

المجلات / الجرائد / الصحف

1. أبو العطاء ترمين، (2007م)، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
2. بلعيور الطاهر، (2006م)، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (15).
3. بوحنية قوي، (2019م)، المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا صراع القبيلة والدولة، تقرير الجزيرة، الجزيرة.
4. بوحنية قوي، بخدا عبد الكريم (2017)، الحكامة الأمنية: مقاربة جديدة لإصلاح المنظومة الشرطية في دول المغرب العربي حالة تونس وليبيا، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17.
5. الحسن سبعاوي إبراهيم (1983م)، الأمن الجماعي العربي دراسة في القانون الدولي، بغداد، دار الحرية للطباعة.

6. خلاف، عبد الرحيم، بوسطيلة، سمرة (2016م)، إصلاح القطاع الأمني دراسة في التجربة الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد 8.
7. ريكي هوستروب هو جبول، (2017م)، الحوار الوطني في تونس عام 2013، تقارير مؤسسة بيرغهوف الألمانية، برلين.
8. زياني صالح، حجيج، آمال، (2011م)، السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 01.
9. سالم لبيض، (2010م)، الدولة وأحزاب المعارضة القانونية.. أية علاقة؟ حالة تونس، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 27.
10. سامي الصادق خشخوشة، (2019م)، نشأة وتطور المجتمع المدني في ظل واقع الأزمات، مجلة الأستاذ، جامعة طرابلس – نقابة أعضاء هيئة التدريس، ع16.
11. سعد الزرو الرشيد، (2012م)، تحديات ما بعد انتخابات المؤتمر الوطني، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة الديمقراطية، عدد 48، أكتوبر.
12. سعدي، محمد، (2017م)، إمكانيات إصلاح مؤسسة الجيش ورهاناته في الوطن العربي دراسة أولية مقارنة، سياسات عربية.
13. سعيد بن سعيد العلوي، (1992م)، نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.
14. سمير كيم، (2020م)، دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامة التشغيلية: الإتحاد العام التونسي للشغل نموذجا، مج31، ع4.
15. سمير كيم، وهيبة كواشي، (2022م)، دور المجتمع المدني في إصلاح السياسة العامة الأمنية: قراءة في التجربة التونسية، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، ع2.
16. سميرة دقدوق، (2018م)، الحق في تأسيس الجمعيات في القانون التونسي، دفاتر السياسة والقانون، العدد 18.
17. سيد أحمد قوجيلي، (2014م)، الدراسات الأمنية النقدية مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن، منشورات المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

18. صالح الدين الجورشي، (2019م)، تونس: الحركات الاجتماعية والفضاء المدني، بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.
19. صالح زياد، (2013م)، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، رسالة ماجستير، تونس، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
20. صحراوي، فايزة، (2019م)، ما بعد الإنتقال تحديات إصلاح القطاع الأمني في تونس، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2.
21. عبد اللطيف الحناشي، (2012م)، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، في كتاب مجموعة من المؤلفين، ثورة تونس: الأسباب السياقات والتحديات، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
22. عبد اللطيف حناشي، (2011م)، نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية: الحبيب بورقيبة أنموذجا، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29 يناير.
23. عثمان صفاء والبيتي، سعدون ناصر، (2017م)، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية: الجمعيات في تونس نموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية، 7، 397-411.
24. علاق جميلة، (2017م)، إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغاربية اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 11.
25. علي ابراهيم ياسرو عبد الأمير مهدي عدنان، (2018م)، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق بعد العام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد 55، ديسمبر.
26. علي الزعبي، (2007م)، واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله، مجلة العلوم الاجتماعية، مج35، ع1.
27. علي حسون، محمد علاء دهام، (2010م)، أبعاد الحاكمية المحلية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد الخامس والعشرون.
28. قرزيز محمود ويحياوي مريم، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغير، مقالة بالمركز الجامعي ببرج بوعريريج وجامعة بسكرة.

29. كاهنة شاطري، (2017م)، بحث بعنوان واقع المجتمع المدني في الجزائر، ضرورة التكريس وإشكالية التمكين، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 15.
30. كربوسة عمراني، (2014م)، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16.
31. لينده نصيب، (2006م)، المجتمع المدني الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15.
32. محمد سالم محمد بن سعيد، (2016م)، واقع وتحديات مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا في الفترة من 2011–2015م، مجلة كلية الآداب، العدد السادس.
33. محمد عبد القادر محمد أبو القاسم، (2015م)، مساهمة منظمات المجتمع المدني في انتخاب المؤتمر الوطني العام لعام 2012م، مج6، محلق ع2.
34. محمد عينة، (2025م)، إسهامات المجتمع المدني التونسي في تطوير مسار الإصلاح السياسي بعد ثورة 2011م، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، مج10، ع1.
35. المحمد مالكي وآخرون، (2012م)، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1.
36. محمد ناصر أبو القاسم، (2016م)، دور التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية الليبية، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، ع9، ج4.
37. محمود محمد جاد وآخرون، (2024م)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في تونس، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، مج8، ع1.
38. مسعود الرمضاني وآخرون، (2017م)، الانتقال الديمقراطي العسير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تونس.
39. مصطفى عمر التير، (2014م)، رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني، المستقبل العربي، بيروت.
40. المكي دراجي وسويد عبد الفتاح، (2017م)، المجتمع المدني وعملية الإنتقال الديمقراطي في تونس، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مج1، ع3.

41. منصف القابسي، (2015م)، النقابات في الوطن العربي بين مقاومة الفقر والثورة، قراءة تحليلية وتقويمية لتجربة الاتحاد العام التونسي للشغل، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، 94.
42. منظمات المجتمع المدني في دولة تونس، (2005م)، تونس: وكالة الأنباء الوطنية، مركز المعلومات والأبحاث.
43. منظمة هاريكار غير الحكومية، (2008م)، دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، دهوك، آذار.
44. مهيرة خديجة، (2022م)، مفهوم العدالة عند جون راولز من العدالة المحلية إلى العدالة الكوسموبوليتية، مجلة دراسات، جامعة قسنطينة 2، مجلد 13، العدد الأول، الجزائر.
45. هالة اليوسفي، (2016م)، الاتحاد التونسي للشغل قصة شغف تونسية: نقابيون في الثورة، دار محمد للنشر، صفاقس، ط1.
46. هشام زغاشو، (2018م)، منهجية البحث في السياسة المقارنة: دراسة نظرية في المفهوم والأهداف وأساليب التحليل، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع5.
47. وليد الصالحي وخليل جبارة، (2012م)، المجتمع المدني الواقع والتحديات، دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا، طرابلس.
48. يوسف الصواني، (2013م)، الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق، الجماعة العربية للديمقراطية، ورقة.

الإنترنت

- الهيئة التنسيقية للرقابة على الانتخابات، (2012م)، تقرير الهيئة حول انتخابات المؤتمر الوطني العام، طرابلس.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

الكتب

1. Alter, Rolf, (2004) "Public Governance for Investment Public Governance Development and Territorial"-OECD Press, Paris, P24.

2. Hans Morgenthau, 1948, Politics among Nations, The sruggle for Power and Peace, Alfred A. Knopf, New York.
3. Jürgen Habermas, 1990 L'espace public Archéologie de la publicite comme dimension constitutive de la société bourgeoise, 17e édition, Payot, Paris.
4. Kenneth Nwton and Jan W. Van Deth, 2009 Foundations of Comparative Politics Democracies of the Modern World 2nd ed. (USA: Cambridge University Press) 403.
5. Przeworski, A. and Teune, H. (1970) The Logic of Comparative Social Inquiry (New York: Wiley).
6. Todd Landman. 2008, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction Third ed. (USA: Routledge) P24.
7. Williamson, 1984. "Corporate Governance" Yale Law Journal.

الأطروحات

- Isungset, E. (2020). Changing Relations? A Comparative Study of the European Union's Relations with Tunisia and Libya (Bachelor's thesis, NTNU).

الرسائل / الدراسات الأكاديمية

1. Abouaoun, E. (2018). Civil Society and Political Transition: The cases of Tunisia and Libya. In Religion and Civil Society in the Arab World (pp. 119-127). Routledge India.
2. Deane, S. (2013). Transforming Tunisia: The role of civil society in Tunisia's transition. International Alert, 28.
3. Jiránková, A. (2014). The role of the civil society in the transformation of Egypt, Libya and Tunisia.
4. Jirankova, A. (2016). Chapter Ten the Role of Civil Society in The Transformations of Egypt, Libya and Tunisia Adela Jirankova. Intellectual Property Rights for Geographical Indications: What Is at Stake in the Ttip? 196.

المؤتمرات العلمية / التقارير الدولية

1. Coopération italienne au développement,2014, ensemble contre la corruption, organisation internationale de droit du développement, P 15

2. Foundation for the Future: 2011, Assessing the needs of civil society in Libya.

المجلات / الجرائد / الصحف

1. Anderson, L. (2011). Demystifying the Arab spring: parsing the differences between Tunisia, Egypt, and Libya. Foreign Aff., 90, 2.
2. asian social science,2014. the good governance level leader’s local administrative organization .by canadian center education, vol10, n18, p221.
3. Balzacq, Thierry. 2003, « Qu'est-ce que la sécurité nationale ?», Revue internationale et stratégique, vol. 52, no. 4, pp. 33-50
4. Bouriche, Riadh (2012). Élaboration et application des politiques publiques sécurité. Revue des Sciences juridiques Administratives et Politiques. No 12.
5. Channuwong, S. (2018). The relationship between good governance principles and organizational justice: A case study of Bangkok government officials. Asia-Pacific Social Science Review, 18(3), 5.
6. Crawford, A. (2013). Introduction: governance and security. In Crime and Insecurity (pp. 1-23). Willan.
7. Darwisheh, H. (2014). Trajectories and Outcomes of the'Arab Spring': Comparing Tunisia, Egypt, Libya and Syria. IDE Discussion Paper, 456.
8. Dogan, M. (1994) 'Use and Misuse of Statistics in Comparative Research', in M.Dogan and A.Kazancigil (eds), Comparing Nations (Oxford: Blackwell)
9. Kenworthy, L. (2007) 'Toward Improved Use of Regression in Macro-Comparative Analysis', Comparative Social Research, 24: 343-50.
10. Lijphart, A. (1971) 'Comparative Politics and the Comparative Method', American Political Science Review, 65(3): 682-93.
11. Ogbonnaya, U. M. (2013). Arab Spring in Tunisia, Egypt and Libya: A comparative analysis of causes and determinants. Alternatives: Turkish Journal of International Relations, 12(3), 4-16.

12. Paul Sebag, 1998, Tunis, Histoire d'une ville, Paris, L'Harmattan, p. 157
13. Rachel m. 2012, Gisselquist, good governance as aconcept and why matters of development policy working paper, marche p8.

الأنترنت :

- https://www.internationaltobou.org/novelties-/-the-midi-midi-truce
- https://www.facebook.com/share/v/1AMq1s3Lrn/?mibextid=wwXIfr